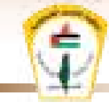




مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني
المجلد السابع عشر، السنة السادسة والعشرون، العدد «٦٤»، كانون الثاني- يناير ٢٠٢١

لا سلام.. ولا تطبيع

على حساب حقوق الشعب الفلسطيني





• بقلم: سليم الزعنون

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

تعيش قضيتنا الوطنية مرحلة شديدة الحرج، نتيجة الهجوم المتعدد الذي تتعرض له، خاصة منذ ديسمبر ٢٠١٧، تاريخ اعتراف إدارة ترمب المنصرفة بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، وتوالت أشكال الاستهداف والتآمر المنظم على ثوابت قضيتنا في تقرير المصير والعودة والدولة وعاصمتها القدس.

وقبل الخوض بما نواجهه من تحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي لا بدّ من تذكير الأجيال الشابة من أبناء شعبنا، أن مسيرة نضالنا دفاعا عن الحقوق، لم تكن يوما من الأيام إلا مسيرة كفاح شعب ضحى وعانى، وكرّس هويته، وأثبت أنه رقم صعب لا يقبل القسمة مهما اشتدت عليه الخطوب، ومهما أصابه من الخذلان من بعض ذوي القربى، فهو كطائر الفينيق ينهض من تحت الرماد، ماردا، مستكملا طريقه التي تنيرها دماء الشهداء وتضحيات الأسرى وعذابات الجرحى.

لذلك، فقد واجهت القضية الفلسطينية خلال هذا العام الكثير الكثير من التحديات ليس أخطرها إعلان صفقة القرن الامريكية وما تبعها من الهرولة العربية نحو التطبيع التي جاءت في سياق الضغط على قيادة شعبنا للقبول بما جاء فيها من مقترحات لتصفية حقنا المشروع في تقرير مصيرنا على أرضنا بما يشمله من عودة اللاجئين وإقامة دولة فلسطين السيدة وعاصمتها مدينة القدس.

أما على صعيد ما يجري على الأرض الفلسطينية، فقد واصل الاحتلال بأذرعه وأدواته كافة تنفيذ مشروعه الاستيطاني الاستعماري بهدف إلغاء مستقبل مشروعنا الوطني، فتصاعد الإرهاب الاحتلالي بأشكاله العنصرية من استيطان واعتقال وقتل، وتهويد للقدس ومقدساتها المسيحية والإسلامية خاصة الاعتداءات على المسجد الأقصى المبارك ومحاولة تفريغ المدينة المقدسة من أصحابها الأصليين وإحلال بدلا منهم مستوطنين متطرفين إرهابيين.

وأما على الصعيد الداخلي، فقد استمر الانقسام الذي أدمى الجسد الفلسطيني رغم الجهود التي بذلتها قيادة الشعب الفلسطيني لطي صفحته السوداء، عبر الدعوة لإجراء الانتخابات العامة، ولكن للأسف الشديد كان هناك من يضع العراقيل مجددا في طريق نجاح تلك الجهود والدعوات الوطنية لإنهاء هذا الانقسام الذي لا يخدم استمراره سوى مشاريع الاحتلال الإسرائيلي.

ورغم إيماننا المطلق بضرورة استكمال طريق تحقيق الوحدة الوطنية وإجراء الانتخابات العامة لتجديد دماء مؤسساتنا الوطنية، إلا أنه لا يمكن القبول باستمرار الوضع الداخلي كما هو عليه الآن.



وعليه لا بدّ من الالتفات إلى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة وإعادة الاعتبار لمكانتها ودورها، من خلال الإسراع في اتخاذ القرارات والإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

فعلى مدار ٥٦ عاما من تأسيسها، حاول الكثيرون النيل من وحدانية تمثيلها والتشكيك في شرعيتها، ولكنها خرجت أقوى وأكثر صلابة، وأصبحت العنوان الوطني والإقليمي والدولي للقضية الفلسطينية.

فقد اثبتت تطورات الأحداث أن المنظمة التي ناضل المرحوم أحمد الشقيري من أجل تأسيسها، لتمثل شعبنا وتقود نضاله، وتابع المسيرة من بعده القادة المؤسسون، وفي مقدمتهم الشهيد الرمز ياسر عرفات، أنها الضمانة والضامنة لاستقلالية القرار الوطني المستقل، والحامية لحقوق شعبنا.

ومن أجل الاستمرار في ذلك، يجب أن نعمل جميعاً من أجل تفعيل وتطوير مؤسسات المنظمة، وتعزيز دورها في النظام السياسي الفلسطيني، كما أراد لها المؤسسون والشهداء، وتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي، المتعلقة بتطوير وتفعيل مؤسساتها.

فمهما قيل ويقال عن واقع مؤسسات منظمة التحرير، فإن المسؤولية الوطنية والواجب يحتم علينا الحفاظ عليها، لأننا نريد للأجيال القادمة ولشباب فلسطين أن تذكرنا بالخير، وأن تتسلم الراية، لتكمل مشوار الثورة المعاصرة التي نستحضر ذكرى انطلاقتها الأولى عام ١٩٦٥، ونجدد التأكيد على تحقيق أهدافها في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

ونريد كذلك، أن ننهض بشبابنا المنتمية للوطن والمستعدة للتضحية، وأن نفتح الباب واسعاً أمامهم للقيام بدورهم والاستفادة من طاقاتهم، وأن نمهد طريقهم لاستكمال مسيرة النضال نحو الهدف الأسمى، فلسطين، فالوطن باقٍ ما بقي أبناؤه مخلصين له.

شهداء سياسة الإهمال الطبي

الأسرى الشهداء المحتجزة جثامينهم لدى الاحتلال الإسرائيلي

نصار طقاطقة

أنيس دولة

داود الخطيب

كمال أبو وعر

بسام السايح

سعدي الغرابلي

عزيز عويسات

فارس بارود

احتجاز جثامين الأسرى الشهداء جريمة دولية

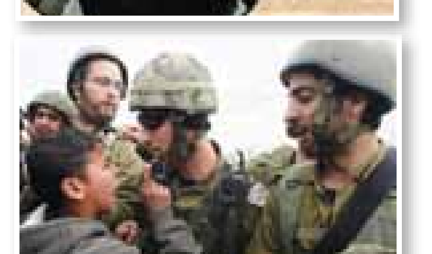
نادي الأسير الفلسطيني

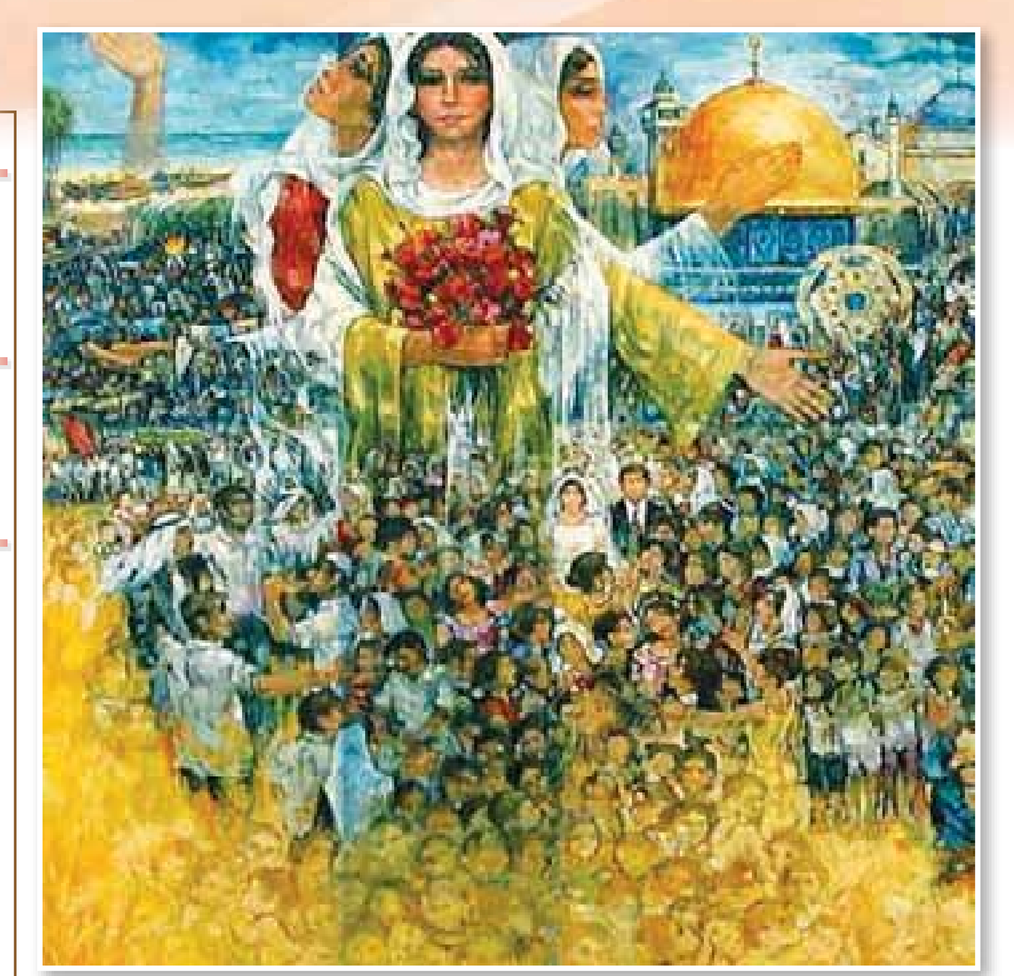


محتويات العدد









المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية

في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٩/ ٥٨٥٧٢٠٨ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org



التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٩١٦٠١٣٦





المجلس يطلع البرلمانات على جرائم التطهير العرقي في فلسطين

اطلع المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم واتحاداتها على جريمة التطهير العرقي التي اقترفها الاحتلال الاسرائيلي بهدم قرية حمصة الفوقا في منطقة الأغوار الفلسطينية المحتلة، والتي تضاف لسجل جرائمه ضد الشعب الفلسطيني.

وأوضح المجلس في رسائل متطابقة أرسلها رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٨-١١-٢٠٢٠لتلك البرلمانات والاتحادات، أن عمليات الهدم التي تنتهجها سلطات الاحتلال كسياسة تُعتبر وسيلة أساسية لخلق بيئة مصممة لإكراه الفلسطينيين على مغادرة منازلهم ومناطق سكناهم، وتخصيص تلك المناطق للمستوطنين اليهود.

ودعا المجلس في رسائله إلى البرلمانات لإدانة تلك العمليات، والمطالبة بوقف سياسة هدم المنازل الفلسطينية، وتوفير سبيل واضح وشفاف للفلسطينيين ليتمكنوا من البناء في المنطقة (ج) من الضفة الغربية.

كما ناشد تلك البرلمانات التدخل لدى حكوماتها للعمل على توفير مأوى عاجل لأهالي حمصة، ودعم الفلسطينيين لمساعدتهم على البقاء في أراضيهم، وتمويل الدعم القانوني الذي يساعدهم في إجراءات التقاضي في النظام القضائي الإسرائيلي ضد قرارات الطرد والهدم.

كما طالب البرلمانات بتحمل مسؤولياتها ومطالبة المجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، بتحمل مسؤولياتهم القانونية تجاه إلزام إسرائيل باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني وتوفير الحماية للشعب العربي الفلسطيني.

وأضاف المجلس في رسائله أن قرية حمصة الفوقا يعيش فيها ٧٣ مواطناً بمن فيهم ٤١ طفلا، وباتوا الآن بلا مأوى؛ ويعيشون معاناة قاسية ومؤلمة ويحتاجون للمساعدة لتحمل تبعات جائحة كوفيد-١٩ وصعوبات فصل الشتاء.

وبين المجلس أن سياسة الهدم في تلك القرية طالت ٧٦ مبنى، وهي أكبر من أي عملية هدم أخرى حدثت في العقد الماضي، وتعد هذه القرية واحدة من بين ٣٨ قرية أخرى مهددة بالتدمير والترحيل والتطهير العرقي.

وتابع المجلس بالقول: إن هذه العملية تأتي في إطار خطة تطهير عرقي تنفذ وتستكمل للمواطنين الفلسطينيين، وما قرية حمصة البقيعة الا نموذجا، فقد تم هدم ٦٨٩ مبنى في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حتى الآن خلال عام ٢٠٢٠ الذي يشهد أكبر عملية هدم منذ عام ٢٠١٦، مما تسبب بتشريد ٨٦٩ فلسطينيا.

وشدد المجلس أن قرية حمصة هي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي يتوجب أن تخضع لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ والقرارات الدولية الصادرة عن المؤسسات الدولية؛ باعتبارها منطقة محتلة تخضع لقواعد القانون الدولي الإنساني، ويجب توفير الحماية لضحايا الحروب وتحديدا لحياة السكان المدنيين و مصالحهم وممتلكاتهم في الأراضي المحتلة.

وأشاد المجلس في رسائله بمطالبة ممثل الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية، بشأن المنشآت الإنسانية الممولة منه التي هدمتها إسرائيل أو فككتها أو صادرتها، ب «إعادتها أو التعويض عنها»؛ علماً أن هناك ٥٢ مدرسة فلسطينية مولها الاتحاد الأوروبي مهددة بالهدم.



ويطالب الاتحاد البرلماني الدولي اتخاذ مواقف مماثلة لأعضاء البرلمان الأوروبي بحظر التجارة مع المستوطنات

طالب المجلس الوطني الفلسطيني، الاتحاد البرلماني الدولي والجمعيات والبرلمانات الإقليمية والدولية وبرلمانات العالم اتخاذ مواقف مماثلة لموقف أعضاء من البرلمان الأوروبي بحظر التجارة ووقف الدعم للمستوطنات غير الشرعية في الأراضي التي تعتبر محتلة بموجب القانون الدولي.

ورحب المجلس الوطني في بيان بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٦، بما جاء في رسالة وقعها ٤٦ عضوا من أعضاء البرلمان الأوروبي/ كتلة جدّد أوروبا/ Renew Europ، وموجهة إلى نائب الرئيس التنفيذي ومفوض الاتحاد الأوروبي للتجارة فالديس دومبروفسكيس بشأن وجوب حظر التجارة والدعم الاقتصادي للمستوطنات غير الشرعية في الأراضي المحتلة، وتطبيق القانون الأوروبي وقانون منظمة التجارة العالمية بمنع منتجاتها من دخول أسواق الاتحاد، والعمل كوحدة واحدة والاستفادة من نفوذ الاتحاد الأوروبي ككتلة تجارية عالمية.





وأكد أن مواقف البرلمانيين الأوروبيين رسالة قوية لكل من يعتدي على القانون الدولي ويشرعن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويتعامل مع منتجاتها، مستنكرا مصادقة سلطات الاحتلال على خطة لإقامة ٨٣٠٠ وحدة استيطانية جديدة تستهدف إحداث تغيير كلي في حدود مدينة القدس المحتلة وتكوينها الديمغرافي.

وأشاد المجلس بما ورد في رسالة هؤلاء الأعضاء: من أنه إذا أراد الاتحاد الأوروبي التمسك بقيمه المتمثلة في احترام حقوق الإنسان، واحترام القانون الدولي، قبل كل شيء، فيجب عليه حظر دعم المستوطنات غير القانونية اقتصاديا، واستخدام القوة الناعمة ككتلة تجارية عالمية لممارسة التأثير والضغط الاقتصادي على كل من يستهزئ ولا يلتزم بالقانون الدولي.

وشدد المجلس على أهمية رسالة أعضاء البرلمان الأوروبي التي تتفق مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجالس حقوق الإنسان بشأن الشركات التي تتعامل مع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، باعتبار المستوطنات غير شرعية ويجب ازالتها، فهي تشكّل جريمة حرب مستمرة، وضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإنهاء الاحتلال بكل مظاهره وصوره وابشعها جريمة الاستيطان.



في رسائل متطابقة

يدعو برلمانات العالم لإدراج كنيست الاحتلال كبرلمان عنصري

دعا المجلس الوطني الفلسطيني البرلمانات في العالم لإدراج الكنيست الاسرائيلي كبرلمان عنصري ومعاد للديمقراطية وحقوق الإنسان بعد إقراره مشروع قانونٌ شرعنة البؤر الاستيطانية بتاريخ ١٦-١٢-٢٠٢٠.

وقال المجلس الوطني في رسائل متطابقة أرسلها رئيس سليم الزعنون بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢١، لرؤساء الاتحادات والجمعيات البرلمانية في العالم، ورؤساء برلمانات نوعية في قارات العالم: إن الكنيست الإسرائيلي وحكومة الاحتلال تستغلان انشغال الرأي العام العالمي بجائحة كورونا والانتقال المرتقب في الإدارة الأمريكية لتنفيذ المرحلة النهائية نحو ضم الأراضي المحتلة وتحويلها إلى جزء من دولة إسرائيل المحتلة.

ودعا لممارسة الضغط على الكنيست الاسرائيلي ليتوقف فوراً عن وضع تلك التشريعات باعتبارها تشكّل انتهاكاً واضحاً ومباشراً لأهداف ومقاصد الاتحادات والجمعيات البرلمانية وشروط العضوية فيها، وتنتهك العدالة الإنسانية والمعاهدات الدولية وأسس التشريعات التي يفترض أن تنسجم مع القانون الدولي.

كما دعا المجلس في رسائله الى رفض هذه القوانين التي تشكل تحدياً وخرقا لقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار مجلس الأمن الدولي الأخير رقم ٢٣٣٤؛ وستؤدي إلى منع تنفيذ حل الدولتين المتفق عليه دولياً الذي نص على قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها مدينة القدس على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

وأوضحت رسائل المجلس بأن مشروع قانون «تسوية التوطين» ما هو إلا محاولة لشرعنة الاستيطان بأبشع وضع رسمي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ للسيادة الإسرائيلية، تنفيذا لسياسة اليمين الإسرائيلي المنفرد بالحكم منذ عام ٢٠١٥، والذي يرى بأن الظروف الإقليمية والدولية مواتية ليقوم بحسم الصراع بدل إدارته، فيما تبقى من وقت للتغيير المرتقب في الإدارة الأمريكية المنحازة والمنساقة تماماً للاحتلال والاستيطان.

وبيّن المجلس أن مشروع القانون يلزم مختلف الوزارات الحكومية الإسرائيلية ذات الصلة، بتزويد جميع البؤر الاستيطانية بخدمات: البنى التحتية، الكهرباء، الطرقات، المياه، الاتصالات، والمواصلات، وكذلك منح البؤر الاستيطانية مكانة قانونية تؤدي إلى «شرعنتها».

وأوضحت رسائل المجلس أن مشروع القانون يستهدف شرعنة وجود نحو ١٣٠ بؤرة استيطانية يقطنها قرابة ١٠ آلاف مستوطن، غالبيتهم العظمى مما يسمونهم «شبيبة التلال» الإرهابية الذين ينشطون في ترويع الفلسطينيين وتنفيذ جرائم «تدفيع الثمن»، والاعتداء على الفلسطينيين وحرق أطفالهم كما حدث مع عائلة دوابشة في ريف نابلس بتاريخ ٣١ تموز ٢٠١٥.

كما أوضح المجلس في رسائله أن مشروع القانون يترتب عليه سلب المزيد من الأرض الفلسطينية لصالح إقامة المستوطنات والبؤر الاستيطانية، إضفاء الشرعية عليها، ومصادرة حق استعمال وملكية أكثر من ٨١٨٣ دونماً من أراضي الفلسطينيين التي تقوم عليها تلك البؤر، وإضفاء شرعية بأثر رجعي على ٣٩٢١ مسكنا بنيت وفق معايير الاحتلال بشكل «غير قانوني».



ويخاطبها لدعم الأونـــروا للتغلب على أزمتها المالية

طالب المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات واتحاداتها بدعم وكالة الأونروا للتغلب على أزمتها المالية غير المسبوقة في تاريخها على مدار ٧٠ عامًا.

وأشار المجلس الوطني في رسائل متطابقة أرسلها رئيس سليم الزعنون بتاريخ ٢٠/×١٢/٢٠٢٠، لرؤساء الاتحادات والجمعيات البرلمانية في العالم، والى عدد من رؤساء البرلمانات النوعية في قارات العالم، الى ان هذه الازمة المالية الخانقة أثرت بشكل مباشر على خدماتها التعليمية والصحية والاغاثية المقدمة للاجئين الفلسطينيين الذي يقدر عددهم الى ما يزيد عن ٥,٦ مليون لاجئ فلسطيني موزعين في مناطق عمليات الأونروا في سوريا ولبنان والأردن وفلسطين الذين يعيشون في ظروف حياتية صعبة.

وأضاف الزعنون في رسائله أن حدة هذه الازمة تفاقمت في ظل جائحة كورونا وازدياد الفقر والبطالة، بل واصبحت مهددة بالتوقف، هذه الظروف الصعبة التي تستدعي أصلًا وأساسًا توفير إمكانات أكبر للأونروا لتلبية احتياجات اللاجئين المتزايدة في ظل هذه الجائحة.

وتابع الزعنون بالتوضيح الى ان خطر هذه الازمة المالية قد امتد ليطال رواتب موظفيها الذي يقدر عددهم بـ ٣٠ ألف موظفاً، حيث باتت الاونروا غير قادرة على صرف رواتب موظفيها عن شهر كانون أول/ ديسمبر ٢٠٢٠؛ لنفاذ السيولة النقدية، علاوة على ترحيل عجزاً مالياً يزيد عن ٨٥ مليون دولار للعام ٢٠٢١ في حال عدم تلقيها تمويلاً اضافياً، والذي سيضع الأونروا من جديد في ذات الازمة، وسيضع المنطقة إلى المجهول وعدم الاستقرار.

وقال الزعنون: اننا في المجلس الوطني نتطلع اليكم لمخاطبة الدول المنضوية للضغط على حكوماتها ولحثها على دعم الأونروا مالياً، أو تقديم تمويل إضافي يساهم في توفير ٨٥ مليون دولار، لتمكين الأونروا من دفع رواتب موظفيها لشهر كانون الأول/ ديسمبر الجاري والتغلب على أزمتها المالية، وبما يمكنها من مواصلة في تقديم خدماتها الحيوية والضرورية للاجئين وفق التفويض الممنوح لها بالقرار ٣٠٢، والحد من ترحيل أموال إلى عام القادم يزيد من أعباء موازنتها المالية للعام ٢٠٢١.

وختم الزعنون رسائله بالتأكيد على أن مواصلة الالتزام بدعم وكالة الأونروا يسهم في تحقيق أمن واستقرار المخيمات والمنطقة، ويمنع حدوث انهيار للأونروا، وفي الوقت ذاته يشكل مبعث أمل لملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين يتطلعون إليكم لنصرة قضيتهم العادلة في العودة الى ديارهم طبقاً لما ورد في القرار ١٩٤.

المجلس يخاطب برلمانيّ صربيا وكوسوفو
لحثهما على عدم نقل سفارتي بلديهما الى القدس

خاطب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، برلمانيّ صربيا وكوسوفو بشأن نية بلادهما فتح سفارات في مدينة القدس المحتلة خلافا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وطالب في رسائل وجهها بهذا الخصوص بتاريخ،٢٠٢٠/٩/٧ الى رئيسة الجمعية الوطنية الصربية مايا كوجفتش، ورئيسة مجلس النواب في كوسوفو فوسيا عثماني، بالضغط على حكومة بلديهما للتراجع عن تلك الخطوة التي لا تخدم السلام، والإعلان الصريح عن الغائها والتمسك بالقانون الدولي.

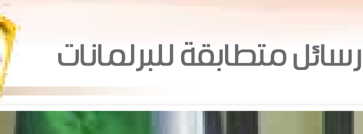
وقال الزعنون: لقد تابعنا إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب خلال المؤتمر المشترك مع الرئيس الصربي ورئيس الوزراء في كوسوفو بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٤، نية صربيا نقل سفارتها من تل ابيب الى مدينة القدس بحلول شهر تموز ٢٠٢١، ونية كوسوفو تطبيع العلاقات مع إسرائيل وفتح سفارة لها في القدس".

ودعا رئيس المجلس الوطني نظيريه الصربي والكوسوفي لعدم الخضوع لابتزاز الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، والتمسك والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي خاصة القرارين ٤٧٦ و٤٧٨ لعام ١٩٨٠ والقرار ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦، التي دعت كل الدول إلى عدم إقامة بعثات دبلوماسية في مدينة القدس، وأن كافة القرارات والإجراءات الإدارية والقانونية التي اتخذتها إسرائيل في القدس لاغية وباطلة بطلاناً مطلقاً.

وأضاف إن الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال ونقل السفارة إليها، عمل غير قانوني يكافئ المحتل بدلاً من إخضاعه للمساءلة وفرض العقوبات عليه، وهو اعتراف صريح بضم إسرائيل غير الشرعي لمدينة القدس، وهو عمل لا يتفق ومبادئ العدالة واحترام حقوق الشعوب.

وذكّر رئيس المجلس الوطني نظيره بأن قرار الإدارة الأمريكية وأية دولة أخرى تنقل سفارتها الى مدينة القدس هي قرارات أحادية تنتهك الوضع القانوني لمدينة القدس المحتلة، وليس لها أي أثر قانوني وتعتبر لاغية وباطلة بموجب القانون الدولي. وحث برلمانيَ البلدين لمراجعة هذه الخطوة والعودة عنها لأنها تمثل مخالفة صريحة للإجماع الدولي بشأن مدينة القدس المحتلة، وتضر بالعلاقة مع العالمين العربي والإسلامي، وسيكون لها تأثيرات سلبية على الاستقرار والأمن في المنطقة.

وأكد رئيس المجلس الوطني في رسائله على عمق العلاقات التي تربط الشعب الفلسطيني بالشعبين الصربي، والكوسوفي، مؤكدا انها علاقات مستمرة وممتدة عبر التاريخ، وفلسطين حريصة على تعزيزها وتطويرها لما فيه مصلحة الجميع.





الزعنون يشكر برلمانات عالمية رافضة للضم

وجه رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، رسائل شكر لرؤساء برلمانات بلجيكا ولوكسمبورغ، وهولندا، وتشيلي، التي اتخذت قرارات ضد خطة الضم الإسرائيلية، وطالبت حكوماتها باتخاذ إجراءات ضد إسرائيل في حال أقدمت على تنفيذ خطتها.

وثمن الزعنون في رسائله بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٩، دعوة البرلمانات لحكوماتها لأخذ زمام المبادرة مع الدول الأوروبية للحيلولة دون تنفيذ هذه الخطة، وبلورة سلسلة من الإجراءات الفاعلة المناهضة لهذه الخطة المخالفة للقانون الدولي والتي تدمر حل الدولتين المتفق عليه دوليا.

وقدّر عاليا في رسالة منفصلة دعوة مجلس الشيوخ التشيلي لحكومة بلاده مراجعة الاتفاقيات مع إسرائيل للتأكد من تضمينها مرجعا يحدد حدودها ما قبل الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، إلى جانب مقاطعة البضائع والمنتجات الإسرائيلية خاصة تلك الصادرة من المستوطنات.

واعتبر أن هذه القرارات تشكل انتصارا لحق شعبنا في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس على حدود الرابع من حزيران من العام ١٩٦٧، وتأكيدا على الاجماع الدولي في ما يتصل بالاحتكام للقانون الدولي ومرجعيات عملية السلام، الامر الذي وجد ترحيبا وتقديرا كبيرين بين أبناء شعبنا.

وحث الزعنون هذه البرلمانات على الاستمرار في هذا الاتجاه، والطلب من حكوماتها التي لم تعترف بها بعد، الاعتراف بدولة فلسطين، لحماية حل الدولتين المهدد بفعل سياسة الاستيطان والضم الإسرائيلية.

وقال :إن هذه القرارات تؤسس لعمل برلماني فلسطيني مشترك مع تلك البرلمانات على الصعيد الدولي، وتسهم في تعزيز علاقات الصداقة والتضامن بين الشعب الفلسطيني وشعوب تلك الدول، وتعزز العلاقات الثنائية بين المجلس الوطني وتلك البرلمانات.

كما وجه الزعنون رسائل لعدد من أعضاء مجالس النواب في بلجيكا ،ولوكسمبورغ، وهولندا، الذين قدموا مشاريع تلك القرارات ودافعوا عنها، عبر فيها عن شكر شعبنا الفلسطيني لجهودهم التي تسهم في الالتزام بالقانون الدولي والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في فلسطين ورفض سياسات الاحتلال الاسرائيلي، وتعمل أيضا على كبح سياسات الاحتلال، وذلك للإسهام في تحقيق السلام العادل في منطقتنا والمرتكزة على الشرعية الدولية.

وأضاف الزعنون إننا في المجلس الوطني، بوصفه أعلى سلطة للشعب الفلسطيني، ومنظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، داخل فلسطين وخارجها، نتوجه اليكم بجزيل الشكر والتقدير لجهودكم والتي سيحفظها شعبنا الفلسطيني بقدر كبير من الامتنان.


اللجنة القانونية


اللجنة السياسية


لجنة القدس



تقرير باجتماعات عدد من لجان المجلس

اعداد : راسم الخطيب
نائب مدير عام الشؤون البرلمانية / رام الله

عقدت عدة لجان للمجلس الوطني الفلسطيني، سلسلة من الاجتماعات لمناقشة المستجدات والقضايا الراهنة والازمات التي تمر بها القضية الفلسطينية على الصعيدين الوطني والدولي. وقدمت اللجان العديد من التوصيات، فعلى الصعيد الوطني، تم التأكيد على أهمية تجسيد الوحدة الوطنية بإنهاء الانقسام وانجاز المصالحة الفلسطينية، وحشد الطاقات للدفاع عن ارضنا ومقدساتنا ومشروعنا الوطني، من خلال المقاومة الشعبية لمقاومة إرهاب الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الاستيطانية. وعلى الصعيد الدولي، دعم موقف القيادة برئاسة السيد الرئيس محمود عباس، بالعمل ضد الصفقات والاتفاقات والخطط والمشاريع كافة ورفضها، تلك التي تتعارض مع أهداف شعبنا ومشروعه الوطني في تقرير مصيره وعودة اللاجئين وتجسيد اقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها مدينة القدس، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

اللجنة السياسية تطالب بتذليل جميع العقبات أمام تحقيق الوحدة الوطنية

بتوجيهات من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الاستاذ سليم الزعنون، عقدت اللجنة التي يرأسها عضو المجلس الوطني خالد مسمار اجتماعا يوم الخميس الموافق ٢٠٢٠/٩/٣. بمقر المجلس في العاصمة الاردنية عمان، بمشاركة نائب رئيس المجلس الاخ قسطنطين قرمش وأمين سر المجلس الأخ محمد صبيح، وذلك في ضوء دعوة سيادة الرئيس محمود عباس بعقد اجتماع شامل لجميع الامناء العامين للفصائل والقوى الفلسطينية، لمناقشة سبلو متطلبات تعزيز الوحدة الوطنية وصمود شعبنا.حيث ناقش المجتمعون عقد اجتماع الامناء العامين والحاجة اليه، وضرورة انجاحه والبناء على مخرجاته، وحيت اللجنة دعوة السيد الرئيس لهذا الاجتماع الهام، وأكدوا مايلي:-

إن المجلس الوطني يضع امكاناته كافة لإنجاح هذا الاجتماع الضروري، استجابة لمتطلبات المرحلة، انطلاقاً من قرارات المجلس المتعددة بضرورة إعلاء مصالح شعبنا العليا، والتصدي لما يواجهه من أخطار تهدد مصيره . وإن الاجتماع يؤسس لمرحلة جديدة بتجسيد الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، وحشد الطاقات للدفاع عن أرضنا ومقدساتنا ومشروعنا الوطني، من خلال مقاومة شعبية ناجعة لانهاء الاحتلال. كما أكد المجتمعون رفض التطبيع بكافة أشكاله مع الاحتلال الاسرائيلي، ودعم موقف القيادة برئاسة الرئيس محمود عباس برفض جميع الصفقات والاتفاقيات والخطط والمشاريع التي تتعارض مع أهداف شعبنا ومشروعه الوطني. وأكدت اللجنة إلى التمسك بمبادرة السلام العربية التي أجمع عليها الملوك والرؤساء العرب، والتي أكدت قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس، والإنسحاب من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعودة اللاجئين وفقاً لقرار ١٩٤، كشرط لإقامة السلام مع إسرائيل، مؤكدين مركزية القضية الفلسطينية للأمة العربية.

كما حيت اللجنة السياسية الدور التاريخي والموقف الهام والشجاع للمملكة الاردنية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين.

بتوجيه من رئيس المجلس الوطني وبمشاركة نائب رئيس المجلس وأمين سر المجلس، عقدت اللجنة السياسية اجتماعاً يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/١٠/١٢، بمقر المجلس الوطني في العاصمة الاردنية عمان. حيث عبرت اللجنة عن ارتياحها لحوارات ولقاءات الفصائل الفلسطينية، التي عقبت اجتماع الامناء العامين بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣، وطالبت كافة الاطراف بتحمل مسؤولياتهم لتحقيق الوحدة الوطنية وإجراء الانتخابات لتحصين الجبهة الداخلية لمواجهة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية. كما دعت اللجنة إلى أن تكون الانتخابات القادمة متتابعة، وعلى أساس التمثيل النسبي الكامل وعلى قاعدة التوافق الوطني، وذلك لمواجهة الاخطار الاسرائيلية الامريكية على القضية الفلسطينية وافشال مشاريع الضم والاستيطان.و ادانت اللجنة الضغوط التي تتعرض لها القيادة الفلسطينية وعلى رأسها سيادة الرئيس محمود عباس أبو مازن، وطالبت بضرورة تحصين مؤسسات الشعب الفسطيني أمام المؤامرات التي تحاك ضد شعبنا وقيادته، وذلك من خلال إتمام الانتخابات بشفافية وديمقراطية. وحذرت اللجنة من الرضوخ للضغوط الامريكية لبعض الدول العربية بهدف إخراجها عن وحدة الصف العربي، وزرع الفتنة بين الشعوب العربية والشعب الفلسطيني لتهيئة الظروف للقبول بمشاريع تصفية القضية الفلسطينية، من أجل تمكين إسرائيل من تنفيذ مخططاتها ومنع قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. كما حيت اللجنة والمجلس الوطني الدور التاريخي والموقف الهام والشجاع للمملكة الاردنية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، معبرين عن الاعتزاز بهذا الموقف الثابت تجاه القضية الفلسطينية، ومثمنين عالياً التنسيق المستمر بين القيادتين والشعبين الشقيقين. وطالبت اللجنة مؤسسات حقوق الانسان الدولية وفي مقدمتها الصليب الاحمر الدولي بتحمل مسؤولياتهم كاملة تجاه أبناء شعبنا الفلسطيني، وإرسال لجان تقص للاطلاع على جرائم وانتهاكات الاحتلال الاسرائيلي، والعمل على وقفها، خصوصاً ما يرتكب بحق الأسرى في السجون، وخاصة المضربين عن الطعام وفي مقدمتهم الأسير ماهر الأخرس.

كما عقدت اللجنة اجتماعا بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٢، ضم هيئة رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، عبروا خلاله عن رفض المجلس رفضا مطلقا لقرار وزارة الخارجية الامريكية، تصنيف القدس المحتلة كجزء من إسرائيل في الوثائق الامريكية الرسمية، وما تبعه من تصريح لوزيرها مايك بومبيو بالسماح للمواليد الأمريكيين في القدس تسجيل كلمة إسرائيل في جوازات سفرهم. وأكد المجتمعون أن هذا القرار يعد مخالفة صريحة وانتهاكاً واضحاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي الذي صدر في عام ٢٠٠٤، باعتبار القدس الشرقية أرضاً فلسطينية محتلة منذ عام ١٩٦٧، وليست جزءا من إسرائيل. كما أدانوا الضغوط والعدوان الذي يمارسه الاحتلال على عائلات الأسرى والشهداء والجرحى، من خلال مطالبته البنوك الفلسطينية بتجميد الحسابات المالية كافة الخاصة بهذه العائلات. مؤكدين أن الاحتلال يتحمل المسؤولية كقوة احتلال حسب اتفاقيات جنيف خصوصاً المادتين (٨١، ٩٨) تجاه هذه العائلات المناضلة. وعبرت اللجنة عن استغرابها من هرولة بعض الدول العربية للتطبيع مع الاحتلال، كاستجابة للضغوط الامريكية المعادية لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. حيث تم الطلب من الامين العام للامم المتحدة ببذل جهود جدية وصادقة لعقد مؤتمر دولي للسلام خاص بالشرق الاوسط، استجابة لدعوة السيد الرئيس محمود عباس، وللدعم الدولي الواسع الذي حظيت به هذه الدعوة في مجلس الامن الدولي، رغم معارضة امريكا وموقفها الرافض لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وفق قرارات الشرعية الدولية. وحيّت اللجنة أبناء امتنا العربية وأكدت على ثقة الشعب الفسطيني بهم وبالتزامهم تجاه القضية الفلسطينية. وكذلك طالبت اللجنة الدول والبرلمانات العربية والاسلامية بتنفيذ قراراتها تجاه القضية الفلسطينية، خاصة المالية في ظل الحصار الذي يفرض على شعبنا وممؤسساته، للقبول بالصفقات التصفوية للمشروع الوطني الفلسطيني. مؤكدين على ضرورة رفع الحصار الظالم عن قطاع غزة.

لجنة القدس: تدعو لإطلاق حملة برلمانية إقليمية ودولية لحماية مدينة القدس والمقدسات الاسلامية والمسيحية

ترأس الاخ عباس زكي رئيس اللجنة اجتماعها يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٠/١٠/٢٠، في مكتب المجلس الوطني الفلسطنيني/ رام الله. حيث قامت اللجنة باستعراض اجتماعها السابق والذي تقرر به الاتفاق على وضع خطة استراتيجية للجنة في ضوء المستجدات المحلية والدولية، وكذلك إعداد أسئلة لأعضاء اللجنة التنفيذية ولمجلس الوزراء حول برامج عملهم تجاه القدس . وتضمن جدول أعمال اللجنة، التطورات السياسية والتطبيع العربي مع الاحتلال، والمصالحة الفلسطينية، وما تتعرض

له القدس من تهويد وتدنيس للمقدسات. وبعد أن استعرضت اللجنة هذه المحاور وناقشتها خلصت إلى، تقدمت بعدة توصيات لهيئة رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني:-

حث رؤساء اللجان في المجلس الوطني بالاجتماع مع لجنة القدس من أجل التنسيق وتوحيد الجهود تجاه مدينة القدس درة التاج، وتكثيف اتصالات المجلس الوطني مع المجالس البرلمانية العربية والدولية، لإطلاق حملة إقليمية ودولية لحماية القدس ومقدساتها الاسلامية والمسيحية، وللدفاع عن المؤسسات العربية التي تم إغلاقها لإسدال الستار عن عروبة القدس ومكانتها الروحية. وكذلك أدانت اللجنة اتفاقيات التطبيع مع الاحتلال وثمنت مواقف الدول العربية التي رفضت تسلم رئاسة جامعة دول العربية، على خطى ما قامت به دولة فلسطين. وطالبت لجنة القدس اللجنة التنفيذية الشروع في ترجمة القرارات الخاصة بالدورة الثالثة والعشرين للمجلس الوطنيو قرارات المجلس المركزي، وبالتحديد تفعيل المقاومة الشعبية. وأكدت اللجنة أهمية التقدم الملموس في ملف المصالحة، مطالبة بضرورة رأب الصدع





لجنة المرأة

وتكريس الوحدة الوطنية في مواجهة الظروف الاستثنائية والصعبة التي يواجهها الشعب الفلسطيني،و أهمية إجراء الانتخابات العامة كضرورة وطنية وأن تكون على أرضية سياسية متفق عليها في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، لكي لا تكون سبباً في تعميق الانقسام الفلسطيني.

لجنة المرأة: تنظم ندوة برلمانية إقليمية،» دور البرلمانيات العربيات في التصدي للتطبيع ودعم الحقوق الفلسطينية.

التأمت اللجنة برئاسة الأخت دلال سلامة رئيس اللجنة، وبحضور أعضائها، يوم الأربعاء ٢٠٢٠/٠٩/٣٠، بمكتب المجلس الوطني الفلسطيني / رام الله. واستعرض اجتماع اللجنة: مهام لجنة المرأة في المرحلة السياسية الراهنة والتوصيات المقدمة من ندوة البرلمانيات العربيات.

وبعد النقاشات، أكدت اللجنة أهمية مخاطبة المجلس الوطني الفلسطيني للبرلمانات العربية ومطالبتهم بالتمسك بالحقوق الفلسطينية والعربية، كون ما يجري من استهداف للكل العربي وليس الفلسطيني فحسب، ليكون رفض التطبيع مع الاحتلال الاسرائيلي أولوية على أجندة هذه البرلمانات. والعمل على تعميق صلات لجنة المرأة وعلاقاتها في المجلس الوطني مع مثيلاتها في البرلمانات العربية والتواصل معهن جميعا. وكذلك تعزيز التواصل وتنسيق جهود البرلمانيات العربيات عبر المنتديات والتجمعات الإقليمية والدولية كافة، بما يخدم القضية الفلسطينية. وأوصت اللجنة بإعداد مذكرة ترفض التطبيع وتؤكد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفق قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام، وتوقع عليها البرلمانيات العربيات، وترفع للأمين العام للأمم المتحدة، وتدعوه لأخذ دوره في الأمم المتحدة لإنفاذ قرارات الشرعية الدولية.

ومن الجدير ذكره، أن اللجنة نَظمت بتاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٢٣، وبمشاركة عدد من أعضاء المجلس، ندوة برلمانية إقليمية، عبر تقنية النظام الالكتروني Zoom، بعنوان" دور البرلمانيات العربيات في التصدي للتطبيع ودعم الحقوق الفلسطينية". حيث شاركت تسع دول عربية والأخت عايدة توما عن القائمة العربية المشتركة في ال (٤٨)، وشاركت في الاجتماع الاخت دلال سلامة ممثلاً عن سعادة الأخ سليم الزعنون(أبو الاديب) رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وأدارت الندوة الإعلامية وعضو المجلس الوطني الفلسطيني السيدة أميرة حنانيا.

اللجنة القانونية : تبحث سبل الرد قانونياً على الإنتهاكات الإسرائيلية وعلى إتفاقيات التطبيع العربي مع الاحتلال

عقدت اللجنة اجتماعها بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٨، بمكتب المجلس الوطني الفلسطيني/ رام الله. برئاسة الأخ حسين شبانة، وبحثت اللجنة سبل الرد قانونياً على اتفاقيات التطبيع بين الدول العربية والاحتلال الاسرائيلي، وجرى الاتفاق على اعداد مسودة قانونية حول معارضة الاتفاق التطبيعي مع قواعد القانون، لنقاشها في الاجتماعات القادمة للجنة. وكذلك دراسة إقامة قضايا نوعية ضد الاحتلال والشركات الدولية العاملة في المستوطنات، أمام المحاكم المختصة عربياً ودولياً، والعودة إلى جهات الإختصاص في المنظمة والتشاور معهم حول هذه القضية. وتم الإتفاق على إعداد دراسة حول تأثير إقامة دعاوى ضد الاحتلال ومستوطنيه إمام المحاكم الفلسطينية، وتأثيرها على الإحالة الفلسطينية التي يتم بحثها أمام محكمة الجنايات الدولية، من ملف الاستيطان والعدوان على غزة والأسرى وغيرها.

واستكملت اللجنة اجتماعها بلقاء آخر يوم الأحد الموافق ٢٠٢٠/١٠/٢٥، بحضور د. محمد الشلالدة وزير العدل الفلسطيني، حيث استمعت اللجنة من الشلالدة إلى حيثيات قرار مجلس الوزراء ومضمونه، القاضي بتكليفه وبالتعاون مع جهات الإختصاص، لرفع دعاوى أمام القضاء الفلسطيني أوالاقليمي أوالدولي، بشأن اعتداءات المستوطنين على حياة وأملاك المواطنين الفلسطينيين في الشق المدني. ورفع دعاوى على الشركات العاملة في المستوطنات والانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة بحق أبناء شعبنا. خصوصاً احتجاز جثامين الشهداء وهدم البيوت . حيث أكد وزير العدل أن ذلك يأتي بالاستناد لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر عام ٢٠١٢، وما احدث هذا القرار من نقلة نوعية في المركز القانوني للسلطة الوطنية الفلسطينية، من سلطة حكم ذاتي منبثقة عن اتفاق اوسلو الى دولة تحت الاحتلال، دون المساس أو التعارض مع ما ينظر امام المحكمة الجنائية الدولية من مواضيع تتعلق بالشأن الفلسطيني. بعد ذلك، جرى مناقشة القرار من قبل الحضور، حيث استمع الوزير إلى مداخلاتهم ومقترحاتهم، وعبر بدوره عن تقديره لما ورد من ملاحظات وآراء هامة، ووعد بدراستها.



المجلس: القضية الفلسطينية فوق المقايضات

قال المجلس الوطني الفلسطيني إن القضية الفلسطينية لا تخضع لمبدأ المقايضات ولا الصفقات ولا الادعاءات الكاذبة ولا الاستخدامات المشينة التي عكسها اتفاق دولة الإمارات العربية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي برعاية أمريكية.

وأضاف المجلس في بيان أصدره بتاريخ١٤-٨-٢٠٢٠، إن الإعلان الثلاثي الإسرائيلي الإماراتي الأمريكي يعتبر عدواناً سافراً على حقوق شعبنا وقضيته المقدسة وعلى حقوق الأمتين العربية والإسلامية في فلسطين والمسجد الأقصى المبارك.

وأدان المجلس واستنكر بشدة هذا الاتفاق التطبيعي الكامل لعلاقات الإمارات مع الاحتلال، مقابل إدعاء تعليق مؤقت وخادع ومضلل لضم الأراضي الفلسطينية، في الوقت الذي يصّعد فيه هذا الاحتلال المجرم من إجراءات الضم لأرضنا وخاصة مدينة القدس وينتهك حرمة المقدسات فيها وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك.

وتابع المجلس: إن من يريد دعم شعبنا لا يوقع اتفاقات مع عدوه تطعنه في ظهره وتضعف موقفه، وتعترف بالقدسعاصمة لإسرائيل، وتُحدث خرقاً معيباً في موقف الإجماع العربي والإسلامي، وتَساعد الاحتلال وترامب على تنفيذ صفقة القرن، فكان الاحرى بهعدم الانقلاب على مبادرة السلام العربية وقرارات القمم العربية والإسلامية والقرارات الدولية التي كفلت حقوق شعبنا التي لا ينبغي لأحد المس بقدسيتها.

ودعا المجلس رؤساء الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي والاتحاد البرلماني الإسلامي والبرلمانات العربية والإسلامية لإدانة ورفض هذا الاتفاق الذي أقدمت عليها دولة الإمارات ومواجهة هذا الخروج السافر لدولة عربية عن الثوابت العربية والإسلامية، ومطالبتها بالتراجع الفوري عنه.

واعتبر المجلس أن ما قامت به الإمارات هو استخدام مرفوض للقضية الفلسطينية وخيانة لفلسطين وشعبها،يصب في مصلحة الاحتلال، ولا يمثل الموقف الأصيل للشعب الاماراتي الشقيق وإرادته، بل هو خيانة لإرث وأمانة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله وتاريخه المشرّف في الدفاع عن القضية الفلسطينية.

وأكد المجلس أنه لا يحق لدولة الإمارات أو أية جهة أخرى، التحدث نيابة عن شعبنا، مشدداً على أن منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها سيادة الرئيس محمود عباس هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا والأمينة على حقوقه.

وأضاف المجلس:إن نضال شعبنا وتضحياته ودعم أحرار العرب والمسلمين والعالم هو الذي أفشل الضم وسينهي الاحتلال، وليس اتفاقات الخداع والنفاق وخيانة الالتزامات والواجبات القومية والتخلي عن المسؤوليات تجاه فلسطين.

وتوجه المجلس إلى الاشقاء العرب الذين رحبوا بهذا الإعلان التراجع عن ذلك، مؤكداً ثقته الكاملة بأبناء أمتنا العربية بمواصلة دعمهم والتزامهم القومي تجاه القضية الفلسطينية التي ضحى من أجلها خيرة شباب الأمة وقادتها.

وختم المجلس بيانه بالتأكيد على تمسك شعبنا بحقوقه ونضاله، مشيداً بالموقف الفلسطيني الموحد في مواجهة هذه الخطوة التآمرية وكافة المشاريع التصفوية لحقوق شعبنا في العودة والدولة وعاصمتها القدس.



المجلس: اتفاقات التطبيع لن تحقق السلام

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن اتفاقات التطبيع الإماراتية والبحرينية مع الاحتلال الإسرائيلي التي تم توقيعها اليوم، لا تمثل الموقف الشعبي العربي، خاصة في البحرين والإمارات، ولن تحقق الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة، وأن مفتاح الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط هو حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه كاملة.

وشدد المجلس الوطني، في بيان أصدره بتاريخ ١٥/٩/٢٠٢٠، بعد توقيع اتفاقيتي التطبيع في واشنطن، برعاية أميركية، أن الدول العربية التي وقعت تلك الاتفاقات شرّعت بأن القدس عاصمة لإسرائيل بمقدساتها الإسلامية والمسيحية، وصادقت على "صفقة القرن" الأميركية.

وتابع: إن الخطر الحقيقي الذي يهدد الأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية هو الاحتلال الإسرائيلي، الذي يحاول تصفية حقوقنا الوطنية في العودة والدولة وعاصمتها القدس.

وأضاف: إن الأوهام والتبريرات التي يتم تسويقها للإقدام على هذه الخطوة المرفوضة من قبل كل أحرار العرب، لن تُبرئ أصحابها من النتائج الكارثية على مستقبل الأمة العربية وأجيالها القادمة.

وأردف أن إسرائيل لم تخف أطماعها في تنفيذ مخططاتها وتكريس نفوذها الاستعماري التوسعي ليس في فلسطين فحسب، بل في المنطقة العربية وإدامة الصراع البيني العربي، والسيطرة على ثرواتها ومصادرها الطبيعية التي يجب أن ينعم بها أبناء أمتنا العربية.

وقال المجلس: إن الرابح من هذه الاتفاقات هما إسرائيل وإدارة ترمب التي تمكّن رئيسها من استغلال فرقة العرب ووهنهم وخداع البعض منهم لتحقيق أهدافه، لتحسين فرص نجاحه في انتخابات الرئاسة القادمة.

وجدد تأكيده على أن هذه الاتفاقيات لن تفت في عضد شعبنا وقيادته، ولن تنال من عزيمته وإرادته في مواجهة كل تلك الضغوط ومحاولات فرض الحصار السياسي، بعدما فشلت إدارة ترمب في تحقيق أهدافها من خلال الحصار المالي والعقوبات الاقتصادية.

ودعا المجلس الوطني، أبناء شعبنا في أماكن تواجدهم كافة إلى الانخراط في الفعاليات الشعبية التي دعت إليها القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية، رفضا واستنكاراً لتوقيع تلك الاتفاقيات التطبيعية مع الاحتلال.

وحيا المجلس جماهير أمتنا العربية خاصة في البحرين، من جمعيات سياسية وكتل برلمانية وبرلمانيين ومؤسسات مجتمع مدني، الذين أعلنوا رفضهم للتطبيع مع الاحتلال، وأكدوا مجدداً مواقفهم العروبية الأصيلة تجاه قضية الأمة العربية الأولى، فلسطين.



المجلس: اتفاق التطبيع مع السودان
خروج على الإجماع

اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني اتفاق تطبيع السودان مع إسرائيل برعاية أميركية استخداما مرفوضا للقضية الفلسطينية مقابل وعود وأوهام أميركية وإسرائيلية، لن تجلب السلام والازدهار والتنمية للسودان ولا للمنطقة بأكملها.

وأكد المجلس الوطني في بيان صدر عنه بتاريخ ٢٤-١٠-٢٠٢٠، أن هذا الاتفاق التطبيعي يمثل خرقاً وخروجاً على قرارات الإجماع العربي والإسلامي تجاه القضية الفلسطينية، وانتهاكاً صارخا لحقوق شعبنا وقضيته.

وشدد المجلس على أن السلام والأمن والازدهار في المنطقة لن يتحقق إلا بقيام دولة فلسطين، ذات السيادة الناجزة، وعاصمتها مدينة القدس، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة كافة، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار ١٩٤.

وثمن المجلس عالياً مواقف الشعب السوداني الشقيق وأحزابه الوطنية وقواه المدنية التي ترفض التطبيع مع إسرائيل والابتزاز الأميركي، وتقف الى جانب فلسطين وشعبها.

ودعا المجلس الاتحاد البرلماني العربي، والبرلمان العربي، واتحاد البرلمانات الإسلامية، والبرلمانات العربية والإسلامية، لإدانة ورفض هذا الاتفاق لخروجه على ثوابت الأمتين العربية والإسلامية، ومطالبتها بالتراجع الفوري عنه.

وأكد المجلس ما جاء في بيان الرئاسة الفلسطينية الذي صدر، بشأن اتفاق السودان مع إسرائيل، مشيدا بالموقف الرسمي والشعبي الفلسطيني الموحد في مواجهة المشاريع التصفوية لحقوق شعبنا كافة، في العودة والدولة وعاصمتها القدس، وداعيا إلى سرعة انجاز ما تم التوافق عليه لتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية في مواجهة المخاطر المحدقة بمشروعنا الوطني.






الدلالات والأبعاد الجيوسياسية الاستراتيجية للتطبيع مع دولة الاحتلال

الدكتور نايف جراد/ عضو المجلس الوطني الفلسطيني
مدير عام معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

تنطوي اتفاقيات التطبيع الأخيرة، التي وقعتها الامارات العربية والبحرين والسودان مع دولة الاحتلال الصهيونية برعاية وشراكة أمريكية، والتي تمت على التوالي في ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٢٠، و١١ أيلول/ سبتمبر و٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر من هذا العام، على دلالات جوهرية وأبعاد جيوسياسية استراتيجية، تستحق البحث والدراسة. وتهدف هذه المقالة إلى القيام بذلك، مع الاستدراك بأنها تتعامل مع مفهوم الجيوسياسية كبعد من أبعاد الجيوستراتيجية ذات الارتباط الوثيق مع مختلف الابعاد الأخرى الجيو اقتصادية والجيوعسكرية والأمنية والجيو معلوماتية، وبمعناها كمجال ذي صلة بمنهج التخطيط والتحليل المهتم بالمنطقة الجغرافية والاقليم والعالم من ناحية الاستخدام في فهم وادراك المشكلات ذات الصفة الإقليمية والدولية، الدالة على المركز الاستراتيجي للدولة والوحدة السياسية في الحرب والسلم. ولذا لن تخوض هذه المقالة في تناول كل العوامل الجغرافية العشرة التي يمكن أن يتضمنها التحليل الشامللكشف عن كل الدلالات والأبعاد الجيوستراتيجية، بل ستركز على السياسية منها؛ والتي كما يعرف المختصون بعلم السياسة، أنها تخترق كافة الأبعاد الأخرى على اعتبار أن السياسة هي علاقة ذات صلة بالسلطة السياسية من حيث السيطرة والهيمنة والسيادة والمصالح الحيوية، سواء أكانت في الدولة ذاتها أو الإقليم أو العالم.

أولا. التطبيع هدف سياسي استراتيجيإسرائيلي

إن قضية التطبيع، التي نتصدى لتفكيكها وتحليل دلالاتها وأبعادها، بما هي عليه من إقامة علاقات طبيعية بين أنظمة سياسية ودول، وشعوب أيضا، هي قضية سياسية بامتياز. ولا تنفصل مسألة التطبيع عن السياق التاريخي لعلاقات شعوب ودول المنطقة والتحولات المحلية والإقليمية والدولية الجارية والمتسارعة بوتائر لم يشهدها التاريخ من قبل، وقد شكل التطبيع مع الدول العربية بالنسبة لإسرائيل هدفاً تاريخياً، ومطلبا من مطالبها الأساسية كدولة استعمارية استيطانية أقيمت على حساب أرض وحقوق الشعب الفلسطيني.وهو هدف ومطلب تاريخي ذو صلة بما يعتبره الكيان الصهيوني تهديداً لبقائه ووجوده ومصالحه الحيوية، حيث أن تحقيق ذلك الهدف والمطلب يؤمن النجاح في مواجهة تلك التهديدات، وبالتالي يحفظ أساس الكيان وشرعيته وسيادته وهويته ومنظومته القيمية، مما يجعله قادراً على مواجهة بقية التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية.

لقد عزت إسرائيل التهديدات والمخاطر التي تواجهها دوما إلى الدول والشعوب العربية المحيطة بها، ومن ورائها الدول الإسلامية، وخاضت حروبا عديدة ضد الشعب الفلسطيني والدول المحيطة من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها. وقد اتضح جليا من خلال كل مشاريع تسوية الصراع العربي الإسرائيلي التي تعاملت معها دولة الاحتلال، إن جوهرالتسوية التي تريدها إسرائيل،ينسجم مع مفهوم للسلام وسبيل ضمان عدم عودة الحرب، يكرس القفز عن الجذور التاريخية والأبعاد الحقيقية للصراع، المتمثلة باستعمار أرض الفلسطينيين واستيطانها واستخدام شتى الوسائل والأساليب، بما فيها التطهير العرقي، لاجلاء الفلسطينيين عن أرضهم واحكام السيطرة والهيمنة على من تبقى منهم، وحرمانهم من حقهم الطبيعي والمشروع في تقرير مصيرهم بأنفسهم وبحرية على أرض وطنهم. ولئن كان للحظة ما، قد بدا للبعض أن إسرائيل قد تغيرت وأخذت تقبل بحل إقليمي تتخلى فيه عن احتلالها للمناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ولا تمانع قيام دولة فلسطينية مستقلة عليها، ظهر أن ذلك كان وهما، وأن الوسط الإسرائيلي الحاكم لم يتغير ليقبل بتسوية متوازنة، بل إنه شهد تحولاً جارفاً نحو اليمين المتطرف ذي العقيدة التوراتية الغارقة برؤيتها العنصرية والاستعمارية الاستيطانية الاحلالية التي زرعها جابوتينسكي، المؤمنة بحلم إسرائيل الكبرى.

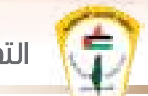
وبعد أن تبين بالملموس أن الكيان الصهيوني لم يستطع أن يبيد الفلسطينيين ويمحي وجودهم، وأن بقاءهم على أرض وطنهم بات حقيقة يعترف بها المجتمع الدولي، وأن كفاحهم من اجل نيل حقوقهم؛ وإن تراجع أحيانا، يتجدد دوما، في تعبير عن عدم التنازل عن الحقوق أو الاستسلام،وبعد أن سيطر اليمين الإسرائيلي الصهيوني المتطرف على دولة إسرائيل ووجد حاضنة وشريكا له في الدولة العظمى أميركا التي يسيطر عليها اليمين المسياني الأفنجليكاني الصهيوني، راحت دولة الاحتلال تبحث عن حلول للخلاص من المعضلة الفلسطينية التي تمنع انتصار مشروعها في بناء إسرائيل الكبرى، مستثمرة التحولات في المنطقة العربية ودول النفط، لتظهير المصالح المشتركة مع بعض الأنظمة التي باتت تناصب العداء للدول ذات الدور والنفوذ الإقليمي الأكبر، الداعمة لقوى غير دولية تخوض حرباً مع دولة الاحتلال وترفض الاعتراف بوجودها والتعايش السلمي معها، وتهدد مصالح تلك الأنظمة ونفوذها ودورها الوظيفي الجديد، الأمر الذي تم تأكيده في السنوات الأخيرة، عبر توجيه وشد الأنظار صوب أعداء جدد مفترضين كايران وتركيا كفواعل إقليمية إسلامية غير عربية على صلة وثيقة بالإقليم وذوي تأثير بالغ فيه.

ولأن دولة الاحتلال الإسرائيلي لم تستطع رغم معاهدات واتفاقيات السلام التي وقعتها مع مصر والأردن، ورغم اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين، ورغم ما قامت به من اسهام في تهشيم للعراق وسوريا وتخريب لبنان وتحييد مصر والأردن، وحصار غزة وإضعاف السلطة الفلسطينية، وتأجيج الصراعات المذهبية والطائفية داخل أقطار عربية عديدة واشغالها بهمومها الداخلية، وبالتالي تحقيق تفوق استراتيجي في توازن القوى في المنطقة لصالحها، لم تستطع أن توقف خطر الحرب نهائيا أو تؤمن سلاما دائما، وأن تضمن لها تأمين مصالحها الحيوية في الإقليم، ورغم أن العرب رسميا عبر قمة ملوكهم ورؤسائهم قد طرحوا مبادرة لتأمين ذلك بمعادلة التطبيع الشامل مقابل الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وحل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما عبر عنه بالمبادرة العربية لعام ٢٠٠٢، التي كانت السعودية صاحبة المبادرة لمشروعها، راحت دولة الاحتلال تعمل على كسر حلقة الربط بين مطلب انهاء الاحتلال بالانسحاب من الأراضي المحتلة، أي تسبيق التطبيع على السلام، لتغيير المعادلة السابقة التي أقيمت عليها مشاريع التسوية «الأرض مقابل السلام» لتصبح «السلام مقابل السلام»، الذي لا ينهي احتلالا ولا يوقف شهية توسع المشروع الصهيوني، ويمكنها بالتالي من الاستفراد بالفلسطينيين بعد أن انهكتهم وكبلتهم بوشائج علاقات جعلتهم أسرى سيطرتها وتحكمها.

مقابل ذلك أدت التحولات الدراماتيكية التي حصلت في إحداث ما سمي بالربيع العربي وما تلاها من انقلابات وتغيرات وانشغالات، إلى خلق قناعات وتكريس توجهات جديدة لدى الطبقات الحاكمة في بعض دول الإقليم بعامة والخليجية منها بشكل خاص، وفي ظل الهشاشة التي تعيشها، وخوفها من التغييرات التي أشارت اليها أحداث الربيع العربي، وما اقنعت نفسها به من خطر إيراني أو تركي، إلى بحثها عمن يحفظ وجودها وبقاءها وقيامها بأدوارها الوظيفية الفاعلة، التي باتت تلعبها بسبب ثرواتها المتوفرة وموقعها الجغرافي المتقدم في التأثير ومواجهة الفواعل الإقليمية الكبرى الصاعدة، وتلك التي تراجع دورها أيضا كمصر.

مع مجيء الرئيس الأمريكي ترامب، أخذت السياسة الامريكية اتباع سياسة ابتزاز واضحة لتلك الأنظمة، حيث فرض عليها أن تتحمل نفقات حمايتها وأن تدخل في علاقات جديدة مع إسرائيل وتحج إلى تل أبيب إذا ما أرادت الرضا عنها واستمرار حمايتها من الخطر الإيراني، وهو ما أكد عليه الرئيس الأمريكي ترامب في خطابه في القمة العربية الإسلامية الأمريكية في أيار/مايو ٢٠١٧، داعيا لمواجهة «الخطر الإيراني» بشكل مشترك «أميركي عربي إسرائيلي».

وحيث توفر قبول لهذا المنحى في تغيير علاقات المنطقة، أخذ العقل الصهيوني المتمثل باليمين الإسرائيلي المتطرف والأفنجليكانية الأمريكية الصهيونية، بالبحث عن إطار لحل الصراع العربي الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي، فتفتق أخيرا عن فكرة الحل الإقليمي للصراع العربي الصهيوني القائم أساسا على التطبيع والقفز عن الدور الفلسطيني، فمهد لذلك بغطاء مغر لما أسماه جاريد كوشنير ب«تحقيق الأمن والازدهار والسلام للجميع» في المؤتمر الاقتصادي





المنعقد في البحرين في تموز ٢٠١٩، إلى ان استكمل ذلك الاطار بما سمي ب «صفقة القرن»، التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي ترامب في ٢٨ كانون ثاني / يناير ٢٠٢٠، التي عبرت بشكل صريح عن انسجامها مع رؤية وسياسات اليمين الإسرائيلي المتطرف لضمان مصالح إسرائيل الاستراتيجية.

وحيث وجد هذا الحل قبولاً وترحيباً من تلك الطبقات والفئات الخليجية الحاكمة ذات النزعة البراغماتية، والباحثة عمن يحمي عروشها، لقي رفضاً فلسطينياً قاطعاً، فيما راحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنفذ المشروع المطروح بشقه المتعلق بسيادتها وسيطرتها الأمنية على كل أرض فلسطين الانتدابية وحصر الفلسطينيين في معازل وكانتونات يمكن أن تتحول لاحقاً إلى دولة مع غزة ضمن شروط الصفقة المجحفة، وتوجت ذلك بقرار ضم ما نسبته حوالي ٣٠٪ من الضفة الغربية (جزء كبير من منطقة «ج» والأغوار واللطرون)، وهو ما دعا القيادة الفلسطينية لإعلان تحللها من الاتفاقات والتفاهمات الموقعة مع إسرائيل والإدارة الأمريكية ووقف كل أشكال الاتصال والعلاقات معها، والقيام بتعزيز التحرك على كافة المستويات لبناء حائط صد سياسي لإحباط «صفقة القرن» ومخطط الضم.

تطور الأحداث والتحولات اللاحقة لم تحقق لا لنتنياهو ولا لترامب ما أراداه من تحقيق انتصار يؤمن لهما استمرار حكمهما ووجودهما على رأس السلطة، وخاصة في ظل تهم الفساد الموجهة لنتنياهو وفشله هو وترامب في إدارة الاستجابة لتحديات وتهديدات جائحة كورونا التي اجتاحت البلدين والعالم بأسره،وأدت إلى تراجع الاقتصاد وإلى تداعيات اجتماعية واسعة، وحيث بدا أن ترامب بات يفقد شعبيته وهو يتهيأ لخوض انتخابات رئاسية جديدة من المفترض ان تجري في تشرين ثاني نوفمبر، بات واضحاً أن كلا من نتنياهو وترامب بحاجة إلى خشبة إنقاذ. فكان الملاذ بالإعلان عن اتفاقيات التطبيع في هذا التوقيت، كمحاولة لإنقاذ صفقة القرن ورأس الرئيس الأمريكي ترامب ورئيس وزراء دولة الاحتلال نتنياهو.

يبدو أن الزج بموضوع الضم جاء في إطار محاولة التغطية على الأهداف الحقيقية لاتفاق التطبيع، وتصويره على أنه يأتي «في مصلحة القضية الفلسطينية»، لأن هذا المشروع قد قوبل برفض فلسطيني ودولي واضح وواسع تضمن تهديدا بفرض عقوبات على دولة الاحتلال إن أقدمت عليه رسميا، ما اضطرها والإدارة الأمريكية للتراجع عنه علنيا فيما بقي يجري فعليا على الأرض، كأمر واقع، وأدت عوامل كثيرة متعلقة بخلافات قوى الائتلاف الحكومي الإسرائيلي وموقف ترامب الانتخابي إلى تأجيل البدء فيه، والذي كان من المفترض أن يبدأ مطلع تموز/يوليو ٢٠٢٠، وقد كذب نتنياهو إدعاء الامارات وأكد أن خطة الضمّ لا تزال قائمة، وأنها ستنفذ بعد الاتفاق على تفاصيلها مع الإدارة الأمريكية. وهكذا جاءت اتفاقيات التطبيع مع دولة الاحتلال لتلبي هدفا ومطلبا تاريخياالإسرائيل، وباعتبارها تتويجا لاتفاقات سرية قامت منذ زمن بعيد، وتكملة

لخطوات أمريكية سبقتها كالاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الامريكية إليها وتشريع الاستيطان وشطب حق عودة اللاجئين، وبالتالي فهي فعليا ترجمة أمينة لصفقة القرن وإنقاذا لها ولأصحابها والقائمين على تنفيذها.

ثانيا. حسم صناعة الوجود الإسرائيلي وانتصار المشروع الاستعماري الاستيطاني

لقد أوضحنا في كتابات سابقة ان الغاية الأساسية من صفقة القرن كانت محاولة محمومة من قادة إسرائيل وشركائهم في البيت الأبيض لحسم صناعة الوجود الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين وإعلان انتصاره النهائي، وذلك بعد أن وطدت دول إسرائيل أساساتها وامتلكت مقومات الدولة الإقليمية الكبرى، بتوفير إمكانيات وقدرات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية واستخبارية وسياسية ودبلوماسية مسنودة بقوة «روحانية دينية أسطورية»، ما مكنها من فرض وقائع استعمارية استيطانية على الأرض تؤكد سيادتها وسيطرتها الأمنية على الأرض الفلسطينية من البحر الى النهر، مقوضة كل مقومات إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، مستثمرة إلى حد اقصى كل الظروف المتردية المواتية لها فلسطينيا وعربيا وإقليميا ودوليا لتحسم صناعة هذا الوجود، وتحقيق حلم الصهيونية التاريخي بالاستيلاء والسيطرة على كل فلسطين التاريخية، وإقامة «إسرائيل الكبرى» عبر مد نفوذ الدولة الاستعمارية المصطنعة وهيمنتها على كل المنطقة.وقد استندت تلك الصفقة لقانون أساس القومية الإسرائيلي الذي يؤكد أن حق تقرير المصير على هذه الأرض هو حكر للشعب اليهودي وحده، وأن دولة إسرائيل هي دولة يهودية الطابع وأن القدس عاصمتها الأبدية التي لا تنازل عنها، وكانت صفقة القرن لفرض الاعتراف بتلك الحقائق وتشريعها بقبول فلسطيني وعربي. وهكذا فان الاستيطان والاعتراف بالقدس عاصمة والضم يظهر أن المشروع الصهيوني في فلسطين قد خطى خطوات واسعة جدا في تكريس واقعه كاستعمار استيطاني، يقوم في جوهره، كبقية أنواع وأشكال الاستعمار الاستيطاني الأخرى التي شهدها العالم سابقا، على مبدأ الاستيلاء على الأرض ومنطق الإبادة ولعبة المعادلة الصفرية مع السكان الأصليين (zero sum game) من خلال إجراءات الضبط والسيطرة والابادة تمهيدا لمرحلة احتجاز وعزل سكان البلاد الأصليين والانتقال إلى استيعابهم وتذويبهم وإضفاء الشرعية على ذلك بقبول محلي وإقليمي ودولي (جراد، ٢٠٢٠).

أمام إعلان انتصار هذا المشروع (حسم صنع الوجود) إذن لم يتبق إلا القليل، والذي يمكن تلخيصه بغايتين: الأولى وتتمثل باستكمال امتلاك كل مقومات القوة اللازمة للاستغناء عن الدعم المقدم من المركز الامبريالي (الدولة الأم)، والثانية، حسم الصراع مع الشعب الفلسطيني بإستدخال روح الهزيمة واليأس وفقدان الأمل لدى الفلسطينيين والعرب وفرض استكانتهم واستسلامهم أمام المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، وبالتالي القبول بوجوده كجسم طبيعي في المنطقة وإقامة علاقات طبيعية معه، مع التسليم بكل شروط هذا الوجود.ولا شك أن هاتين الغايتين مترابطتان، فالاستغناء عن دعم وحضانة الدولة الأم يحتاج لمقومات لا تتوفر الا بأخذ مكانها في المنطقة كقوة مهيمنة وحامية لعروش الأنظمة الحليفة، وهو ما يظهر من إحلال التواجد والدور الإسرائيلي الإقليمي محل الوجود الأمريكي الذي ينحسر عن المنطقة للتفرغ لجبهات أخرى ذات علاقة بالمصالح الحيوية الأمريكية في ظل تغيرات المشهد الدولي، وخاصة في منطقة المحيط الهادي حيث تعاظم الدور الصيني وتحول التركيز الجيوسياسي العالمي نحو آسيا، أما حسم الصراع مع الفلسطينيين فيحتاج للاستقواء بتلك المقومات وبالقبول العربي والتحالف مع الأنظمة للضغط على الفلسطينيين وتقويض إمكانيات صمودهم وبالتالي

فرض الاستسلام عليهم. وكلا الغايتين من شأنهما تمكين دولة الاحتلال من التغلب على كل التحديات والتهديدات الخارجية والداخلية الوجودية، المتمثلة باحتمال خوض حرب معها من قبل الدول العربية والإسلامية المحيطة، وباحتمال انكشاف جبهتها الداخلية أمام أي هجوم صاروخي، ما يمكنها من الإبقاء على ركيزتي الردع والحسم وبالتالي امتلاك القدرة للحفاظ على أساس وجود الدولة، وسيادتها، وهويتها، ومنظومة قيمها كدولة يهودية مهيمنة على المنطقة.

يضيء ما سبق مسار المسعى الصهيوني والأمريكي المحمومLإقامة علاقات علنية مع النظام العربي الرسمي وقواه النافذة، وهو ما يمكن تأمينه بتوقيع اتفاقيات تطبيعية مع دول مهيأة لذلك تمهيداً لتعميمه على المنطقة. وهكذا جاءت اتفاقيات التطبيع مع الإمارات والبحرين، ومع السودان لاحقاً، لتكون بمثابة ترياق البقاء لوجود دولة إسرائيل الاستعمارية الاستيطانية وتكريسها جسماً طبيعياً في المنطقة وقوة إقليمية مهيمنة تضمن مصالحها الحيوية القائمة على اعتبارات جيوسياسية ورؤية جيوبوليتيكية لعلاقتها بالمحيط الإقليمي والخارجي، الضرورية للحفاظ على أمنها القومي، وذلك تمهيداً للتفرغ الكامل لحسم صناعة الوجود بالخلاص من المعضلة الفلسطينية بوسائل شتى، كالتطهير العرقي والتدجين والاستيعاب والالحاق. وهكذا فإن التطبيع مثل استجابة لشروط القوة المتعسفة التي تجعل منه تتويجاً للاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وقوننة وشرعنة لإغتصابه لأرض فلسطين، وبالتالي تسليما بوجود "إسرائيل" كدولة يهودية طبيعية المنشأ والوجود والتطور في المنطقة.

ثالثا. تحالفات استراتيجية وتشكيل نظام إقليمي سياسي وأمني جديد

من الواضح أن اتفاقيات التطبيع جاءت لاستثمار نتائج التحولات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية، والتي ظهرت كغاية جلية منذ اليوم الأول لاستلام ترامب الحكم في البيت الأبيض، كما ذكر آنفا، حيث دعا من الرياض لتشكيل التحالف الأمريكي الإسرائيلي العربي (والإسلامي) لمواجهة ما أسماه ب "الخطر الإيراني» والارهاب. أي أن الغاية توفير توافق إسرائيلي عربي برعاية أمريكية لإعادة بناء علاقات المنطقة وفق الاعتبارات الجيوسياسية الإسرائيلية المدعومة أمريكيا لتشكيل نظام إقليمي جديد تتربع فيه إسرائيل على عرش المنطقة، مما يمهد الطريق واسعا لمشروع إسرائيل الكبرى المندمجة بالمنطقة والمهيمنة على اقتصادياتها ومقدراتها، بعد أن نجحت أمريكا وحليفتها إسرائيل والقوى المرتبطة بها في تفتيت الأمة العربية وتقسيم العديد من أقطارها، وتحويل معظمها إلى دول فاشلة وهشة منشغلة بلملمة أوضاعها وحل أزماتها المحلية والإقليمية.

حتى يتحقق ذلك كان لا بد من إثارة وإذكاء النعرات مع إيران (الشيعية الفارسية) وترويج صورتها عبر رواية محكمة كعدو للعرب بعامة ودول الخليج بخاصة، والتأكيد أن عدم الاستقرار في المنطقة لم يعد مرتبطاً بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بل بالصراع مع إيران وحلفائها وقوى الإرهابوالإسلام السياسي المتطرف في المنطقة المدعومة منها ومن تركيا (العثمانية الطورانية) أيضا وحليفتها قطر المتأزمة علاقتها مع بقية دول الخليج، والمتنافسة مع بعضها كالامارات على الدور الوظيفي الاقليمي، وإن إسرائيل بالتالي





ضحية مثلها مثل دول الخليج للأطماع والتهديدات الإيرانية وقوى الشر والإرهاب والتطرف، وغيرها من القوى والدول الطامعة بالهيمنة على المنطقة. وهكذا تم إيجاد الأرضية المشتركة والقاعدة الأساس لتحالف إقليمي جديد، يزيح عقبة ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي،ويتجاوز أولويات المبادرة العربية ومعادلتها عن الأجندة الإقليمية،مما يفسح المجال لإسرائيل لأخذ مكانتها كقوة إقليمية، تفرض أجندتها عبر قدرتها على ردع التهديد القادم من إيرانومواجهة مخاطر وتهديدات المشروع العثماني التركي والإسلامي المتطرف. ولم يكن توفير هذه القاعدة ممكنا، إلا بعد أن أفضت تحولات الإقليم إلى تشكيل محور عربي يتبنى هذه الأجندة متمثلا بدول الخليج وعلى رأسها السعودية وبمصر ودول أخرى. وقد دلت اجتماعات الجامعة العربية واخفاقها في ادانة اتفاقيات التطبيع.

العربية الجديدة مع إسرائيل، بل موافقتها عليها باعتبارها ممارسة سيادية، وشرعنتها بالتالي للتطبيع المنفرد مع دولة الاحتلال، لينهي الاجماع العربي السابق على أولوية حل الق ضية الفلسطينية قبل أي تطبيع رسمي مع إسرائيل، وليفسح في المجال لتجويف أطر العمل العربي المشترك ومفاقمة شللها القائم، وليمهد الطريق للقضاء

على كل مشاريع الشراكة والتكامل والوحدة العربية، سواء تلك المتعلقة منها بالاقتصاد والسوق أو الدفاع والأمن أو غيرها من المجالات.

وبالنظر إلى مضامين صفقة القرن ومجالاتها المختلفة، وإلى مضامين اتفاقيات التطبيع، وإلى ما تستهدفه إسرائيل من وراء التطبيع من الاندماج الكامل في السوق الإقليمي والدولي، والذي كانت المقاطعة العربية حائلا أمامه، تتجلى اتفاقيات التطبيع كسبيل لإحداث اختراق أمني للجسد العربي وتعزيز الأمنالاقتصادي لدولة الاحتلال، عبر تصدير التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والهيمنة والسيطرة على السوق وتوفير شبكة المواصلات والطرق الجوية والبحرية وربط سلسلة الموانئ في الإقليم والمنطقة المحيطة المارة بالأمارات والبحرين من الهند إلى ميناء حيفا، ودخولها الى نادي الدول المصدرة للغاز عبر شراكات إقليمية، وهو ما يؤكد بوضوحأن اتفاقيات التطبيع هي بمثابة إماطة اللثام عن مسعى إقامة تكتل إقليمي عربي مع الكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني إسهاماً في بناء ما يسمى ب«الشرق الأوسط الجديد» الذي يقوده الكيان الصهيوني، وهو الهدف الذي سعت وتسعى إليه إسرائيل وراعيتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود سلفت.ولا داعي للاستفاضة في أن مثل هذا التحالف سيشمل كل الصعد السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية وغيرها من المجالات.

رابعاً- تهديد وجودي للمشروع الوطني الفلسطيني

إن تحقيق حسم صناعة الوجود للكيان الصهيوني على أرض فلسطين وإعلان انتصار المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين وشرعنة نشأته ووجوده واستمراريته وتطوره كوجود طبيعي، وهو ما يتطلبه تطبيق صفقة القرن، والتي وافق المطبعون العرب على اعتبارها إطاراً للحل، يعني أن التطبيع يشكل خطراً وجودياً على المشروع الوطني الفلسطيني، حيث أنه أولا، يكرس الحلول التصفوية للقضية الفلسطينية عبر الانقلاب على أسس التسوية السياسية التي قامت على أساس الأرض مقابل السلام ليحل محلها مبدأ «السلام مقابل السلام»، بل فعليا السلام مقابل الاستسلام، لأنه وكما قال نتنياهو، يستند ذلك لقوة إسرائيل وفرض الوقائع بالقوة، أي فرض الاستسلام على العرب والفلسطينيين، وثانيا، يسقط الحاضنة العربية الرسمية للقضية الفلسطينية مضعفا الموقف الفلسطيني وسالبا إياه لعناصر قوة كان يمتلكها سابقا بوجود تلك الحاضنة، مما يعزل الشعب الفلسطيني عن عمقه العربي، بل وعزل الرواية التاريخية لجذر وأسباب الصراع في المنطقة، وثالثا، لأنه يقفز عن التمثيل الفلسطيني الشرعي طارحا بديلا للقيادة الفلسطينية. وبالطبع فإن الغاية المتوخاة من كل ذلك، هي دفع الفلسطينيين للقبول بالحلول المسخ التي تنتقص من الحقوق الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وبالتالي اضعاف المطالب الفلسطينية من المجتمع الدولي وإحداث ثغرات في المسعى الفلسطيني لتدويل الصراع والتحرك الفلسطيني الساعي إلى بناء حائط صد سياسي لإحباط «صفقة القرن» ومخطط الضم، وحيث ترفض القيادة الفلسطينية هذا الحل الإقليمي سيجريتحميلهاافشال الحلول وفرص حل الصراع، وتبعا مسؤولية عدم انهاء الصراع، وصولا لنزع الشرعية عن نضال وكفاح الشعب الفلسطيني لانتزاع تلك الحقوق، وفرض الهزيمة والاستسلام عليه في نهاية المطاف.



المجلس: شعبنا يؤكد تمسكه بنهج الزعيم الشهيد ابو عمار

عبرَ المجلس الوطني الفلسطيني عن فخره واعتزازه بتمسك شعبنا بنهج العزة والكرامة لزعيمه الخالد الشهيد ياسر عرفات، في الذكرى الـ ١٦ لاستشهاده.

وأكد المجلس في بيان أصدره بتاريخ ١٠-١١-٢٠٢٠ بهذه المناسبة، الإصرار على المضي في درب الشهيد (أبو عمار)، المعبد بالتضحية والبطولة والفداء حتى استرداد كامل حقوقه الوطنية المشروعة، ممثلة بالعودة والدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وأعاد المجلس التذكير، بمناقب الشهيد وسماته القيادية والنضالية والوطنية والإنسانية، إذ قاد الحركة الوطنية المعاصرة بعزيمة صلبة وعنفوان نادر، نحو الحرية والاستقلال، ضاربا أنبل وأسمى الأمثلة في العطاء والتضحية والنضال والشجاعة في مواجهة المحتل الإسرائيلي الغاشم في سبيل عزة وكرامة شعبنا العظيم، الذي يواصل نضاله من أجل استعادة حقه وممارسته في تقرير مصيره على كامل التراب الوطني.

وأضاف المجلس: تأتي الذكرى هذا العام وشعبنا البطل يواجه تصاعد عدوان الاحتلال وإرهابه وبطشه وعنصريته، واقفا بصلابة في وجه كل المشاريع التآمرية التي تهدف إلى تصفية وجوده على أرض الآباء والأجداد.

وأكد المجلس أن كل الخطط التي ترمي إلى المس بهذه الحقوق لن يكتب لها النجاح وسيكون مصيرها الفشل الذريع، وهذا ما أصبح عليه الحال بالنسبة لما يسمى بخطة "صفقة القرن" التي حاول الرئيس الأمريكي ترمب من خلالها فرض حلول تنتقص من هذه الحقوق على نحو يتعارض تماما مع الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة.

وأعرب المجلس عن تقديره العالي لما تحقق على طريق إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، مؤكدا أهمية المضي قدما وصولا إلى إجراء الانتخابات العامة، من أجل تعزيز جبهتها الداخلية لمواجهة التحديات والمخاطر المحدقة، عبر تسخير كل عناصر القوة في معركة مواصلة عزل الاحتلال ومحاصرة حكومة الاستيطان، من خلال حشد المزيد من الدعم الدولي لقضيتنا وحقوق شعبنا.

وأعاد المجلس التأكيد على ضرورة أن يأخذ المجتمع الدولي الدور المنوط به حيال الشعب الفلسطيني، من خلال اتخاذ ما يلزم من إجراءات وخطوات عملية لإجبار دولة الاحتلال على الانصياع للإرادة الدولية وقرارات الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ورفع الظلم الواقع على شعبنا بالوقوف إلى جانبه ودعم نضاله العادل لإقامة دولته المستقلة.

وختم المجلس بيانه بتوجيه التحية لأبناء شعبنا أينما وجدوا في الوطن والشتات وداخل المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، على تمسكهم بنهج المرحوم الشهيد (أبو عمار) في تصديهم للاحتلال ومؤامراته، تجسيداً لحقهم في الدفاع عن وطنهم ومقدساتهم وحقوقهم العادلة.





سليم الزعنون
«ابو الاديب»

القدس والقائد

يا ياسر الشعب منك العهدُ والقسمُ
في سالف الدهر بشرت الألى يئسوا
وقلتَ: فَي نفق تبدو مُشعشعةً
وأن شبلاً سيأتي رافعاً علماً

يا ياسرَ الشعبِ هذا الشعبُ مبتهجٌ
وقفت في " الكمِب " جباراً ومقتدراً
وقلتَ قدسي و " شِعبي " لا مساوم
ثم الكنيسة، لا أرضى بذلّتها
واللاجئون لهم في القلب منزلةٌ
والقدسُ في وَهَجِ التاريخِ ضارعة
ومسجدُ الله في الأقصى تناولهُ
والمهْدُ دقّت به الأجراسُ واهنةً
إن " القيامةَ " ترجو أن يحلَّ

لولا حجارةُ سجيل قد انطلقتْ
لساد في الأرض ظلمٌ لا يماثله
لولاك " ياسرُ "نال الخصمُ بغيته
وقالها " ياسرٌ " من دونها مهجٌ
وكلهمْ نذروا لله أنفسهمْ
ويحملونَ إلى الدنَيا رسالتهمْ
وجاءتْ الفتحُ تزهو في انطلاقتِها

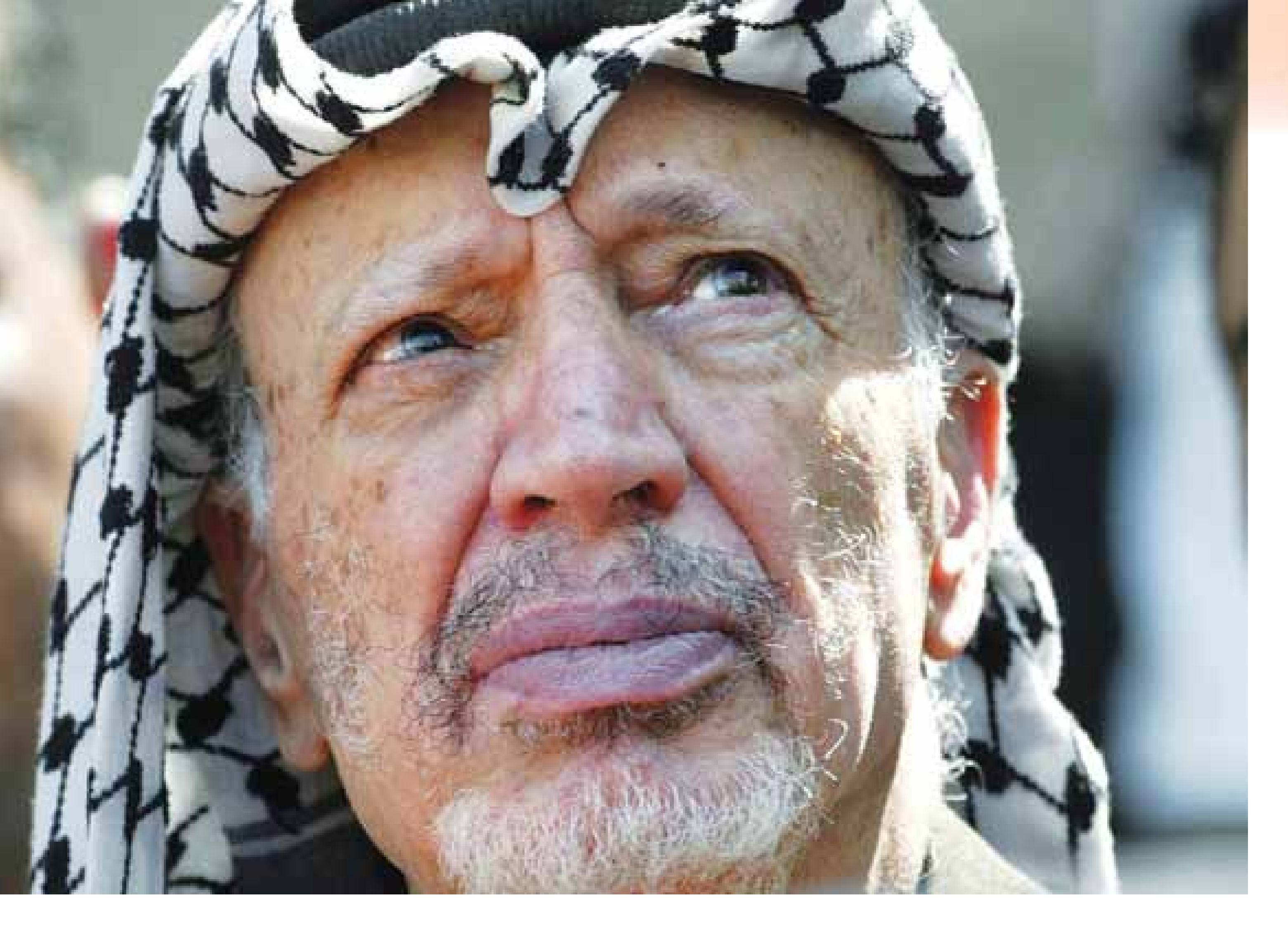
يا أخوتي في ظلام الليل فجرُ ضُحىً
تجري السفينةُ لا خرقٌ يهددها
إنا اهتدينا ولكنَّ الطريقَ مضى
وشعبُنا ما توانى في مقاومة
فكم شهيدٍ حملناهُ نشيّعهُ

وإننا بكَ بعد الله نعتصمُ
بأن يوماً سيأتي تنَجلي الظلم
بشائر النصر جاءت فوقها علمُ
وقد توقدَ فيه العزُ والشممُ

من موقف جاء فيه العهدُ والقسمُ
من حولكً الغدرُ والتهديدُ محتدمُ
في مسجدي، لا يهان الركن والحرمُ
إن " القيامة " أفديها والتزمُ
لا للشراء ولا للبيعِ أرضُهمُ
متى يزولُ احتلالٌ ظالمٌ غَشمُ
بالحرقِ والهدم " نيرونٌ " ومَنتقمٌ
ومريمٌ والمسيِحُ البَرُّ متّهمُ
رمزُ التسامح والإخلاص بينهمُ

وفعلها ما يريدُ السيفُ والقلمُ
ظلمٌ وأطبقَ فوقَ الشعبِ منتقمُ
أما تراهمْ كموج البحر يلتِطمُ
تستعذبُ الموتَ لا تخشى وتصطدمُ
في سالف الدهر ما هانوا ولا انهزموا
إما سلامُ كرام .. أو دمٌ .. ودمُ
تسعى إلى النصرِمازلّت لها قدم

ولن يطولَ بعون الله لَيْلكمُ
من فوقها القومُ ما ضلوا ولَا استهموا
وعْراً تقاذَفته الأنواءُ والحممُ
فما انطوى علمٌ الا ارتقى علمُ
وكم أسيرِ مضى في السجنِ يقتحمُ



والشعبُ أهداك نصراً في انتفاضته
نحو السلام مددَنا كل جانحة
إنا نواجهُ كلَّ الشرفي ثقةً
صحّت عزيمةُ قوم جلَّ مَقصدُهمً
فولّ وجهكَ نحوَ القًدس إنَّ بنا

يامنْ سرَيتَ إلى الأقصى لنا أملٌ
محمدٌ قالَ : موسى والمسيحُ بها
إنا على العهد يا أشبال ثورتِنا
حسبي الإلهُ وكيلاً إنهمْ جمعوا
تلك الجيوشُ نراها وهي مدبرةٌ
إنا نرى الدمعَ تحتَ الجفْن يحبسهُ
يا قائدَ الشعب هذا النصرُقد بزغت
لايُقسمُ الحرُالاوهومحتسبٌ
يا ياسرالشعب منك العهدُ والقسمُ

حتى تحقق فيها الوعدُ والحلمُ
لكنهم نكثوا العهدَ الذي التزموا
وقدْ توحدَ فينا اللاءُ والنعمُ
فقد نباالسيفُ لاعجزٌولاثَلَمُ
شوقاً لعاصمةٍ.. والشعبُ يلتئمُ

بأنْ يُعانقَ ركنَ الصخرة الحرمُ
رسالةُ الله قدعزّت بها الأمَمُ
والفتحُ قبَلكم والفتحُ بعدَكمُ
حشدا لمنتقم يرعاهُ مُنتقمُ
نقول: «ياوحدنا» قدهانت القَيمُ
ماكانَ منْ أملٍ أضحى بها ألمُ
أنوارُه وَارتقى للواقعِ الحلمُ
للّه والشعبِ كانَ العهْدُ والقسَمُ
وإنَنا بكَ بعداللّهِ نعتصمُ





المجلس: ينعى د. صائب عريقات

نعى المجلس الوطني الفلسطيني الى جماهير شعبنا الفلسطيني القائد الوطني الكبير، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، بعد أن اختاره الله تعالى إلى جواره راضيا مرضيا بعد مسيرة طويلة من النضال وحياة كرسها لأجل فلسطين مدافعا عنيداW عنها وعن قضية شعبه العادلة.

وقال المجلس الوطني في بيان النعي الذي صدر عنه بتاريخ ١٠-١١-٢٠٢٠، أن رحيل القائد الكبير خسارة كبرى للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني، إذ ترك إرثا نضاليا وسياسيا ستخلده الأجيال من بعده، وستذكر للراحل الكبير تضحياته وتشبثه بحقوق شعبنا ودفاعه المستميت عنها في المحافل الدولية كافة، مقدما دروسا في النضال الدبلوماسي والسياسي والوطني والأكاديمي.

وأضاف المجلس الوطني إن فارس فلسطين الراحل عنا، كان دائم العطاء المخلص الذي لم ينقطع يوما، و لم يعرف الكلل ولا الملل. وإيمانه بقضيته وعدالتها راسخ لم يزعزعه شيء، فتحمل الكثير الكثير في سبيل الدفاع عن القضية الفلسطينية وعن عروبة القدس والدولة الفلسطينية واللاجئين ونضال شعبنا المشروع.

وتابع المجلس "لقد عرفته المجالس الوطنية والمركزية بحيويته وعطائه وكلماته الجامعة، لم يبخل من وقته ومن جهده في سبيل إثراء تلك الجلسات، وعرفه زملاؤه بالتواضع والأخلاق الرفيعة التي ميزت مسيرته النضالية والوطنية".

وكان للفقيد الكبير المناضل عريقات دوره البارز عندما كان عضواً في الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد للسلام في العام ١٩٩١، ووزيراً للحكم المحلي، وعمله الدؤوب رئيساً لدائرة المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير، وعضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني لدورتين متتاليتين، وتوج ذلك بتقلده أمانة سر وعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

وتقدم المجلس الوطني من أبناء شعبنا الفلسطيني وأبناء أمتنا العربية و المناضلين وأحرار العالم، ومن الرئيس محمود عباس، ومن ذوي الفقيد خاصة زوجته وأبنائه وبناته وعموم عائلة عريقات في الوطن والشتات، بأصدق مشاعر التعزية والمواساة برحيل القائد صائب عريقات، داعيا الله تعالى أن يشمله بمغفرته ورحمته وأن يسكنه واسع جنانه وأن يلهم ذويه عظيم الصبر وحسن العزاء.





علماء المسجد الأقصى وعماره في مواجهة محتليه

الشيخ محمد أحمد حسين
عضو المجلس المركزي الفلسطيني
المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية
خطيب المسجد الأقصى المبارك

يتعرض المسجد الأقصى المبارك لحملة مسعورة ومخططة تستهدف وجوده وإسلاميته، وتنفذ من جهات عدوانية عدة، وأساليب ووسائل منوعة ومتفاوتة في مستوى الشدة وحجم المنفذين، وجميعها تتضافر في تحقيق أهداف شريرة، ومن ضمن الجهات المستهدفة بالعدوان علماء المسجد الأقصى المبارك، والعاملون في رحابه وعلى حراسته وعمرانه، فتارة يلجأ المحتل إلى إبعاد عناصر مهمة من هذه الفئاتعن المسجد الأقصى، وبسهولة وسرعة تصدر الجهات الأمنية التابعة للاحتلال قرارات تعسفية تقضي بمنع هذا العالم أو الموظف من دخول المسجد الأقصى، وأحياناً تحدد له مسافات معينة يمنع من تجاوزها تجاه أبواب المسجد الأقصى المبارك، وغالباً ما ترافق مثل هذه القرارات أو تسبقها استدعاءات للتحقيق والتهديد من قبل شرطة المحتل أو عناصر قواه الأمنية، وعادة ما تذيل قرارات الإبعاد بالتوعد بعقوبات وغرامات لمن يخالفها، ولم تقتصر هذه الإجراءات على فئات عمرية محددة أو على الذكور دون الإناث، بل اكتوى بنارها الشيوخ الطاعنون في السن والشبان والصبيان، والنساء والفتيات.

فالصلاة والاعتكاف، والخطابة والدروس، والبناء والصيانة، والزائرون والداخلون والخارجون، والشجر والحجر، والضوء والظلمة، كل ذلك وغيره من متعلقات المسجد الأقصى المبارك، يخضع بالتمام والكمال للرقابة والمتابعة الإسرائيلية، بل تتحكم به ما استطاعت لذلك سبيلاً.

وفي الوقت الذي تشدد فيه الإجراءات على المسلمين حتى لا يصلوا إلى مسجدهم الأقصى للصلاة فيه، فإن تسهيل وصول المستوطنين إليه يتم بحراسة سلطات الاحتلال ورعايتها، وتتكرر محاولاتهم لاقتحامه، وإقامة شعائرهم في ساحاته، إضافة إلى الحديث الجدي عن استهدافه بالهدم، وما يشاع عن تخطيطهم لإقامة الهيكل المزعوم مكانه.

استنكار اعتبار المرابطين والمرابطات داخل المسجد الأقصى» تنظيماً غير شرعي

سبق أن استنكرنا عبر عدد من وسائل الإعلام المحلية المختلفة توجه سلطات الاحتلال إلى اعتبار المرابطين والمرابطات داخل المسجد الأقصى المبارك «تنظيماً غير شرعي»، بهدف حرمانهم من شرف الرباط في المسجد الأقصى المبارك، والسماح للمتطرفين اليهود باقتحامه وتدنيسه.

وبينا أن هذه الخطوة تدل على عربدة سلطات الاحتلال وغطرستها، وتأتي ضمن سعيها الدائم والمتواصل إلى تقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانياً والسيطرة عليه وتفريغه من المرابطين فيه،وعلمائه وسدنته وحراسه بشتى الوسائل والطرق.

الاستهداف العدواني للقدس بالتهويد وبناء الهيكل المزعوم

الهدف الرئيس من وراء ما يجري من اعتداءات في القدس والمسجد الأقصى المبارك من انتهاكات يومية متصاعدة، على اختلاف صورها وأشكالها، يتلخص في النزعة المنغرسة في أعماق الفكر الصهيوني العدواني الذي يؤمن بنظرية شعب الله المختار وغيره أغيار، فالحياة والبقاء والملك والحقوق والامتيازات تنحصر به دون سواه، ولو تيسر له إبادة الخليقة ويبقى هو لفعل، فها هو يمعن في قتل العزل من الأسلحة والعتاد باستخفاف وتهاون منقطع النظير، وينتهك حرمات الأعراض والبيوت والخصوصيات، ويستبيح تدنيس المقدسات، ووضع اليد عليها، والتحكم في مصيرها، فالعمل يجري على قدم وساق لهدم المسجد الأقصى المبارك أو أجزاء منه كمسجد قبة الصخرة المشرفة، لإقامة الهيكل مكانه، ومن ثم إفساح المجال لوضع اليد عليه، وإتاحة المجال لإقامة الطقوس التلمودية في باحاته، وهذا الهدف لم يعد سراً مخفياً، ولا أمراً متوقعاً أو متخوفاً منه، إذ الحديث عنه يتم جهاراً نهاراً، ليس على ألسنة بعض المتطرفين المنبوذين، وإنما صار يتحدث عنه مسؤولون ورؤساء أحزاب، وصار يمارس التمهيد لتحقيق هذا الهدف العدواني ساسة وقادة يتبوأون مناصب رفيعة، وبماذا يفسر القيام بجولات يقود الجموع فيها مسؤولون كبار ولم تعد تلك الجولات نادرة، بل متكررة ومتتابعة، وصارت مجموعات يرتدي عناصرها الزي العسكري أو الشرطي الرسمي ويتجولون في باحات المسجد الأقصى المبارك، ويقتحمون أجزاءه دون أي رادع، وبعضهم يقيم احتفالات اجتماعية أو دينية في باحات المسجد، وتنقل أخبارها وسائل الإعلام بأنواعها، والناظر لجملة الاقتحامات التي تتم للمسجد الأقصى المبارك وأنواعها، يخلص إلى أن وراء الأكمة ما وراءها، والقادم صعب، وبخاصة في ظل تنامي التوجه للفكر اليميني المتطرف لدى الإسرائيليين، في مقابل التراخي العربي والإسلامي، حيث المواقف باهتة، والردود صاغرة، إلا ممن رحم الله وهدى.

القدس والمسجد الأقصى خط أحمر وراءه بركان

تقابل الاستهداف العدواني للقدس بالتهويد والتخطيط لبناء الهيكل المزعوم بسالة منقطعة النظير من محبي القدسورواد المسجد الأقصى المبارك، تظهر جلية صلبة رغم المحن الصعبة، فالمسجد الأقصى في دائرة الاستهداف الماكر والكيد الصعب، والأمة الإسلامية لا تبذل المطلوب لنصرته، غير أن الملتصقين بهمه والمتجرعين جراحه،ومشاركيه في تلقي البطش والقمع، ينبرون للدفاع عن باحاته وقبابه ومساطبه ومآذنه ومحاريبه، فلما يكون منه النداء، يكون منهم الإقدام والإبداع، لا ترعبهم آلات البطش، ولا أراجيف التخويف، يصطحبون قلوبهم العامرة بحرارة الحب والشوق لمسجدهم الأقصى، مستظلين بإيمان ويقين أن الله معهم ويدافع عنهم، لأنهم أصحاب حق مغتصب، وحرية مسلوبة، لكن إرادتهم فولاذية، وفي النهاية أزال الله الغمة عن المسجد الأقصى، في تلك الجولة، التي حق لها أن تستذكر، وتدرس بتدبر وإمعان، للاستفادة من دروسها وعبرها، بعيداً عن أي تهويل أو تضخيم للأمور والنتائج، فقد شكلت المحنة الأخيرة التي تعرض لها المسجد الأقصى مرتعاً خصباً لمتدبري سجال المواقف، وقارئي الأحداث، فكانت ملهمة للعدو والصديق لاستنباط الرسائل والدروس والعبر، التي يقرأها أصحاب الصلة كل بطريقته وفهمه، ويمكن الوقوف المجمل عند بعض تلك الرسائل، وذلك على النحو الآتي:

من أبرز الرسائل المهمة التي أطلقها حماة الأقصى في مواقفهم من محنته الأخيرة، رسالة التأكيد على أن استهداف وجود المسجد الأقصى، أو تقسيمه زمانياً أو مكانياً، لن يتحقق برضا الغيورين على قبلتهم الأولى، وسكوتهم عن الحراك لا يعني بحال من الأحوال موت قلوبهم وانطفاء حبهم له وتجاهه، وإنما هو الغليان بعينه، الذي يجري في عروقهم مجرى الدم، وسيظهر من مجموعهم أو من بعضهم بصورة حمم بركانية، بين الحين والآخر، فعلى الرغم من آلة البطش، وتقنيات المحاصرة، ظهر من يقاوم الغطرسة بسجادة الصلاة، التي اتخذت لها مواضع في شوارع القدس وأزقتها، لتعلن أن أصحابها يتواصلون مع مسجدهم الأقصى حيث يتيسر لهم الوجود، فأنظارهم إليه تصبو، وقلوبهم له عاشقة، وأبدانهم وأرواحهم له فداء، فلن يهدأ للعالم حال، إذا تم المس بالمسجد الأقصى، فهو في عقيدة المسلمين عظيم، وهم سيجدون أرواحهم رخيصة فداه، بل لن يجدوا لحياتهم معنى بعده، لأنه مرتبط لديهم بما هو أسمى في القيمة والقدر من الآباء والأبناء والإخوة والعشيرة والتجارة والمال، فهم فقهوا من المدرسة القرآنية ذلك، حين خاطبهم رب العالمين قائلاً: ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ (التوبة: ٢٤)

ويقول عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (التوبة: ١١١)

فحب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والجهاد في سبيله يفوق في قلوب المؤمنين حب ما عدا ذلك، وحب المسجد الأقصى ينبثق من الحب المتفوق، فهو مسجد الله، وقبلة عابديه الأولى، وثاني المواضع في الأرض التي وضعت لعبادة الله، وإليه أسرى بعبده من بيته الحرام، وهو موطن الجهاد والرباط، لذلك لن يهون في نظر المسلمين، ولن يقبلوا المس بحرمته، ولو كلفتهم حمايته أرواحهم ودماءهم، ولو ضاقت عليهم بسببه الدنيا بما رحبت.

الإيمان بالمبادئ، والتمسك بالحق والإرادة الصلبة من أبرز عوامل الانتصار

المواقف السلمية البسيطة في عدتها، الكبيرة في تأثيرها حققت انتصاراً ظاهراً في الجولة السابقة لمحنة المسجد الأقصى، فعلى الرغم من قساوة المحنة وبالغ ألمها، حيث أغلق المسجد أمام ذكر الله وذاكريه، فحرم من إعماره بالأذان والصلاة، ولم تقم فيه صلاة الجمعة ولا خطبتها، لأول مرة منذ عشرات العقود من السنين، ومع ذلك ودون تخطيط من أحزاب البشر وفصائلهم كان الإلهام الرباني لأفكار العلماء المخلصين، والناس الغيورين على حرمات مسجدهم، ومسرى نبيهم، صلى الله عليه وسلم، فعلى الرغم من الثكنة العسكرية المدججة التي حاصرتهم، وإجراءات البطش والتخويف والملاحقة، إلا أن الناس كانوا يزيدون مع الأيام والأوقات في تواجدهم حول أبواب المسجد ولا يتناقصون، مما يدل على الإصرار البالغ، والعزائم القوية، التي بها تهون الصعاب، والشاعر يقول:

إِذَا كُنتَ ذَا رَأيٍ فَكُن ذَا عَزِيمَةٍ
فَإِنَّ فَسَادَ الرَّأيِ أَن تَتَرَدَّدَا

وأخوه المتنبي يقول:

عَلَى قَدْرِ أَهْلِ العَزْمِ تَأْتِي العَزَائِمُ
وتَأْتِي عَلَى قَدْرِ الكِرَامِ المَكَارِمُ
ويَعْظُمُ فِي عَيْنِ الصَّغِيرِ صِغَارُهَا
وَيَصغُرُ فِي عَيْنِ العَظِيمِ العَظَائِمُ

فكيف إذا نبع العزم من عقيدة صلبة وإيمان قوي؟! والله تعالى يقول: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (آل عمران: ١٥٩)

المطلوب من أبناء الأمة للقدس والمسجد الأقصى المبارك قبل فوات الأوان

في ظل أنين القدس والمسجد الأقصى المبارك من فظاعة العدوان الموجه ضدهما، ينبغي للأمة أن تصحو من غفلة نسيانهما وتجاهل أنينهما، فالخطب جلل، والعدوان يتصاعد، على مرأى العالمين، فأخبار العدوان عليهما تبث على الهواء مباشرة، تنتظر ممن تلزمه نصرتهما أن يلبي النداء، والمجال واسع ورحب لذلك، على الصعد كافة، ولا عذر لمقصر أو متهاون أو مفرط، لأن الله لن يقبل العذر من أصحاب الأعذار القادرين على العمل ولا يعملون، وهو القائل جل في علاه: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ (النساء: ٧٥)، فإذا كان هذا الإنكار الرباني للتخاذل عن نصرة المستضعفين عموماً، فكيف إذا كان المستضعف هو مسرى نبي الأمة صلى الله عليه وسلم، وقبلتها الأولى، وأحد مساجد الإسلام الثلاثة العظيمة التي تشد إليها رحال أبناء الأمة تعبداً؟! لا ريب أن الإنكار للتقاعس عن نصرته وهو يئن شاكياً التدنيس، ومنعه من أن يذكر اسم الله فيه، وقد أغلق أمام المصلين أياماً متتالية، وحيل بينه وبين قاصدي الصلاة فيه، حتى اضطروا للصلاة في الأزقة المحيطة به والشوارع المؤدية إليه، أما خطر في بال علماء الأمة وأبنائها أن يتدبروا في مثل هذه الحال معاني قوله جل شأنه ومراميه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (البقرة: ١١٤)

فالمطلوب من أبناء الأمة الانتصار إلى قدسهم ومسرى نبيهم، صلى الله عليه وسلم، والعمل على الذب عنهما، بكل ممكن ومتاح، وعند أضعف الإيمان يرفض أن يقل مستوى الانتصار لهما عن الدعاء لهما بخالص الدعاء، في الغدو والعشي، حتى يفرج الله كربهما، ومعلوم أن الله يقبل العذر ممن يعجزون حقيقة عن أداء مطلوب شرعي، لكنه سبحانه يرفض أعذار القادرين المتعذرين، ممن يؤثرون السلامة ورغد العيش وطيب المقام والملذات، على حساب ما عليهم من واجبات، والرفض يكون أشد وأقسى لمواقف المتخاذلين الذين يأتون ما نهى الله عنه ورسوله صلى الله عليه وسلم من خذلان المسلم لأخيه، فعن أبي هُرَيْرَةَ، قال: قال رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم: (لَا تَحَاسَدُوا، ولا تَنَاجَشُوا، ولا تَبَاغَضُوا، ولا تَدَابَرُوا، ولا يَبِعْ بَعْضُكُمْ على بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّه إِخْوَانًا؛ الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، ولاَ يَخْذُلُهُ، ولاَ يَحْقِرُهُ، التَّقْوَى ها هنا -وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ- بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ؛ دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ) (صحيح مسلم)

والعتب واللوم سيظلان لازمين بالعرب والمسلمين، الذين تقاعسوا عن واجبهم نحو مسرى نبيهم، وقبلتهم الأولى، فما أدوا حقها عليهم، واكتفوا بالشجب والاستنكار، لما يحصل فيها من انتهاكات وجرائم.

آملين أن تتحقق لهم صحوة تجاه واجبهم، والمسؤولية الملقاة على عاتقهم، نحو دينهم ووجودهم ومقدساتهم وإخوانهم في القدس وفلسطين.

سائلين الله العلي القدير أن لا تحقق مخططات الأعداء ضد القدس ومسجدها الأقصى المباركأهدافها، وأن يهيأ الله للقدس ومسجدها الأقصى وأهلهما المرابطين فيهما الفرج القريب، وأن يهدي أبناء الأمة وشعوبها وقادتها وعلماءها لأداء المقتضى الشرعي الواجب عليهم للقدس والمسرى والمرابطين فيهما وحولهما.

إنه سبحانه نعم المولى، ونعم النصير، وبالإجابة قدير.

الاستيطان والضّم الزّاحف

بقلم خليل التفكجي
مدير دائرة الدراسات –بيت الشرق

استغلت حكومة بنيامين نتنياهو إدارة الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته دونالد ترامب، بالإعلان عن مناقصات وضم وإعلان تسوية الأراضي، حيث أوصت الإدارة المدنية التابعة لمنسق الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بنهب المزيد من الأراضي في الضفة الغربية من خلال الإعلان عنها أراضي دولة، وذلك إثر الغاء قانون شرعنة المستوطنات وتعليق خطة ضم المناطق في الضفة الغربية إلى اسرائيل.

وتهدف هذه الخطوة إلى منع المواطنين الفلسطينيين من الدخول إلى أراضيهم التي أعلن عنها الإحتلال أنها أراضي دولة. وهذه الطريقة نهبت ما يقارب ٧٨٠ الف دونم في المناطق المصنفة (ج) كما أن هنالك مسوحات تجري لنهب ١٠٦ ألف دونم أخرى بإعلانها أراضي دولة. وهذا الإجراء جاء بعد أن تم الإعلان عن تجميد الضم بنسبة ٣٠٪، وخطوة خطوة بدأت أعمال تسوية الأراضي دون ضجيج إعلامي وفرض الأمر الواقع على الأرض، حتى أن عضو الكنيست (عوزي ديان) قال « إنني مؤيد كبير لفرض السيادة في غور الأردن ويهودا والسامرة، ويجب أن يكون الأردن حدودنا الشرقية، وإلى حين أن يتم ذلك، يحظر علينا التخلي عن المنطقة، وينبغي الاهتمام بتسوية أراضي الأغلبية العظمى من المستوطنات».

وعلى هذا الأساس ونتيجة للضوء الأخضر من الإدارة الأمريكية، كانت هنالك تغييرات بعيدة المدى في الموقف الأمريكي خلال فترة الرئيس ترامب التي حطمت الإجماع الدولي حول حل الدولتين، والتي شجعت على الضم في جميع الأحوال باستثناء الأسم. وقد تجلى الضم الفعلي على مستويات عالية بالموافقة على بناء الاف الوحدات السكنية، وتجاوزات الخطوط الحمراء الدولية غير الرسمية في مناطق حساسة للغاية مثل محيط القدس، والخليل، وحدود بلدية القدس. ففي الخليل تم المصادقة على بناء ٣٠ وحدة سكنية وتوسيع البؤرة الاستيطانية داخل البلدة القديمة، كما تم الإعلان عن مناقصات لبناء بضغ الآلاف من الوحدات السكنية وإقامة مستوطنات جديدة داخل حدود بلدية القدس.

وإذا أضفنا إليها بناء أكثر من ١٠٠ بؤرة استيطانية جديدة، فإننا نصبح أمام الضم القانوني والشرعي من قبل الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية، كما أن اسرائيل خلقت لنفسها واقع الدولة الواحدة. ففي خلال فترة ترامب زاد عدد المخططات الإسرائيلية التي تم الترويج لها في المستوطنات ٢,٥ مرة مقارنة بالسنوات الأربعة السابقة (٢٠١٧-٢٠٢٠) حيث تم بناء ٢٦٣٣١ وحدة استيطانية مقارنة بالأعوام (٢٠١٣-٢٠١٦) تم بناء ١٠٣٣١ وحدة سكنية، كما تضاعف عدد المناقصات في المستوطنات خلال الأعوام الأربعة الماضية (٢٣٢٥ وحدة سكنية مقابل ١١٦٤ وحدة في سنوات حكم اوباما).



كما تم طرح عطاءات وتصميم مشاريع البنية التحتية والطرق، للوصول إلى هدف واحد وهو مليون مستوطن بالضفة الغربية، فكان الأمر العسكري رقم (٥٠) للطرق الصادر عام ١٩٨٣ بإقامة شوارع طولية وعرضية لتحيط بالمدن والقرى الفلسطينية وعزلها، وتصبح هذه الطرق محوراً لتنمية المستوطنات وربطها بالمناطق الساحلية، ومن هذه الطرق الجديدة «توسيع طريق الأنفاق» تحت مدينة بيت جالا لربط مستعمرات «غوش عتصيون» بالقدس، وهو ما يطلق عليها اسم «القدس الكبرى». ومن الأمثلة الاخرى شارع العروب، وشارع الطوق في منطقة القدس، والتفاف حوارة، كما أنه تم طرح شق نفق قلنديا لربط المستعمرات الواقعة شمال شرق القدس بالمدينة مع مناطق القدس، وفي نفس الوقت يأتي هذا الربط ضمن مخطط كبير وهو الضم الزاحف للمستوطنات التي تقع خارج حدود بلدية القدس مع المستوطنات الواقعة داخل حدود البلدية، تحقيقاً للحلم الإسرائيلي «قدس كبرى تعادل ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية بأقلية عربية وأغلبية يهودية».

كما أن ايداع مخططات مستوطنات «E١" الواقعة شرق المدينة لبناء ٣٤٠١ وحدة سكنية، وبناء ١٠ فنادق. ومشروع القدس "٢٠٥٠" الذي يصل إلى البحر الميت بإقامة أكبر مطار في اسرائيل لاستقبال ٣٥ مليون مسافر و١٢ مليون سائح، كل ذلك جاء بالتدريج بضوء أخضر من الولايات المتحدة بعد نقل السفارة الأمريكية للقدس وتشجيع السفير الأمريكي في تل أبيب "ديفيد فريدمان" وبهذا الخط الاستيطاني تأتي خطوة تفريغ السكان الفلسطينيين من بيوتهم سواء كان عن طريق الهدم أو الإستيلاء أو الإجلاء لصالح المستوطنين، وسياسة هدم المنازل التي وصلت الى ذروتها في فترة نتنياهو، لتحقيق هدفه عندما قال "عندما يوشك وجود الأقلية العربية إلى التحول من مشكلة ديموغرافية إلى خطر ديموغرافي، فإن الدولة اليهودية ستتحرك بسرعة وبلا رحمة" .

وفي تطور لاحق بدأت السفارة الأمريكية بالتحول التدريجي بتسجيل أماكن الولادة بالجوازات بالسفارة الأمريكية بالقدس كعاصمة للدولة العبرية التي يعني التأكيد والإمعان في ضرب الشرعية الدولية بأن القدس لها وضعية خاصة حسب قرار الأمم المتحدة "١٨١" .

وأما الاعتداءات والاقتحامات لساحات المسجد الأقصى فقد زادت بشكل كبير، في محاولة للتقسيم المكاني بعد أن تم التقسيم الزماني. إن تأكيد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بعدم إزالة أي مستوطنة من مكانها في الضفة الغربية وأن الإستيطان سيستمر الى الأبد فإن هذه القضية تعتبر منتهية بوجهة نظره. أما الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس فهي في مكان آخر.



المجلس الوطني
يطالب بحماية للمقدسات الإسلامية والمسيحية

قال المجلس الوطني الفلسطيني إن محاولة إحراق كنيسة الجثمانية في القدس المحتلة من قبل مستوطن إرهابي تستوجب توفير الحماية الدولية العاجلة لأبناء شعبنا ومقدساته الاسلامية و المسيحية، وتمكين المصلين من أداء صلواتهم بأمن وسلام.

وأضاف المجلس الوطني في تصريح صحفي أصدره رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٤-١٢-٢٠٢٠، إن محاولة إحراق كنيسة الجثمانية في القدس المحتلة عمل مدان ومستنكر، لا ينفصل عما يجري كل يوم من اعتداءات وانتهاكات لحرمة المسجد الأقصى المبارك، وغيرها من اعتداءات وإحراق مساجد وكنائس في سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ودعا المجلس، المؤسسات الدولية ذات الصلة إلى التدخل العاجل لوضع حد لسياسات الاحتلال التي ستجر المنطقة إلى أتون صراع ديني لا تحمد عقباه، من خلال استهدافه الممنهج للمقدسات خاصة في القدس المحتلة ومحاولاته المستميتة لفرض تقسيم زماني ومكاني في المسجد الأقصى، وحمايته للاقتحامات اليومية للمتطرفين والمستوطنين، ومنع المصلين من الوصول إليه في انتهاك صارخ لحرية العبادة التي كفلتها المواثيق الدولية.

وأكد المجلس أن معاناة الشعب الفلسطيني لن تنتهي إلا بالخلاص من هذا الاحتلال العنصري وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ووجه المجلس التحية لأبناء شعبنا الذين أفشلوا محاولة إحراق كنيسة الجثمانية، مستذكرا الصمود والتكاتف والتلاحم المقدسي المسيحي الإسلامي الذي أفشل مخطط الاحتلال في معركة البوابات الالكترونية على أبواب المسجد الأقصى المبارك عام ٢٠١٧.



في ذكرى إحراقه نزداد تمسكا به

شدد المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى ال ٥١ لجريمة إحراق المسجد الاقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، على أن شعبنا سيبقى متمسكاً بالقدس عاصمة لدولته المستقلة ذات السيادة وسيواصل دفاعه عن المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها.

وقال المجلس في بيان صدر عنه بتاريخ ٢٠-٨-٢٠٢٠: إن هذه المناسبة المؤلمة، تحل علينا ونيران تطبيع بعض ذوي القربى تحرق كافة التزاماتهم القومية والدينية تجاه المسجد الاقصى، وتعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل تنفيذا لصفقة ترمب وتؤكد سيادة الاحتلال على المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها وتقر بروايته الدينية والتاريخية تجاه مسرى رسول الله ومعراجه الى السماء.

وأكد المجلس موقف القيادة الفلسطينية الرافض لاتفاق التطبيع بين دولة الإمـارات وحكومة الاحـتـلال، برعاية ودعم إدارة ترمب، والرامي إلى تكريس سياسة التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على حساب حقوق شعبنا المشروعة، مطالبا بحشد كل الطاقات والجهود، من خلال رصّ الصفوف وتعزيز الوحدة وتحقيق المصالحة، للتصدي لتلك السياسات واحباطها.

وأضاف المجلس إن كل ذلك يحدث في ظل استمرار وتصاعد وتيرة الهجمة الإسرائيلية على المسجد الاقصى، من حيث تصاعد اقتحاماته من قبل المستوطنين المتطرفين، وتقييد حرية وصول الفلسطينيين إليه، وتكرر الاعتداءات على المصلين داخل ساحاته وإغلاق بواباته، وتكثيف الحفريات تحته وفي محيطه، بهدف تهويده وتهويد المدينة وتغيير طابعها الجغرافي والديمغرافي وعزلها عن محيطها الفلسطيني.

وثمن المجلس عاليا الدور المحوري الذي تقوم به المملكة الأردنية الهاشمية في الدفاع عن القضية الفلسطينية وحماية المسجد الأقصى والمقدسات في مدينة القدس من خلال الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية كونها تشكل درعا حاميا لها من عمليات التهويد ومحاولات تقسيم المسجد الأقصى.

وأكد المجلس أن كل التدابير والإجـراءات الاحتلالية بحق القدس والمقدسات تتعارض وتنتهك الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة، مشدداً على أن القدس ملك شعبنا والعرب والمسلمين الاحرار، محملاً في ذات الوقت حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن التداعيات الخطيرة التي يمكن أن تحدث جراء هذه السياسات والأعمال العدوانية، والتي تمثل تحدياً صارخاً لإرادة المجتمع الـدولي وسبباً لتفجير الصراع الديني بالمنطقة.

وجدد المجلس، بهذه المناسبة، رفض شعبنا مشروع الضم الإسرائيلي لأجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية، استنادا لما يسمى بصفقة القرن، مؤكداً إصرار شعبنا على إفشال محاولات فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق الدولة الفلسطينية، مشدداً على أن ما يتعرض له شعبنا وقيادته من ضغوطات وتهديدات لن تنجح في إخضاعنا أو كسر إرادتنا وسيبقى شعبنا يناضل دفاعاً عن كرامته الوطنية وحقوقه العادلة.

وطالب المجلس، منظمة التعاون الإسلامي وبرلماناتها، التي تأسست بعد حريق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ بغطاء وحماية وتخطيط من سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتنفيذ متطرف يدعى مايكل دنيس روهان، بالدفاع عن المسجد الأقصى وحمايته، وتوفير الدعم المادي والسياسي العاجل لمدينة القدس.

المجلس ينتصر لمحافظ القدس غيث

جدد المجلس الوطني الفلسطيني دعوته للمؤسسات الإنسانية والحقوقية وبرلمانات العالم، وشعوبها الحرة، لإعلان تضامنها مع محافظ القدس عدنان غيث، والتحرك العاجل للضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي، لإطلاق سراحه سيما وأنه يتعرض للتحقيق المتواصل في زنازين سجن عسقلان في ظروف اعتقال قاسية ومخالفة لاتفاقيات جنيف ذات الصلة.

واعتبر المجلس في بيان صدر عنه إن استمرار اعتقال محافظ القدس غيث من قبل الاحتلال الاسرائيلي لليوم الرابع عشر على التوالي، جريمة جديدة، واستهداف مباشر لمدينة القدس المحتلة ومؤسساتها وقياداتها ورموزها الدينية والوطنية، بهدف إفراغها من أصحابها الأصليين.

وقال المجلس إن المحافظ غيث تم اعتقاله في ١٩ تموز/ يوليو الماضي، للمرة الثامنة عشرة خلال عامين أي منذ توليه منصبه، دون أي مبررات سوى أنه يقوم بدوره الوطني في خدمة أبناء شعبه في عاصمة دولة فلسطين المحتلة التي تعترف بها الأمم المتحدة، ما يؤكد أن هذا الاعتقال غير القانوني هدفه الوحيد استهداف الوجود الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة.

وأكد أن اعتقال محافظ القدس ونقله خارج حدود بلده المحتل، يشكل جريمة حرب، وانتهاكا صارخا لأحكام (المادة ٧٦) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على احتجاز الأشخاص المحميين «الأسرى» في بلدهم، مشددا على واجب كافة الدول الأطراف المتعاقدة بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، الضغط على الاحتلال من أجل الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، ووضع حد لانتهاكاته المتكررة لهذه الاتفاقيات.

وأضاف المجلس: إن اعتقال المحافظ غيث يأتي في سياق الهجمة الاحتلالية على مدينة القدس المحتلة من الاستيطان وهدم البيوت وطرد سكانها، وإغلاق للمؤسسات الوطنية والثقافية، واعتقال المئات من أبنائها واقتحامات للمقدسات وغيرها من مسلسل التهويد، في استهداف مباشر للمكانة القانونية والسياسية للقدس المحتلة.

وأعـاد المجلس التذكير بـأن القدس مدينة فلسطينية محتلة، حسب قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٨، والقرار٢٦٧ لسنة ١٩٦٩، كذلك القرارات ٤٦٥ و٤٧٦ و٤٧٨ لسنة ١٩٨٠ إضافة للقرار٢٣٣٤ لسنة ٢٠١٦، التي تعتبر كل الإجراءات والقوانين الإسرائيلية المستهدفة تغيير الوضع القانوني والسياسي لمدينة القدس ومقدساتها وهويتها وتركيبتها الديمغرافية، لاغية وباطلة.



الأوضاع الصحية في سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي

بقلم/عبد الناصر عوني فروانة
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

يعيش الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي أوضاعاً صحية استثنائية، قلما يعيشها أسرى أو معتقلون في مناطق أخرى من العالم. فصور معاناتهم متعددة. والانتهاكات بحقهم كثيرة. ولدينا مئات الشهادات الحية والقصص القاسية، التي تروي تفاصيل سوء الظروف المعيشية، وأشكال الاستهتار المتعددة، وبشاعة التعامل الإسرائيلي مع القضايا الأكثر إنسانية.

وتعتقل سلطات الاحتلال في سجونها ومعتقلاتها زهاء أربعة آلاف وثلاثمائة أسير فلسطيني، بينهم - وفقاً لإحصائيات رسمية- نحو سبعمائة أسير فلسطيني، يعانون من أمراض مختلفة واعاقات جسدية ونفسية وحسية متعددة، ومن بين هؤلاء ثلاثمائة اسير يعانون من أمراض خطيرة ومزمنة وبحاجة إلى تدخل علاجي عاجل. حيث يوجد بينهم من يعاني الشلل وأمراض القلب والجهاز التنفسي والفشل الكلوي والسرطان، دون أن يحظى أي منهم بأي قدر من العناية، حتى رأينا بينهم من فقد القدرة على أداء الأنشطة اليومية الاعتيادية، ومن لم يعد مستطيعا قضاء حاجته الشخصية، دون مساعدة رفاقه في السجن.!

وفي الحقيقة، فإن عدد الأسرى المرضى لا يقتصر على هذا، فهذا العدد يشمل فقط من ظهرت عليهم أعراض المرض فتم تشخيصهم. حيث يُعتقد أنه ليس كل من لم تظهر عليه أعراض المرض سليماً، وليس كل سليم ومعافى هو بمنأى عن الاصابة بالمرض، فلو أجريت فحوصات شاملة على الآخرين، فلا شك أن الرقم الحقيقي سيزيد عن العدد المعلوم، في ظل المعطيات الخطيرة واستمرار وجود المسببات التي تؤدي إلى الإصابة بالأمراض واستفحالها داخل أجساد الأسرى. مع الاشارة إلى أن ادارة السجون لا تجري فحوصات شاملة أو دورية للأسرى، خلافا لما أتت به المادة (٣١) من اتفاقيات جنيف الثالثة والمادة (٩٢) من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩م، وخلافا للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء الصادرة عن الأمم المتحدة.

واليوم يزداد القلق والخشية على الأسرى أكثر، مع اصابة المئات منهم بفايروس «كورونا»، وضعف جهاز المناعة لدى بعضهم، وجراء استمرار الاهمال الطبي المتعمد والاستهتار الإسرائيلي المتواصل وسوء النظام الغذائي.

ففي زمن «كورونا»، لم تتوقف الاعتقالات، ولم يتحسن الواقع الصحي للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وبقيت ظروف الاحتجاز في سجون الاحتلال على حالها، وقواعد المعاملة وظروف التحقيق وأدوات التعذيب دون تغيير، كما ولم تُخفض ادارة السجون من مستوى اجراءاتها التي تُنفذها يومياً بدواعي (الأمن)، دون مراعاة لخطورة الاحتكاك والمخالطة واحتمالية انتشار العدوى، حتى بات الفايروس ضيفاً ثقيلاً يتنقل بين السجون ويُهاجم أجساد الأسرى ويُؤذيها، فأصاب (١٣٧) أسيراً، حتى كتابة هذه السطور، جُلهم في سجني «عوفر وجلبوع»، وذلك وفقاً للرواية الإسرائيلية المشكوك فيها دوما وأبداً، ونخشى أن تكون الأرقام أكثر من ذلك، حيث لدينا تجارب سابقة مع ادارة سجون الاحتلال، إذ كثيراً ما أخفت الملفات الطبية، وفي مرات عديدة تكتمت على طبيعة الأمراض التي كان يعاني منها بعض الأسرى المرضى ولم تُفصح عنها.

لم تكتف سلطات الاحتلال بذلك، وإنما سعت الى توظيف فايروس «كَورونا» لمعاقبة الاسرى وذويهم ومفاقمة معاناتهم، وكأن التعذيب النفسي والجسدي والإهمال الطبي وتجويع المحجوزين لم يعد كافياً لإشباع نهمها الانتقامي وتنفيس حقدها، فصادرت الحق في زيارة الأهل ووضعت عراقيل أمام زيارات المحامين وفرضت اجراءات استثنائية بذريعة «كورونا»، والتي يُخشى ان تتحول الى قاعدة يحتاج تغييرها وإعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل زمن «كورونا» إلى كثير من التضحيات والخطوات النضالية.

ونتيجة لظروف الاحتجاز القاسية والعوامل المسببة، فلقد سقط من بين الأسرى والمعتقلين نحو (٢٢٦) شهيداً منذ العام ١٩٦٧، وأن (٧١) أسيراً منهم كان الاهمال الطبي سبباً رئيسياً في استشهادهم. ومن بين هؤلاء هناك (٤) أسرى استشهدوا خلال العام ٢٠٢٠ وهم: نور الدين جبر البرغوثي، سعدي خليل الغرابلي، داوود طلعت الخطيب وآخرهم كان الأسير كمال نجيب أبو وعر، الذي أصيب بمرض السرطان خلال فترة سجنه واصيب قبل استشهاده ببضع شهور بفايروس «كورونا»، ومع ذلك رفضت سلطات الاحتلال كافة النداءات الحقوقية والمناشدات الإنسانية التي طالبت بالإفراج عنه، حتى استشهد بتاريخ ١٠-١١-٢٠٢٠. وجثامين الشهداء الأربعة ما زالت محتجزة لدى سلطات الاحتلال ضمن أكثر من (٢٥٠) جثمان لفلسطينيين استشهدوا في ظروف مختلفة وازمنة متعددة، وما زالت دولة الاحتلال تحتجزهم في ما يُعرف بمقابر الأرقام أو ثلاجات الموتى، وتستخدمهم كوسيلة للانتقام ومعاقبة الشهداء وعائلاتهم واحيانا للابتزاز والمساومة، في واحدة من أبشع وأكبر الجرائم الأخلاقية والانسانية والقانونية التي تقترفها دولة الاحتلال بحق الشهداء بعد موتهم.

هذا بالإضافة الى مئات آخرين من الأسرى المحررين الذين توفوا بعد خروجهم من السجن بفترات قصيرة متأثرين بأمراض ورثوها عن السجون جراء سوء الأوضاع الصحية والاهمال الطبي.

ولعل أبرز اسباب الموت و ظهور الأمراض هي:

أولا: احتجاز الأسرى والمعتقلين في أماكن قديمة ومحكمة الاغلاق وغير ملائمة صحياً ولا تتوافق مع المعايير الدولية التي تنص عليها مجموعة قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا، لمعاملة السجناء، وخاصة في القاعدة (١٣). وكذلك المادة (٨٥) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على: «من واجب الدولة الحاجزة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة والممكنة لضمان إيواء الأشخاص المحميين منذ بدء اعتقالهم في مبان أو أماكن تتوفر فيها كل الشروط الصحية وضمانات السلامة وتكفل الحماية الفعالة من قسوة المناخ وآثار الحرب. ولا يجوز بأي حال وضع أماكن الاعتقال الدائم في مناطق غير صحية أو أن يكون مناخها ضاراً بالمعتقلين».

والأخطر وجود بعض السجون (النقب ونفحة وريمون وبئر السبع) في صحراء النقب وفي محيط بيئة ملوثة بحكم قربها من «مفاعل ديمونا» وفي محيط المناطق التي تدفن فيها مخلفاته، ويقبع فيها قرابة نصف اجمالي عدد الأسرى. وسبق لوزارة البيئة الإسرائيلية أن نشرت تقريراً في كانون الثاني/يناير٢٠١٠، حذرت فيه من وجود نفايات سامة وخطرة، في منطقة النقب، قد تسبب الإصابة بأمراض خبيثة ومنها السرطان، كونها منطقة قريبة من «مفاعل ديمونا» وتستخدم لدفن النفايات النووية ومادة الأسبست التي تؤدي إلى الإصابة بأمراض مسرطنة. إلا أن سلطات الاحتلال لم تتخذ أية إجراءات لحماية الأسرى هناك، أو نقلهم إلى أماكن احتجاز أخرى.!

ثانيا: ظروف الاحتجاز القاسية وسوء معاملة الأسرى والمعتقلين، وتردي النظام الغذائي، وتشريع التعذيب الجسدي والنفسي، واستمرار العزل الانفرادي، وغيرها من أشكال الضغط والقهر والحرمان والتنكيل بالأسرى والجرحى والمصابين ومنع الزيارات أحيانا، دون التزام بالضمانات الخاصة باحتجاز الأسرى وحماية السكان المدنيين، أو بالقواعد الناظمة لحقوق المحتجزين وأوضاعهم، فيما تُصر دولة الاحتلال على معاملتهم وفقاً لقوانينها العسكرية وإجراءاتها الأمنية ورؤيتها السياسية، ومفهومها لهم

عن المؤلف

×عبد الناصر فروانة، اسير محرر ومختص بشؤون الأسرى والمحررين، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيس وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى والمحررين وعضو اللجنة المكلفة لإدارة شؤون الهيئة بقطاع غزة.



ك«مجرمين وإرهابيين» دون الاعتراف بهم كمناضلين من أجل الحرية، الأمر الذي انعكس سلباً على ظروف احتجازهم داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية، دون مراعاة لأعمارهم وأجناسهم والاحتياجات الخاصة لكل فئة.

ثالثا: تردي مستوى الرعاية الصحية والخدمات الطبية المقدمة للأسرى والمعتقلين. وافتقار السجون والمعتقلات الإسرائيلية للعيادات المتخصصة، المجهزة بالأدوات والأدوية اللازمة، لأي من الجرحى والمصابين والمرضى العاديين، أو ذوي الاحتياجات الخاصة منهم. كما تفتقر للأطباء المتخصصين والمرشدين الاجتماعيين والمعالجين النفسيين، بما يُخالف المادة (٣٠) من اتفاقية جنيف الثالثة. وكذلك المادة (٩١) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على:»توفر في كل معتقل عيادة مناسبة، يشرف عليها طبيب مؤهل ويحصل فيها المعتقلون على ما يحتاجونه من رعاية طبية وكذلك على نظام غذائي مناسب. وتخصص عنابر لعزل المصابين بأمراض معدية أو عقلية».

وفي بعض الأحيان تتحول تلك الغرف (العيادات) إلى أماكن للتحقيق والضغط والابتزاز، ويتجرد الطبيب أو ممرض السجن من أخلاقيات المهنة، فيتحول إلى محقق يرتدي الزي الأبيض، ويتعامل مع المريض على أنه عدو، فيعذبه بشكل مباشر، أو يصمت على ما يقترف المحققون بحقه، فيعذبه بشكل غير مباشر، فتتحول العيادة إلى غرفة تحقيق، مما يخالف المادة(١) من إعلان طوكيو ١٩٧٥ الذي يقول: «على الطبيب ألا يساعد في أعمال التعذيب، أو غيرها، من ضروب المعاملة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهنية، أو يشارك فيها، أو يقبل بها، مهما يكن الخطأ المرتكب، أو التهمة، أو اعتقادات الضحية ومبرراتها؛ وذلك في جميع الأوضاع، وفي حالة المنازعات الأهلية أو المسلحة أيضاً».

مع الاشارة أنه وفي كثير من الأحيان -بعد مماطلة من الادارة وإلحاح شديد من قبل الأسرى- يتم نقل المرضى الى ما يُسمى مستشفى سجن الرملة أو إلى المستشفيات المدنية، وهذا لا يعني أن الأسير المريض قد عُومل بإنسانية وتلقى الرعاية الكاملة والعلاج المناسب، ففي كثير من الأحيان تشكل عملية النقل «رحلة عذاب» للمريض عبر ما تُعرف ب «البوسطة».

كما وفي بعض الأحيان أجبر الأسير على تحمل نفقات علاجه، الأمر الذي ينطوي على خطورة بالغة في التنكر لحقوق الأسرى الصحية، وفقا لما جاء في المادة (٣٠) من اتفاقية جنيف الثالثة، وكذلك المادة (٩١) من اتفاقية جنيف الرابعة.

رابعاً: انتشار ظاهرة الأخطاء الطبية، وهذا يعود الى أن أغلب الأطباء داخل ما تُسمى بعيادات السجون، هم أطباء حديثو التخرج، قليلو التجربة، يمكن وصفهم بالمتدربين، الذي لم يحصل بعضهم بعد على الإجازة الطبية القانونية. وهذا يعني بأن سلطات الاحتلال تدرب أطباءها على أجساد الأسرى، مما يعزز الاعتقاد بأن كل ذلك مقصود ومتعمد، تهدف إلى مضاعفة الآلام والمعاناة، وإلحاق الأذى بصحة الأسير، وزرع أسباب الموت البطيء بجسمه ونفسه. ولربما بعضها لم تكن أخطاء -كما نعتقد- وانما لها علاقة بالنقطة التالية (التجارب).

خامساً: هناك اعتقاد سائد لدى الفلسطينيين باستخدام أجساد الأسرى لتجارب طبية لأدوية مختلفة، وما يعزز هذا الاعتقاد أنه وفي إحدى جلسات الكنيست الإسرائيلي (البرلمان)، في العام ١٩٩٧، كشفت عضو الكنيست ورئيسة لجنة العلوم البرلمانية في إسرائيل (داليا إيتسك) عن هذه التصرفات الإجرامية، حين قالت: «إن ألف تجربة طبية تجرى سنوياً على المعتقلين داخل السجون بشكل سري».

أما رئيسة شعبة الأدوية في وزارة الصحة الإسرائيلية (آمي لفنات)، فقد صرحت أمام الكنيست في ذات الجلسة- ب»أن هناك زيادة سنوية قدرها (١٥٪) في حجم التصريحات التي تمنحها وزارة الصحة لشركات الأدوية الإسرائيلية الكبرى لإجراء المزيد من تجارب الأدوية على الأسرى».

ورغم ذلك فلم يكشف النقاب عن طبيعة وتفاصيل تلك التجارب، سوى ما نراه في الواقع، من نتائج تتمثل في تزايد حالات الإصابة بالسرطان والأمراض الخطيرة بين صفوف الأسرى وظهورها على المئات منهم بعد خروجهم من السجن، مما يُبقي على كافة الاتهامات قائمة ويعزز الاعتقاد السائد باستمرار اجراء التجارب على أجساد الأسرى التي تعد تجاوزاً خطيراً لإنسانية الإنسان، وانتهاكاً لكرامته.

سادسا: وهناك اتهامات لدولة الاحتلال بحقن الأسرى بفيروسات مسرطنة، ففي نيسان/ابريل عام ٢٠١٣، اتهمت صحيفة البراڤدا الروسية إسرائيل، بحقنها بعض الأسرى الفلسطينيين -الذين اقترب موعد إطلاق سراحهم- بفيروسات خطيرة تؤدي لإصابتهم بالسرطان. ورغم النفي الإسرائيلي لما قالته الصحيفة، إلا أن السؤال يظل قائماً: هل حقاً تحقن إسرائيل الأسرى الفلسطينيين بالفيروسات؟ سؤال لم يلقَ جواباً واضحاً وقاطعاً، رغم الواقع المرير الأقوى من كل لدليل، والذي يقول: بأن عديدا من الأسرى ماتوا بعد خروجهم من السجن بفترة بسيطة. من هنا فالنفي الإسرائيلي لا يجد تصديقا له لدى الفلسطينيين، خاصة وأن العديد من الأسرى قد شهدوا بأنه قد تم حقنهم بإبر أدت إلى تغيرات على أجسادهم وتدهور بأوضاعهم الصحية والنفسية. وتبقى الاتهامات مشروعة، لطالما بقيت السجون مغلقة في وجه اللجان المحايدة.!

إن عدم قدرة السجين على الحصول على أدلة تقنع المؤسسات القضائية الدولية بحدوث هذا وذاك، لا يبرئ دولة الاحتلال من هذه التهمة وتلك المتعلقة بإجراء التجارب، خصوصا ونحن نرى تزايداً في أعداد المصابين بالسرطان وكيف يسرع الموت إلى أجساد الأسرى والمحررين.

سابعا: الإهمال الطبي المتعمد، والمماطلة في تقديم العلاج للجرحى والمصابين والمرضى، ولمن تظهر عليهم أعراض المرض، وعدم توفير العناية الطبية المناسبة لهم، أو إجراء العمليات الجراحية في أوقاتها، مما يؤدي إلى استفحال المرض البسيط وتحوله، فيما بعد، إلى مرض مزمن وخطير يصعب علاجه ويكون سبباً رئيسياً في وفاة الأسير داخل السجن أو بعد خروجه بفترة وجيزة.

لقد أصبح الإهمال الطبي والاستهتار بحياة الأسرى سياسةً إسرائيلية ثابتة، وبمشاركة أطباء عيادات السجون الذين يتعاملون باستخفاف مع المرضى وهم شركاء في الجريمة، حيث أنهم لا يتلقون توجيهاتهم من أخلاقيات مهنة الطب، وإنما يعملون وفقا لتعليمات أجهزة الأمن التي تقول: إما أن يموت الأسير الفلسطيني فوراً، أو أن يبقى يعاني ويموت تدريجيا، فهو يشكل خطرا على الأمن القومي الإسرائيلي حيا وميتا.

هذا غيض من فيض، وتلك هي عناوين رئيسية موجزة، يتفرع منها عشرات العناوين الفرعية التي يكثُر الحديث عنها، ضمن منظومة متكاملة ومتشابكة تعكس سوء الأوضاع الصحية داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، مما يتطلب تدخلاً عاجلاً، من المجتمع الدولي، لتوفير الحماية اللازمة للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وإلزام دولة الاحتلال الإسرائيلي بتطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلغاء كافة التشريعات والقوانين الإسرائيلية العسكرية، التي تنتهك القانون الدولي. وعلى وجه السرعة فالمطلوب:

أولا: استمرار الضغط على المؤسسات الدولية وخاصة منظمتي الصحة العالمية والصليب الأحمر لإرسال وفد طبي دولي محايد لزيارة السجون والاطلاع عن كثب على حقيقة الأوضاع الصحية الصعبة هناك، واجراء فحوصات شاملة لكافة الأسرى وتوفير العلاج اللازم للمرضى منهم وحماية الآخرين من خطر الاصابة بالأمراض.

ثانيا: الاستمرار في المطالبة بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين ذوي الحالات الخطيرة، والأسيرات وكبار السن والأطفال، باعتبارهم الفئات الأكثر عرضة لخطر الاصابة بفايروس «كورونا» القاتل. خاصة وأن دول كثيرة أقدمت على مثل هكذا خطوة منذ انتشار «الجائحة»، بما فيها دولة الاحتلال التي سبق وأفرجت عن سجناء اسرائيليين في خطوة تعكس العنصرية والتمييز العنصري.

ثالثا: توظيف كافة الأدوات السياسية والآليات الدولية بما يكفل انقاذ حياة الأسرى المرضى، ووضع آليات قانونية وعملية لحماية الأسرى الآخرين من خطر الموت أو الاصابة بالأمراض وفايروس «كورونا» القاتل.



الاعتقال الإداري يسرق حياة الفلسطينيين

اعداد: هيئة شؤون الاسرى والمحررين

تُشكل سياسة الاعتقال الإداري، إحدى أبرز السياسات العنيفة التي يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي، بحق الفلسطينيين، و يستهدف من خلالها الفاعلين والمؤثرين على المستويات السياسية، والاجتماعية، والمعرفية كافة، بهدف تقويض أي حالة يمكن أن تصب في خلق وعي نحو مواجهة مع الاحتلال ودعمها.

ومن خلالها يسرق الاحتلال عبر الاعتقال المتكرر، أي معنى للاستقرار في حياة الفلسطيني، إذ نجد أن غالبية المعتقلين الإداريين، هم أسرى سابقون، قضوا سنوات في سجون الاحتلال، واستمر الاحتلال في ملاحقتهم دون تهم محددة، فقط لمجرد أن تاريخهم ارتبط بمواجهة الاحتلال ومقاومته، وهناك المئات من الأسرى الإداريين جراء الاعتقال المتكرر، أمضوا في السجون، أكثر مما أمضوا في بيوتهم وبين عائلاتهم، حتى تحوّلت بيوتهم مجرد أماكن يزورونها بين فترة وأخرى.

ويمكن قراءة تأثيرات هذه السياسة على بنية المجتمع ككل، خاصة أنها طالت فئات المجتمع بأكمله، ومنذ مطلع العام الجاري ٢٠٢٠م، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، (٩٠٢) أمر اعتقال إداري بين أوامر جديدة، وأوامر تجديد، ورغم القيود التي فرضها القانون الدولي على استخدام الاعتقال الإداري، إلا أن سلطات الاحتلال تستخدمه على نطاق واسع بحق الفلسطينيين، وكعقاب جماعي.

وتلجأ قوات الاحتلال الإسرائيلي لسياسة «الاعتقال الإداري» من أجل اعتقال المدنيين الفلسطينيين دون تهمة محددة أو محاكمة، وتُمارسه من خلال إصدار «الحاكم العسكري» أوامر اعتقال تتراوح مدتها من شهر واحد إلى ستة أشهر، قابلة للتجديد دون تحديد عدد مرات التجديد، وتصدر أوامر الاعتقال بناء على معلومات سرّية.

والمحاكمات في الاعتقال الإداري هي محاكم صورية (شكلية)، إذ تجري فيها المداولات بصورة بعيدة عن أصول المحاكمات «العادلة»، رغم قناعتنا أن لا عدل يتوخاه الفلسطيني أمام هذه المحاكم جميعها، حتى وإن حضرت فيها جميع مظاهر المحكمة من قاض ومحام ومدعي عام ومعتقل، ولا تقدم لائحة اتهام، ولا تتاح مساحة كافية للدفاع ومناقشة الشهود.

كما يقدَّم خلال الجلسة ملف سرّي يمنع المعتقل ومحاميه من الاطّلاع عليه، فللقاضي فقط حق الاطّلاع عليه، ويعتمد على ساعة إصدار القرار، فيما يبقى قرار تمديد أمر الاعتقال أو إلغاؤه في المستقبل من اختصاص المخابرات. كما يحظر حضور الجمهور أو عائلة الأسير التي تمنع من الدخول لقاعات المحاكم. ولذلك يعتبر كثيرون من المتابعين والمحللين المهنيين أن دور القضاة في هذه الإجراءات ينحصر في محاولة إضفاء شرعية على مجمل الإجراءات.

وارتبطت نسبة الاعتقالات الإدارية فعلياً بمستوى المواجهة مع الاحتلال، لذلك نجد أن عدد المعتقلين الإداريين حيث استخدمت سلطات الاحتلال سياسة الاعتقال الإداري التعسفية، بشكل متصاعد منذ السنوات الأولى على الاحتلال، فمعدّل المعتقلين إدارياً قد ارتفع في سنوات الاحتلال الأولى ثم سجّل انخفاضاً ملموساً بعد عام ١٩٧٧م، ولكن في الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت عام ١٩٨٧م، وعادت سلطات الاحتلال لتصعّد من سياسة الاعتقال الإداري حتى وصل عدد المعتقلين الإداريين في أعوام الانتفاضة إلى أكثر من عشرين ألفاً.

وفي عام ١٩٩٧م، خاض الأسرى إضراباً ضد الاعتقال الإداري، إذ انخفض عددهم على إثره بشكل ملموس، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م، شرعت سلطات الاحتلال مجدداً بالزجّ بآلاف الفلسطينيين في السجون، فبعد أن كان عدد المعتقلين الإداريين ما قبل الانتفاضة الثانية (١٢) معتقلاً إدارياً، وصل عددهم مع بداية عام ٢٠٠٣م إلى ألف معتقل.

وتزامناً مع اندلاع الهبّة الشعبية في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥م، عاودت سلطات الاحتلال تكثيف سياسة الاعتقال الإداري، التي طالت جميع الفئات، حيث قارب عدد المعتقلين الإداريين إلى (٨٠٠) معتقل، فيما لم يكن عددهم يتجاوز (٣٥٠) معتقل حتى نهاية شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥م.

وفعلياً شكلت الإضرابات الفردية التي خاضها الأسرى الإداريون، خلال السنوات الماضية، تحولاً مهماً في مواجهة الاعتقال الإداري، وفضح هذه السياسة على المستويات كافة، وكانت بمثابة قضية كاشفة، سواء فيما يتعلق بجملة سياسات الإحتلال وأدواته، وكذلك على صعيد المواجهة في سجون الاحتلال.

ويمكن التأكيد على أن إضراب الأسير خضر عدنان نهاية عام ٢٠١١م، وبداية عام ٢٠١٢م، شكل تحولاً في مسار هذه القضية تحديداً على صعيد مواجهتها، وهذا لا يعني أنه وقبل هذا التاريخ لم يكن هناك إضرابات فردية قد خاضها الأسرى، إلا أن زخم وكثافة هذه الإضرابات تصاعدت بشكل فعلي منذ أواخر عام ٢٠١١م، ولكن في واقع الأمر رغم أهمية المواجهة التي فرضها الأسرى الإداريون وبقائها، إلا أن حالة الجدل حول أثر هذه الإضرابات عموماً بقيت حتى يومنا هذا، خاصة أن أعداد الأسرى الإداريين وفي بعض السنوات القليلة الماضية قد تصاعدت.

وفرضت قضية إضرابات الأسرى، تساؤلات جوهرية في الجدوى من الاستمرار بالتوجه إلى محاكم الاحتلال بكافة درجاتها، بل إن هذه المحاكم التي تعمل كذراع أساس لتطبيق قرارات جهاز مخابرات الاحتلال «الشاباك»، ساهمت في ترسيخ هذه السياسة، وكانت أحد أهم المطالب التي تزامنت مع مواجهة الأسرى الإداريين هو مقاطعة المحاكم العسكرية، التي لم تنجح حتى الآن لأسباب تتعلق أساساً بقرار الحركة الوطنية وقدرتها على أخذ قرار جمعي.

معطيات عن الاعتقال الإداري

منذ عام ٢٠١٥م وحتى شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠، بلغ عدد أوامر الإعتقال الإداري التي صدرت بين أوامر تجديد وأوامر جديدة، قرابة (٧٠٠٠) أمر.

تصنيف	العدد
العدد الإجمالي للمعتقلين الإداريين حتى نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر	قرابة ٣٥٠ أسير إداري
النساء المعتقلات إدارياً	شروق البدن، وبشرى الطويل، وختام السعافين



اعتقال ٤٠٠ طفل فلسطيني في سجون الاحتلال

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أكثر من ٤٠٠ طفل فلسطيني ممن تقل أعمارهم عن (١٨ عاما) منذ بداية العام الجاري، وحتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، غالبيتهم من القدس.

وقال نادي الأسير في تقرير بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٩، بمناسبة اليوم العالمي للطفل، الذي يصادف في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام، وهو التاريخ ذاته الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية إعلان حقوق الطفل عام ١٩٥٩، واتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩، إن نحو (١٧٠) طفلا فلسطينيا، يعتقلهم الاحتلال، ويحتجزهم في ثلاثة سجون مركزية هي: «مجدو، و عوفر، والدامون».

وأكد أن سلطات الاحتلال، مستمرة في تنفيذ عمليات اعتقال الأطفال، وفرض مزيد من الإجراءات التنكيلية بحقهم، رغم استمرار انتشار فيروس "كورونا"، حيث يواجه الأسرى الأطفال عملية عزل مضاعفة أسوة بالبالغين، وحرموا من زيارة عائلاتهم ومحاميهم، لاسيما في الأشهر الأولى من إنتشار الوباء.

ورغم كل النداءات التي وجهتها المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، والدولية من أجل الإفراج عن الأسرى الأطفال إلى جانب المرضى وكبار السّن من الأسرى، وضمان توفير الإجراءات الوقائية اللازمة لحمايتهم من الوباء، ووقف عمليات الاعتقال، ومنها اعتقال الأطفال، إلا أن الاحتلال استمر فيها، بل وصعّد منها.

واستعرض نادي الأسير عبر ورقة حقائق، جملة من الانتهاكات، والتحولات التي ينفذها الاحتلال بحق الأسرى الأطفال، وتتمثل باعتقالهم المنظم من منازلهم في ساعات متأخرة من الليل، ونقلهم إلى مراكز التحقيق والتوقيف، وإبقائهم دون طعام أو شراب لساعات طويلة، وصلت في بعض الحالات الموثّقة ليومين، وتوجيه الشتائم والألفاظ النابية لهم، تهديدهم وترهيبهم، لانتزاع الاعترافات منهم، ودفعهم للتوقيع على الإفادات المكتوبة باللغة العبرية دون ترجمتها، وحرمانهم من حقهم القانوني بضرورة حضور أحد الوالدين، والمحامي خلال التّحقيق، وغير ذلك من الأساليب والانتهاكات، ومنها حرمانهم من استكمال دراستهم.

ومنذ عام ٢٠١٥، شهدت قضية الأسرى الأطفال، تحولات ما زالت مستمرة، خاصة في فترة هبة القدس، منها إقرار سلطات الاحتلال للقوانين العنصرية، والتوجه نحو مشاريع قوانين، تُشرع إصدار أحكام عالية بحق الأطفال، وصلت في بعض الحالات إلى أكثر من عشر سنوات، وحتى الحكم المؤبد، ومنذ العام المذكور ولغاية تشرين الأول من العام الجاري، وصلت حالات الاعتقال بين صفوف الأطفال لأكثر من ٧ آلاف.

ويواجه الأطفال خاصة في القدس المحتلة، عمليات اعتقال ممنهجة، كانت لها آثار كارثية على مصيرهم، عبر سياسات ممنهجة لتدمير بنية المجتمع المقدسي، ومنها استهداف الأسرى الأطفال، بسياسة "الحبس المنزلي" التي طالت عبر السنوات الماضية المئات من الأسرى الأطفال، وشكلت أخطر السياسات التي فرضتها عليهم، وذلك بتحويل بيوتهم إلى سجن.

وطالب نادي الأسير المؤسسات الحقوقية الدولية، ببذل جهود جدية لحماية الأطفال الفلسطينيين، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف"، وإلزام الاحتلال بجملة الاتفاقيات والقوانين الخاصة بحماية الأطفال.



الاحتلال يواصل احتجاز جثامين ثمانية أسرى شهداء

-قال نادي الأسير، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل احتجاز جثامين ثمانية أسرى شهداء، أقدمهم الشهيد أنيس دولة الذي ارتقى في سجون الاحتلال عام ١٩٨٠م، إضافة إلى الشهداء: عزيز عويسات، ونصار طقاطقة، وفارس بارود، وبسام السايح، وسعدي الغرابلي، وداوود الخطيب، وكمال أبو وعر الذي أُستشهد مؤخراً ورفض الاحتلال تسليم جثمانه، وهم من ضمن (٦٩) شهيداً يواصل الاحتلال احتجاز جثامينهم.

وأوضح نادي الأسير في بيان اصدره بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٨ إلى أنه ومنذ مطلع العام الجاري ٢٠٢٠، أُستشهد أربعة أسرى في سجون الاحتلال، جرّاء جملة السياسات التنكيلية التي مورست بحقهم على مدار سنوات اعتقالهم، ومنها سياسة الإهمال الطبي المتعمد والممنهجة)القتل البطيء(، والتي ينفذها الاحتلال وأجهزته بشكل ممنهج، من خلال استخدام العلاج كأداة لتنكيل بهم، والمماطلة في تقديمه أو حرمانهم منه، وسياسة التعذيب الجسدي والنفسي بأشكالها المختلفة، علاوة على سياسة العزل الإنفرادي وتُشكل أخطر السياسات التي يمارسها الاحتلال بحق الأسرى.

ولفت نادي الأسير إلى أن عدد شهداء الحركة الأسيرة وصل إلى (٢٢٦) شهيداً، منهم (٧١) أسيراً أُستشهدوا جرّاء سياسة الإهمال الطبي (القتل البطيء).

وأكد نادي الأسير أن استمرار احتجاز جثامين الشهداء، جريمة، فلم يكتف الاحتلال بقتلهم بل يصر على الاستمرار بجريمته من خلال احتجاز جثامينهم، والتنكيل بهم حتى بعد استشهادهم.

وثق نادي الأسير الفلسطيني أبرز المعلومات عن الأسرى الشهداء المحتجزة جثامينهم:

١-الشهيد الأسير أنيس دولة،ولد دولة عام ١٩٤٤م والتحق في العمل الثوري مبكراً وهو ينحدر من عائلة مناضلة لها إرث نضالي طويل، أعتقل عام ١٩٦٨م، وحكم عليه بالسّجن المؤبد في حينه، وارتقى شهيداً في ٣١ آب ١٩٨٠، في سجن عسقلان، وعانى الأسير دولة جرّاء ممارسات الاحتلال من تعذيب وإهمال طبي متعمد، وبعد أن شارك في معارك إضراب سجن "عسقلان" في نهاية سنوات السبعينيات، رغم وضعه الصحي





الصعب حيث يعاني من مشاكل في القلب، ومع ذلك أصر على المشاركة في كافة معارك الإضراب التي خاضها الأسرى، وشكل الشهيد دولة حالة نضالية خاصة وهامة في تلك المرحلة، ولم يكتف الاحتلال بكل ما نفذه من جرائم بحق الشهيد دولة، بل يواصل حتى اليوم جريمته باحتجاز رفاته.

٢-الشهيد الأسير عزيز عويسات ولد الشهيد عزيز عويسات في تاريخ الرابع من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٥م وهو من جبل المكبر في القدس، وأب لستة أبناء وجد لستة أحفاد، اعتقلته سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تاريخ الثالث من آب / أغسطس عام ٢٠١٤م، وحكمت عليه بالسّجن لمدة (٣٠) عاماً. تعرض الأسير عويسات للتعذيب بالضرب المبرح على يد قوات "النحشون"، قبل استشهاده بمدة وجيزة، وبعدها أُصيب بجلطة نقل على إثرها إلى المستشفى، وأعلن عن استشهاده في تاريخ ٢٠ أيار ٢٠١٨، ويواصل الاحتلال احتجاز جثمانه حتى ديسمبر ٢٠٢٠.

٣- الشهيد الأسير نصار ماجد طقاطقة من بلدة بيت فجار قضاء بيت لحم، أُستشهد في ١٦ تموز/ يوليو ٢٠١٩، بعد تعرضه للتعذيب في مركزي تحقيق "المسكوبية"، و"بيتح تكفا" من قبل المحققين، وأُصيب نتيجة لظروف التحقيق، والاحتجاز القاسية بالتهاب رئوي حاد، رافقه إهمال طبي متعمد كجزء من التعذيب، وأدى إلى استشهاده.

٤- الشهيد الأسير فارس بارود من غزة،قتله الاحتلال على مدار (٢٨) عامًا من الاعتقال بشكل بطيء، وذلك عبر جملة من أدوات التعذيب المنهجة منها: احتجازه في العزل لسنوات طويلة داخل زنازين لا تصلح للعيش الآدمي، والتي تسببت بإصابته بعدة أمراض، رافقها الإهمال الطبي المتعمد وهو جزء أساس من أدوات التعذيب، وأدت بالنهاية إلى استشهاده في تاريخ السادس من شباط/ فبراير ٢٠١٩، علماً أن الأسير بارود من الأسرى القدامى المعتقلين قبل توقيع اتفاقية أوسلو، ورفض الاحتلال الإفراج عنه، وهو من غزة اعتقل عام ١٩٩١م، ومحكوم بالسجن المؤبد و(٣٥) عامًا، وفقد والدته وهو في الأسر عام ٢٠١٧م.

٥- الأسير بسام السايح من نابلس،أُستشهد في الثامن من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، بعد تعرضه لعملية قتل بطيء استمرت منذ اعتقاله عام ٢٠١٥، حيث اعتقله الاحتلال وهو مصاب بالسرطان، وتفاقم مرضه جراء تعرضه للتحقيق والتعذيب الشديد، حتى أُعلن عن استشهاده، علمًا أنه بقي محتجز معظم فترة اعتقاله فيما يسمى بمعتقل "عيادة الرملة" والتي يطلق عليها الأسرى "بالمسلخ».

٦-الشهيد الأسير سعدي الغرابلي من غزة،اعتقله الاحتلال عام ١٩٩٤م، واجه جريمة الإهمال الطبي (القتل البطيء) على مدار سنوات اعتقاله، بأدوات وسياسات ممنهجة، مارستها إدارة سجون الاحتلال بحقه، وأبرزها الإهمال الطبي المتعمد، علاوة على سنوات عزله الإنفرادي المتواصلة، والتي ساهمت في تفاقم وضعه الصحي، إلى أن استشهد في تاريخ في الثامن تموز ٢٠٢٠ في مستشفى "كابلان" الإسرائيلي بعد (٢٦) عاماً على اعتقاله، ويواصل الاحتلال احتجاز جثمانه حتى اليوم.

٧-الشهيد الأسير داوود الخطيب: أُستشهد في تاريخ الثاني من أيلول ٢٠٢٠، وهو من بيت لحم، بعد قرابة (١٨) عاماً من الاعتقال، حيث واجه ظروفاً صحية صعبة، تفاقمت جرّاء ظروف الاعتقال القاسية، إضافة إلى سياسة الإهمال الطبي المتعمد، علماً أن معتقل منذ عام ٢٠٠٢، وهو محكوم بالسجن (١٨) عاماً وكان من المفترض أن ينهي سنوات اعتقاله نهاية هذا العام، علماً أنه فقدَ والديه خلال اعتقاله وأحد أشقائه.

٨-الشهيد الأسير كمال أبو وعر: ولد الأسير كمال أبو وعر في تاريخ الـ٢٥ من تموز/ يوليو عام ١٩٧٤م في الكويت، وسبق عائلته بالعودة إلى فلسطين بخمس سنوات، وهو الابن الثاني لعائلة مكونة من ستة أفراد، تقيم في بلدة قباطية في جنين، أكمل كمال الثانوية العامة، والتحق في قوات الـ١٧، واستمر الاحتلال بمطاردته لثلاث سنوات على خلفية مقاومته للاحتلال قبل اعتقاله عام ٢٠٠٣م، وتعرض لتحقيق قاس استمر لأكثر من ١٠٠ يوم بشكل متتالي، وحكم عليه الاحتلال بالسّجن المؤبد المكرر ٦ مرات، و(٥٠) عاماً،عانى الأسير أبو وعر من مشاكل صحية سابقة في الدم خلال فترة اعتقاله، وتمكن من علاجها، إلا أنه وفي نهاية عام ٢٠١٩، بدأ وضعه الصحي يتدهور تدريجياً، إلى أن ثبتت إصابته بالسرطان في الحنجرة، وبدأت مواجهته لمرض السرطان في ظروف اعتقالية صعبة وقاسية،وتفاقم وضعه الصحي إلى أن أستشهد في إحدى مستشفيات الاحتلال في العاشر من تشرين الثاني ٢٠٢٠.





نائل البرغوثي
أقدم أسير في العالم ٤١ عاما بالأسر

دخل الأسير نائل البرغوثي في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر لعام ٢٠٢٠، عامه الواحد والأربعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وهي أطول مدة اعتقال في تاريخ الحركة الوطنية الأسيرة.

وقال نادي الأسير في بيان له بتاريخ ١٨-١١-٢٠٢٠، إن الأسير البرغوثي (٦٣ عاما) من بلدة كوبر شمال غرب مدينة رام الله، واجه الاعتقال منذ عام ١٩٧٨، قضى منها ٣٤ عاما، بشكل متواصل، وتحرر عام ٢٠١١، ضمن صفقة "شاليط"، إلا أن الاحتلال أعاد اعتقاله عام ٢٠١٤، ضمن حملة اعتقالات واسعة في صفوف محرري الصفقة.

وعلى مدار أربعة عقود من الاعتقال، فقدَ البرغوثي والديه، وتوالت أجيال، ومرت العديد من الأحداث التاريخية على الساحة الفلسطينية، وفي العالم.

ونقلت زوجته أمان نافع خلال زيارتها الأخيرة له في سجن "بئر السبع – آيشل" رسالة قال فيها: "لو أن هناك عالم حر كما يدعون، لما بقيت في الأسر (٤١) عاماً"

واستعرض نادي الأسير، أبرز المحطات عن حياة الأسير البرغوثي، ورسائله التي وجهها على مدار سنوات اعتقاله الأخيرة:

ولد الأسير البرغوثي في بلدة كوبر في الثالث والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٧، واُعتقل للمرة الأولى عام ١٩٧٨، وحُكم عليه بالسّجن المؤبد و١٨ عاما.

وعلى مدار ٣٤ عاما، قضاها بشكل متواصل في السجون، رفضت سلطات الاحتلال الإفراج عنهً، رغم عقد العديد من صفقات التبادل والافراجات، التي تمت في إطار المفاوضات.

تزوج نائل خلال فترة الإفراج عنه عام ٢٠١١ من المحررة أمان نافع، حيث يصادف اليوم مرور تسعة أعوام على زواجهما.

وفي اليوم الثامن عشر من حزيران/ يونيو ٢٠١٤، أعادت سلطات الاحتلال اعتقاله مجدداً، وأصدرت بحقه حُكماً مدته ٣٠ شهرا، وبعد قضائه مدة محكوميته، أعادت حُكمه السابق، وهو المؤبد و١٨ عاما، إلى جانب العشرات من محرري الصفقة، الذين أُعيدت لهم أحكامهم السابقة، وغالبيتها مؤبد.

عام ٢٠١٨، قتلت قوات الاحتلال ابن أخيه صالح البرغوثي، واعتقلت شقيقه عاصم ووالدهما، ومجموعة كبيرة من أفراد عائلته.

كما هدمت منزلين للعائلة، ضمن سياسة العقاب الجماعي التي تعرضت لها ولا تزال، كما تعرض غالبية أفرادها للاعتقال عشرات المرات، ولا يزال شقيقه عمر رهن الاعتقال.



رسائل المجلس للبرلمانات حول حياة الأسير ماهر الأخرس

حثَّ المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم واتحاداتها على التدخل العاجل لإنقاذ حياة الأسير ماهر الأخرس المضرب عن الطعام لليوم الخامس والثمانين على التوالي رفضاً لإستمرار اعتقاله الإداري.

وقال المجلس الوطني في رسائل متطابقة وجهها رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ١٩-١٠-٢٠٢٠ (قبل الافراج عنه بعد ١٠٣ أيام من اضرابه عن الطعام)، الى برلمانات نوعية في قارات العالم: إن حياة الأسير الأخرس في خطر حقيقي، إذ يتعرض للموت البطيء، في ظل استهتار الاحتلال بحياته، وعدم الاستجابة لمطلبه الوحيد، بإنهاء اعتقاله الإداري وإطلاق سراحه، حيث رفضت سلطات الاحتلال مرتين طلباً عاجلاً للإفراج عنه رغم تدهور حالته الصحية.

وأضاف المجلس في تلك الرسائل: إننا ننتظر منكم المساهمة في جهود المطالبة بإرسال لجان تقصي حقائق حول أوضاع الاسرى الفلسطينيين، وتدخل المؤسسات الحقوقية والإنسانية الدولية والصحية؛ لوقف الموت البطيء، الذي يتعرض له الأسير الأخرس قبل فوات الأوان، في ظل تراجع وضعه الصحي بشكل سريع، وهناك خشية حقيقية على حياته.

وشدد المجلس على ضرورة التدخل الإنساني والقانوني للبرلمانات، لإلزام سلطات الاحتلال بإطلاق سراح الأسير الاخرس، وإنقاذ حياته وحياة الأسرى المرضى، وإلغاء سياسة العزل الانفرادي غير الإنساني للأسرى الفلسطينيين.

وقال المجلس في رسائله، لرؤساء الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والإفريقية واللاتينية والبرلمان العربي والبرلمان الأوروبي والجمعيات البرلمانية الاوروبية و الأورومتوسطية والآسيوية ورؤساء برلمانات عالية نوعية في أمريكا اللاتينية وأوروبا وأفريقيا: إن حالة الأسير الاخرس حالة إنسانية مؤلمة ونموذجية عاشها وعانى آلامها مئات آلاف الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وطالب المجلس تلك الاتحادات بالضغط على الاحتلال لإلغاء أوامر الاعتقال الإداري لانتهاكها الجسيم لأحكام المواد ٨٣-٩٦ من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، وحثَّ الدول الراعية لهذه الاتفاقيات لإنفاذها على الأسرى الفلسطينيين.

وأوضح المجلس أن حادثة الأسير الاخرس ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها للاعتقال، ففي عام ١٩٨٩ اعتقل لمدة ٧ شهور، ثم في عام ٢٠٠٤ اعتقل وحكم لمدة عامين، ثم أعيد اعتقاله اداريا عام ٢٠٠٩، لمدة ١٦ شهراً،ثم أعتقل عام ٢٠١٨ لمدة ١١ شهراً.

وأكد المجلس أن محاكم الاحتلال أسهمت في ترسيخ سياسة الاعتقال الإداري بشكل ممنهج، كأداة عقاب وذراع لتنفيذ أوامر مخابرات الاحتلال «الشاباك»، وهذا ما تترجمه القرارات الصادرة يومياً عن المحاكم العسكرية علما أن عدد الأسرى الفلسطينيين يبلغ ٤٤٠٠ أسيرا، بينهم ٣٨ أسيرة و١٥٥ طفلاً و٣٥٠ معتقلا إداريا.

كما وضع المجلس تلك البرلمانات في صورة سياسة العزل الانفرادي التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين، فهي الدولة الوحيدة في العالم التي تشرّع العزل الانفرادي، إذ ما تزال ومنذ أربعة أشهر تعزل عددا من الاسرى المحكومين بالمؤبدات، منهم: وائل الجاغوب وعمر خرواط وحاتم القواسمي، في ظروف غير إنسانية ومعيشية قاسية جدا، وفي زنزانة ضيقة تتراوح ما بين متر ونصف ومترين، ويحرمون من التواصل مع العالم الخارجي، فلا زيارات للأهل ولا لقاءات مع محامين.

المجلس : استشهاد الأسير أبو وعر جريمة لا تغتفر

نعى المجلس الوطني الفلسطيني، الأسير الشهيد كمال أبو وعر (٤٦ عاماً)، الذي استشهد في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بسبب سياسة الإهمال الطبي المتعمد التي تنتهجها سلطات الاحتلال.

وأكد المجلس الوطني في بيان صحفي، صدر عن رئيسه سليم الزعنون، بتاريخ ١٠-١١-٢٠٢٠ ، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي رفضت الإفراج عنه رغم انه كان يعاني حالة متقدمة من سرطان الحنجرة، إلى جانب اصابته بفيروس كورونا، وحرمته من الحصول على العلاج الصحي المناسب وتركته يعاني العذاب.

وأضاف المجلس: إن سلطات الاحتلال ترتكب جريمة حرب بتعمدها ممارسة الإهمال الطبي بحق الأسرى الفلسطينيين، وعدم توفير الشروط الصحية والرعاية الطبية اللازمة لهم؛ والمنصوص عليها في المواد (٣٠،٣١،٣٢) من اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩.

وأشار إلى أنه بسبب سياسة الإهمال الطبي المتعمد، وعدم التزام إسرائيل -القوة القائمة بالاحتلال-بأحكام هذه الاتفاقية والبرتوكول الإضافي الملحق بها، استشهد نحو (٧٠) أسيراً فلسطينياً، من بين (٢٢٥) أسيراً استشهدوا في سجون الاحتلال منذ عام ١٩٦٧.

وحذر المجلس من الخطر المحدق بحياة نحو (٣٠٠) أسير يعانون أمراضاً مزمنة وهم في خطر شديد، ومعرضين للإصابة بفيروس كورونا، مما يتطلب سرعة التحرك لإنقاذ حياتهم، والافراج عنهم.

وأشار المجلس إلى أنه رغم انتشار وباء «كورونا»، لم تتخذ إدارة السّجون الاسرائيلية الإجراءات الصحية اللازمة لحماية الأسرى الفلسطينيين، فقد أصيب حتى الآن نحو ٩٠ أسيراً، مما يرفع درجة الخشية لانتقال العدوى لنحو ٤٥٠٠ أسير آخرين.

وأكد المجلس واجب المؤسسات الحقوقية والانسانية، والإقليمية والدولية، وبرلمانات العالم تحمل مسؤولياتها القانونية والإنسانية والأخلاقية تجاه هؤلاء الاسرى، محملا الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن حياتهم، ومطالبا الأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الثالثة بالتحرك العاجل لإلزام الاحتلال بأحكامها تجاه هؤلاء الأسرى.

الأسير كمال أبو وعر يحتل رسائل البرلمانات

وكان المجلس قبل استشهاد الاسير أبو وعر قد طالب برلمانات العالم واتحاداته بالتدخل العاجل لإنقاذ حياة الأسير كمال أبو وعر المصاب بالسرطان وفيروس كورونا.

وحذر المجلس الوطني عبر رسائل متطابقة وجهها رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٢٠/٧/٢٠٢٠ هذه البرلمانات والاتحادات الى إنّ حياة الأسير» أبو وعر» المعتقل منذ ١٨ عاما في خطر شديد، وتستدعي تدخلا فوريا لإنقاذ حياته، فهو مصاب بورم سرطاني في الحنجرة، وأصيب مؤخرا بفيروس كورونا، وهو الآن يعاني من تدهور حالته الصحية، وهو بحاجة ماسة لتلقي العلاج المناسب.

وناشدهم باسم آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، الذين يتعرضون لتعذيب جسدي ونفسي، وتردي أوضاعهم الصحية وتفشي الأمراض الخطيرة والمزمنة، بالتدخل العاجل للإفراج عن الأسير «كمال أبو وعر» (٤٦ عاما) وزملائه المرضى وكبار السن.

وأضاف المجلس في رسائله الى إن حياة قرابة(٧٠٠) أسير مريض منهم(٣٠٠) يعانون أمراضاً مزمنة في خطر شديد، ومعرضين للإصابة بفيروس كورونا، مما يتطلب سرعة التحرك لإنقاذ حياتهم، والافراج عنهم.

وأشار المجلس أنه رغم انتشار وباء "كورونا"، لم يتغير الحال، حيث لم تتّخذ إدارة السّجون الاسرائيلية الإجراءات الصحية اللازمة لحماية الأسرى الفلسطينيين، مما يرفع درجة الخشية والقلق لديهم وعليهم، في ظلّ غياب التواصل بينهم وبين عائلاتهم.

وقال المجلس: إنّ مستوى الاستهتار الاسرائيلي بحياة هؤلاء الأسرى وصل لدرجة فقدان (١٢) منهم حياتهم داخل سجون الاحتلال خلال العامين الأخيرين بسبب سياسة الإهمال الطبي المتعمد، ليصل عدد ضحايا هذه السياسة إلى(٦٩)، من بين(٢٢٤) أسيراً ارتقوا شهداء في هذه السجون منذ الاحتلال عام ١٩٦٧.

وأكد المجلس أن الأوان قد حان لإنفاذ اتفاقيات جنيف ذات الصلة على الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وأن تتحمل المؤسسات الحقوقية والانسانية، والإقليمية والدولية، وبرلمانات العالم، مسؤولياتها القانونية والإنسانية والأخلاقية تجاه هؤلاء الاسرى، وأن تتحرك بشكل عاجل للإفراج عنهم، ووضع حد لهذا الاستهتار بحياة (٤٧٠٠) أسير فلسطيني، بينهم (٤١) أسيرة، و(١٦٠) طفلا، ومئات المرضى وكبار السن.

عمليات هدم البيوت الفلسطينية خلال ٢٠٢٠

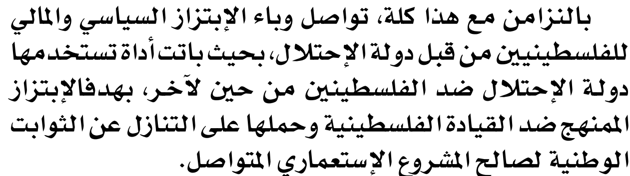
تقرير صادر عن هيئة مقاومة الاستيطان والجدار

قبل الحديث عن السياسات الإستعمارية والعنصرية وسياسات الهدم التي تمارسها دولة الإحتلال لا سيما خلال عام ٢٠٢٠، لا بد منتسليط الضوء على أهم المحطات التي مرت بها الهيئة خلال عام ٢٠٢٠، بما يحملة هذا العام من أحداث غير إعتيادية ومتسارعة على جميع المجالات والأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والصحية والمالية، أحداث وتحديات عصفت بوجه الفلسطينيين خاصة، لم تتمثل فقط بوباء واحد أسوةً بما حل بالعالم أجمع من جراء وباء كورونا، وإنما ايضا هناك عدة أوبئة لا تقل شراستها وضراوتها وآثارها الكارثية عن آثار وأضرار وباء كورونا.

في الوقت الذي كانت معظم دول العالم تواجة فيه وباء كورونا، كوباء مستجد، حمل في ثناياه العديد من التحديات التي ألقت بظلالها على جميع مناحي الحياه، واستنزفت الموارد المالية والإمكانيات الصحية حتى لأعتى الدول وأكثرها تقدماً، كان الفلسطينيون يواجهون جملة من الأوبئة الأخرى التي لا تقل ضراوتها وفتكها عن وباء كورونا، وأولها الوباء الأمريكي المتمثل بتكريس واقع الإحتلال بطريقة غير تقليدية وسافرة لم نشهدها نحن كفلسطينيين من قبل،مقارنة بالمواقف السافرة والمنحازة الصادرة عن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وما رافق هذا الإنحياز من مواقف ومحطات مصيرية تمس الأرض الفلسطينية المحتلة ومصير الشعب الفلسطيني، ابتداءً من محاولة فرض ما تسمى بصفقة القرن، مروراً بمحاولة تصفية القضية الفلسطينية بشكل جذري ونهائي، انتقالاً إلى نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة، ومن ثم فرض الأجندة والرؤية الأمريكية على المستوى الإقليمي والدولي، وما رافق ذلك من مظاهر التطبيع من قبل بعض العربي والإسرائيلي من قبل بعض الأنظمة العربية، ومن ثم محاولات ضم الأراضي الفلسطينية تحت السيادة الإسرائيلية»، وصولاً إلى الأسوأ والمتمثل بمعاهدات التطبيع والسلام المزعوم بين عدد من «الدول العربية» والكيان الصهيوني وبرعاية ورؤية أمريكية بحتة، حتى باتت وسائل إعلام بعض الأنظمة العربية تدعو علانية إلى فتح الباب على مصراعيه أمام الإنفتاح على الكيان الصهيوني، في الوقت الذي تمارس فيه وسائل إعلام هذه الأنظمة كافة وسائل شيطنة الفلسطينيين، حتى باتت بعض هذه الوسائل تقلب الحقائق رأسا على عقب وبشكل مفضوح، إلى درجة رفع القدسية عن مدينة القدس، وإنكار حق الشعب الفلسطيني في أرضه، وتقدم الفلسطينيين على أنهم أعداء السلام وغاصبين لأرض اليهود التاريخية.

أيضا، واصل وباء الإستيطان إنتشاره في جميع الأرض الفلسطينية، بحيث قامت دولة الإحتلال بتكثيف أنشطتها الإستعمارية في المحافظات الفلسطينية، سواء كان من خلال مواصلة البناء، وطرح عطاءات، وإقرار مخططات، ومصادرة أراض، وهدم المنازل والمنشآت وغيرها من مظاهر الأنشطة الإستّعمارية بما فيها مواصلة «تهويد القدس» ومحاولة فرض ما يسمى «بالضم وفرض السيادة الإسرائيلية» على مناطق عديدة من الأرض الفلسطينية المحتلة، ومواصلة فرض بيئة قسرية وعنصرية طاردة للفلسطينيين وخاصة في المناطق المسماة «ج».





بالنزامن مع هذا كلة، تواصل وباء الإبتزاز السياسي والمالي للفلسطينيين من قبل دولة الإحتلال، بحيث باتت أداة تستخدمها دولة الإحتلال ضد الفلسطينيين من حين لآخر، بهدفالإبتزاز المنهجضد القيادة الفلسطينية وحملها على التنازل عن الثوابت الوطنية لصالح المشروع الإستعماري المتواصل.

كل ذلك، جعل من عام ٢٠٢٠، عاماً صعباً على الفلسطينيين، بحيث حمل هذا العام في إرهاصاته وثناياه العديد من الأزمات والتحديات المتلاحقة،التي أدت في نهاية المطاف إلى الحد من قدرات المؤسسات الحكومية عن تقديم الخدمات العامة وتنفيذ أنشطتها كالمعتاد، وخاصة فيما يتعلق بشح الموارد المالية وعدم تخصيص موازنات عامة كالمعتاد بسبب قرصنة أموال المقاصة من قبل دولة الإحتلال، وما رافق ذلك من إنقطاع لرواتب موظفي القطاع العام، وعدم القدرة على تأمين التكاليف التشغيلية واللوجستية لعموم وزارات ومؤسسات القطاع العام، وعبء تأمين الموارد لقطاع الصحة لمواجهة وباء كورونا، وبالتالي التأثير على أداء القطاع الخاص وقدرة هذا القطاع من تحريك عجلة الإقتصاد وتأمين وظائف ومواصلة عجلة الإنتاج بشكلها الإعتيادي.

واجهت هيئة مقاومة الجدار والإستيطان، كغيرها من المؤسسات العامة، تحديات عديدة، وربما أشد ضراوةً نظراً لطبيعة عمل الهيئة، وحقيقة،إن عمل الهيئة يتمركز حول مجابهة الأنشطة الإستعمارية المتواصلة، وما يرافق ذلك من إعتداءات جسيمة على المواطنين وممتلكاتهم، بما فيها الأرض والمنازل والمنشآت ومصادر رزقهم، بما يستدعي بالضرورة الإستجابة العاجلة لمواجهة هذه الأنشطة والإعتداءات الإستعمارية، وجبر الأضرار، ومواصلة تقديم مقومات دعم الصمود، تنظيم فعاليات المواجهات الشعبية السلمية في كل المناطق المستهدفه، وتقديم الدعم القانوني، وتوثيق هذه الإعتداءات، كلها إحتياجات غير قابلة للتأجيل، ولا تخضع لمنطق توافر الموارد المادية من عدمه، حيث إن سرعة العمل والتدخل حسب الإمكانيات المتاحة تصبح حاجة ملحة، وتتطلب إستنفار الإمكانيات والطاقات المتاحه كافة، نظرا لحساسية هذه القضايا وما لها من تأثير كارثي ليس فقط على المواطنين وممتلكاتهم، وإنما أيضا على مستقبل وجود هذا الشعب وحقوقه وثوابته الوطنية والتاريخية الراسخة.

هدم المنازل والمنشآت الفلسطينة، الأداة الأشد فتكاً لتهجير الفلسطينيين من قراهم وتجمعاتهم

لقد مارست دولة الإحتلال الإسرائيلي ومنذ بدايات الإحتلال لفلسطين هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية في القرى والبلدات والتجمعات الفلسطينية من أجل إجبار الفلسطينيين على النزوح من قراهم وتجمعاتهم وخنق التطور والتمدد العمراني والديمغرافي للفلسطينيين، خدمةً للأهداف الإستعمارية، ومنع التواصل الجغرافي والإجتماعي للفسطينيين وعزل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس المحتلة، في الوقت الذي يواصل فيه المشروع الإستيطاني التوسعي تمدده السرطاني على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة.

لقد استخدمت دولة الإحتلال العديد من الأدوات والسياسات الاستعمارية لتنفيذ سياسة هدم المنازل، وتنوعت هذه الأساليب والأدوات والذرائع، لكنها جميعاً تسعى إلى تحقيق هدف واحد وهو تكريس واقع الإستعمار للأرض الفلسطينية المحتلة، وفرض وقائع إستعمارية على الأرض تحسبا لأي تطورات سياسية أو آفاق حلول مستقبلية مع الفلسطينين.

إن ما تشهده مدينة القدس على وجه التحديد، وباقي القرى والتجمعات التي تقع على ما كان يعرف في مناطق (ج) بما فيها مناطق السفوح الشرقية والأغوار، من هدم وتخريب للمنازل والمنشآت الفلسطينية لهو خير شاهد على نوايا دولة الإحتلال بفرض بيئة قسرية طاردة للفلسطنيين، ناهيك عن تسهيل عملية تسريب العقارات الفلسطينية للجمعيات الإستيطانية في حال فشل مصوغات الهدم (العنصرية والظالمة) من وجهة نظر الإحتلال.

الأمر العسكري رقم ١٧٩٧ وتبعاته

يعتبر هذا الأمر الصادر بتاريخ ١٨/٠٤/١٧ أداة أساسية لترسيخ الاحتلال والسيطرة على المناطق التي يصنفها الإحتلال (ج)، وذلك من خلال اعتباره جزءاً من المنظومة التنظيمية التي سنها الاحتلال، والذي يتناقض مع قانون التنظيم والبناء الأردني، الذي يعتبر وفقا للأعراف القانونية الدولية القانون الساري في الأراضي المحتلة.

يرى الاحتلال بالمناطق التي يصنفها زوراً وبهتاناً (ج) هدفاً استراتيجياً للتوسع الاستيطاني الاستعماري وهذا ظهر جلياً في الخطة التي وضعها وزير الاحتلال في الأيام الأخيرة لسيطرة دولة الاحتلال على هذه المناطق بحيث ترمي هذه الخطة إلى إخلاء هذه المناطق من الوجود الفلسطيني وتحضيرها للاستيطان الصهيوني، بالتزامن مع وقف البناء الفلسطيني الكلي في هذه المناطق خلال سنتين.

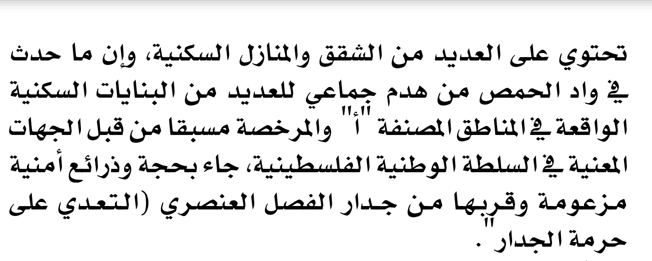
إن الأمر العسكري رقم ١٧٩٧ هو الأداة الأساسية لتنفيذ خطة الهدم للمنازل والمنشآت الفلسطينية وأنه لم يأت مكملاً لقوانين التنظيم والبناء وإنما أداةً إستعمارية تهدف إلى سيطرة دولة الاحتلال وتنفيذ مخططاتها بالمناطق المصنفه (ج) تمهيداً لضمها لدولة الاحتلال.

هذا القرار الغى إمكانية تقديم الاعتراض على أوامر الهدم الصادرة عن ما يسمى«الإدارة المدنية»، الذراع الأساسي لدولة الاحتلال في تنفيذ المخططات الإستعمارية،والتي كان بالإمكان الإعتراض عليها قبل صدور هذا الأمر، وذلك وفق أنظمة التنظيم والبناء المعمول بها في المناطق المحتلة من خلال لجان التنظيم والبناء العسكرية وحتى في أروقة المحاكم الإسرائيلية.

إن فحوى هذا الأمر العسكري يعطي الصلاحية لكل مراقب من المراقبين ما تسمى«الإدارة المدنية» بإصدار تعليمات لإزالة أي مبنى جديد ومن ضمنها المباني قيد الإنشاء، بحيث أن وفقاًلإحصائيات دولة الاحتلال فإن المناطق المصنفة (ج)،







يسكنها قرابة ٢٠٠ ألف فلسطيني في (٢٥) قرية منظمة ومئات التجمعات التي تعتبرها دولة الاحتلال تجمعات غير قانونية (حسب وجهة نظر دولة الإحتلال).

عمليات الهدم خلال عام ٢٠٢٠

بلغ مجموع عمليات الهدم التي نفذتها دولة الاحتلال الاسرائيليمند مطلع العام ٢٠٢٠(٧٥٣) عملية هدم، وجراء ذلكفقد نزحت ١٥٢ أسرة فلسطينية تضم ٩١٢فرداً، في حين تأثر ما يزيد عن ٤٧٠٠أسرة، تضم ٥١٤٧ شخصاً نتيجة عمليات الهدم بشكل غير مباشر.

معظم عمليات الهدم تركزت (حوالي ٦٨ ٪) منها في ثلاث محافظات وهي : القدس (٢٤١)عملية هدم ،أي ما نسبته ٣٢٪ من مجمل عمليات الهدم، طوباس(١٢٢) عملية هدم أي ما نسبته ١٦٪ من مجمل عمليات الهدم، الخليل (١٢٣)عملية هدم أي ما نسبته ١٨٪ من مجمل عمليات الهدم. و توزعت باقي عمليات الهدم على المحافظات بيت لحم (٨٣) عملية هدم، أريحا (٦٤) عملية هدم،رام الله (٥٠) عملية هدم،نابلس (٢٠) عملية هدم،جنين(١٠) عمليات هدم، طولكرم (٧) عمليات هدم، سلفيت (٧) عمليات هدم وفي محافظة قلقيلية تم هدم منشآتين.

تعددت وتنوعت أسباب ومسوغات الهدم من وجهة نظر دولة الإحتلال في الضفة الغربية والقدس المحتلة، بحق المواطنين الفلسطينيين. ففي الضفة الغربية كانت أسباب الهدم هي:

١. البناء غير المرخص – الذريعة الأكثر شيوعاً لهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية.
٢. هدم منازل عائلة منفذي العمليات العسكرية ضد المحتل الإسرائيلي.
٣. الهدم لأسباب أمنية.
٤. وقوع المبنى المنوي هدمه في منطقة أثرية.
٥. الاعتداء على أراضي الدولة.
٦. الهدم لذرائع تتعلق بالتدريبات العسكرية.
٧. التعدي على حرمة الجدار.

أما في مدينة القدس المحتلة فإن عمليات الهدم المتواصلة للمنازل والمنشآت الفلسطينية تأتي في سياق برنامج إستراتيجي لدى دولة الإحتلال في سعيها الدؤوب لتهويد القدس وتغيير معالم المدينة المقدسة والواقع الإجتماعي والديمغرافي لها، وتشويه إرثها التاريخي والمعماري الإسلامي والمسيحي ليتلائم مع التوجهات الإحتلالية والتلمودية في سياق المشروع الإستعماري الإحلالي والعنصري الموجه ضد المقدسيين بشكل خاص.

إن عمليات الهدم في مدينة القدس المحتلة وضواحيها تعدت عمليات الهدم الفردية ليصبح هدماً جماعياً كلياً لمبانٍ ومنشآت تحتوي على العديد من الشقق والمنازل السكنية، وإن ما حدث في واد الحمص من هدم جماعي للعديد من البنايات السكنية الواقعة في المناطق المصنفة "أ" والمرخصة مسبقا من قبل الجهات المعنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، جاء بحجة وذرائع أمنية مزعومة وقربها من جدار الفصل العنصري (التعدي على حرمة الجدار).

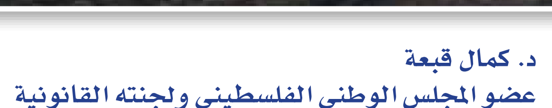
أيضا ما يحصل في كافة ضواحي وبلدات القدس في سلوان وصور باهر وغيرها من المناطق، لا يدع مجالا للشك إستهداف دولة الإحتلال للوجود الفلسطيني في مدينة القدس، حتى باتت سياسة الهدم التي تمارسها دولة الإحتلال في المدينة المقدسة تعبر عن أقصى درجات العنصرية والإرهاب التي ترتقي لمستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ناهيك عن الخسائر المادية والأضرار المعنوية والنفسية على المواطنين المنكوبين، لا سيما من خلال عمليات الهدم الذاتي التي تلزم أصحاب المنازل والعقارات بهدم منازلهم بأيديهم تجنباً للغرامات الباهظة التي يفرضها الإحتلال لقاء قيامه بعمليات الهدم.

اتخذت ما تسمى بمحكمة العدل الإسرائيلية العليا قراراًقلصت فيه دور المحاكم الإسرائيليّة في معارضة هدم جيش الاحتلال للمباني غير المرخصة في المناطق التي يصنفها الإحتلال(ج) بالضفة الغربيّة المحتلة. وتحديد مدة ٩٦ ساعة من صدور الأمر لتنفيذ الهدم.وادّعى ثلاثةٌ مما يسمون بقضاة محكمة العدل العليا أن القرار : "لا يميّز بين البناء الفلسطيني أو الإسرائيلي غير المرخّص، رغم أن المنطقة التي اختارها ليبرمان، بصفته وزيرًا للدفاع حينها، لاختبار القانون، هي مبان فلسطينيّة مهدّدة بالهدم، أكثر من مباني المستوطنين.

تعددت أنواع هدم المنازل والمنشآت عام ٢٠٢٠ التي تضمنت: المنازل المسكونة وقيد الانشاء، والجدران الاستنادية، والبيوت المتنقلة (الكرافانات) والبركسات التجارية والصناعية، والخيم والسقايف السكنية، والمنشآت الزراعية من تجريف أراضٍ واقتلاع أشجار وهدم بركسات وخيم وآبار مياه.

أما المناطق المستهدفة بالهدم والتهجير، مثل مسافر يطا جنوب مدينة الخليل والأغوار الشمالية في محافظة طوباس، فقد كان الهدم يتكرر لعدة مرات بالعام. وزيادة في الإمعان بتعذيب سكان هذه المنطقة وزيادة أمد معاناتهم، صادرت قوات الاحتلال حتى ما تم هدمه، كي لا يستفيد المواطنون حتى مما تبقى من الردم والدمار الذي خلفه الاحتلال. كما وتمتد قرارات المصادرة إلى معدات البنية التحتية التي تستخدمها الشركات الفلسطينية مثل شركات الكهرباء والماء والاتصالات وغير ذلك.

«صفقة القرن» إلى أرشيف التاريخ



د. كمال قبعة
عضو المجلس الوطني الفلسطيني ولجنته القانونية

وقف الشعب الفلسطيني وقيادته موقفاً موحداً ومتصدياً «لصفقة القرن»(١). وقوبلت تلك الصفقة بمواقف دولية وعربية واقليمية رافضة لها، بإعتبارها متناقضة مع الشرعية الدولية وكونها جاءت متحيزة بالكامل لصالح الاحتلال. وكانت تلك الصفقة محاولة فاشلة لتصفية القضية الفلسطينية، باسم تحقيق السلام المزعوم، وأسقطت قناع الوسيط عن أمريكا وانكشاف طغيانه في السّياسة والعلاقات الدّوليّة، ومعاداته لقواعد ومبادئ القانون الدولي وأخلاقيات العلاقات الدولية المعاصرة، من خلال سحب عضوية بلاده في منظّمات دوليّة تتبع الأمم المتّحدة كمنظّمات حقوق الإنسان، ومنظّمة الحفاظ على البيئة، ومحكمة الجنايات الدّوليّة، وغيرها. كما ألغى اتّفاقيات دوليّة وقّعتها الإدارات الأمريكيّة السّابقة، ومنها الاتّفاق النووي مع إيران وما تبعها من حصار جائر على إيران، ومعاهدة الحدّ من الصّواريخ متوسّطة المدى مع روسيا، والاتفاقات التّجاريّة مع الصّين، وغيرها، عدا عن فرضه إتاوات على بعض الدّول ومنها دول عربيّة.

وقد أثمر الصمود الفلسطيني والتآزر الدولي ضد تلك الصفقة، أنها أصبحت آفلة ومندحرة بل وسقطت وأحيلت إلى أرشيف التاريخ، بعدما أصبح واضعوها ما بين رئيس وإدارة ساقطة في إنتخابات، وبين رئيس وزراء بإنتظاره المحاكمة والسجن. وتبدو ملامح السياسة الخارجية للرئيس بايدن قد إختزلها في تصريح له، أشار فيه إلى أن أمريكا لا ترغب في الانفراد بقيادة العالم، وإتخاذ قرارات دون التشاور مع الدول والحلفاء، وأن على الولايات المتحدة أن تتشارك مع الدول الكبرى في عدد من الملفات الحيوية، والعودة إلى إتفاقيات تنكر لها ترامب مثل إتفاقية المناخ وغيرها، وحاول الهيمنة على الدول ومنظومة العلاقات الدولية، وجلب الكثير من الأضرار التي زعزعت مكانة الولايات المتحدة في العالم.

وقد ترجم وزير الخارجية الأمريكي المقبل أنتوني بلينكن، شعار بايدين بالقول: إن بلاده لا يمكنها معالجة مشكلات العالم منفردة، وإنها بحاجة إلى التعاون والشراكة مع الدول. أما السفيرة الأميركية المقبلة لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد، فقد قالت: إن تعددية الأقطاب عادت وكذلك الدبلوماسية. أما على الصعيد الفلسطيني فيكتب أحد المتابعين الإسرائيليين: "ستجعل الإدارة الجديدة الحياة صعبة على إسرائيل، في كل ما يتعلق ببسط القانون الإسرائيلي على السكان اليهود في مناطق (ج) وفي غور الأردن. وستعود المسألة الفلسطينية لتشكل شوكة في حلق المسيرة السلمية العامة في الشرق الأوسط، وسيعودون إلى الاعتقاد بأن برجي مراقبة في أعالي الجبال في الضفة الغربية سيوفران الأمن لإسرائيل»(٢).

يتبين إذاً، أن المحاولة الأمريكية الإسرائيلية لتمرير وفرض ما أسميت بصفقة القرن، قد ذهبت إلى ذمة التاريخ، جراء سقوط واضعيها، عدا عن أنها كانت مظلمة تاريخية بحق الشعب العربي الفلسطيني.



مظلمة القرن صناعة جوقة مارقة

وكان الفلسطينيون من بين أكثر الأطراف الدولية ترقباً لما ستؤول إليه سياسة الإدارة الأمريكية القادمة، نظراً لإنحياز إدارة ترامب السافر لإسرائيل. فالرئيس ترامب إنتهج سياسة خارجية تتواءم مع المصالح الإسرائيلية، إذ أنه إعترف في خطوة منفردة أواخر عام ٢٠١٧ بالقدس الموحدة بشطريها الشرقي والغربي كعاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، كما أنه أوقف المساعدات الأمريكية للفلسطينيين، بالإضافة إلى إعلانه لما سماها ب «صفقة القرن» و «إتفاق إبراهيم»، التي تقوم على دعم أمريكي لإسرائيل لضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية، وضم الكتل الإستيطانية والأغوار الفلسطينية كذلك إلى السيادة الإسرائيلية. وقد إنحاز ترامب إلى المصالح الإسرائيلية بقوة، وأحاط نفسه بمؤيدي إسرائيل مثل صهره غاريد كوشنر والسفير الأمريكي في القدس ديفيد فريدمان، الذي أكد أكثر من مرة «أحقية» إسرائيل في ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية، ودعا إلى التشاور مع واشنطن من أجل تطبيق سياسة الضم. ويعتبر ترامب أسوأ رئيس أميركي بالنسبة للفلسطينيين، بعدما إتخذ نحو ٤٨ قراراً ضدهم، كان أشدها وقعاً بدايةً، الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها، وإعتبار «صفقة القرن»- وهي خطة ترامب وصهره جاريد كوشنر لتصفية القضية الفلسطينية- المرجع لأي حلّ لهذه القضية. ويتضمن ذلك كلّه خطة ضمّ أكثر من ٣٠ ٪ من أراضي الضفة الغربية المحتلة، وعدم الاعتراف بحلّ الدولتين.

وبذلك، فإن الولايات المتحدة الأميركية تبدو وكأنها هي الوريث للاستعمار القديم الذي تزعمته بريطانيا، وتستكمل من خلال خطة ترامب وعد بلفور الذي وضع الأساس للمشروع الصهيوني الكولونيالي على أرض فلسطين، لشرعنة الاستيطان الاستعماري الإستيطاني الذي يقوم على إحلال المستوطنين الأوروبيين محل سكان البلاد الأصليين. ويبدو أن ذات الأيديولوجيا الدينية المسيانية نفسها التي كانت بالنسبة لبريطانيا في الكنيسة الإنجليكانية، والتي بدأت أيديولوجيا منذ منتصف القرن التاسع عشر، هي التي دفعت بريطانيا إلى إصدار وعد بلفور، وهي ذاتها الأيديولوجيا التي أدت بترامب وجوقته، بأن يصدروا صفقة القرن. ومثلما شكل الإنجليكانيون عاملا مهمًا في صياغة وعد بلفور، يشكل الإنجيليون اليوم عاملا مهمًا في صياغة صفقة القرن.

وتربط تلك الرؤية الدينية بمجيء المسيح، الذي سيحمل الخلاص للعالم بوجود أكبر عدد من اليهود في فلسطين، ليأتي ويقنعهم أنه ابن الله ويؤمنوا به بعكس ما حدث مع المسيح الأول؛ وهي عكس الديانة اليهودية التي تؤمن بأن المسيح هو من سيعيد اليهود إلى فلسطين؟! وذهب أحد الكتاب الإسرائيليين إلى القول بأن "القوة المهمة الحقيقية في اليمين الإسرائيلي (..) هي اليمين المتدين، الذي يخلق ويروج فكرة الضم المدمر، وأفكاراً قانونية وإقتصادية محافظة ومتطرفة يستوردها من الولايات المتحدة" (٣). وتنتشر الأفكار اليمينية المتطرفة ككتابات نافا درومي، الذي وصف تأثيرها كاتب آخر : " تتصرف إسرائيل على ضوء قيم درومي، أكثر مما تتصرف على ضوء قيم أخرى.

لذلك، من الأفضل تسمية المولود بإسمه فاشية (..و) درومي ليست إشارة هامشية على الخارطة" (٤). ودرومي تكتب مثلاً بأنه "لا يوجد أي عدل في مطالبة الفلسطينيين بملكية البلاد. شعب بلا أرض جاء إلى أرض بلا شعب" ، وتستطرد : " لا يوجد لهم وعد إلهي، وفي التوراة لم يذكر أي شيء عن حقهم. لذلك، هذا الحق غير قائم. القصص في التوراة تعطي حقوقاً عقارية أكثر من أي كوشان عثماني. ببساطة: الفلسطينيون ليسوا يهوداً، لذلك لا توجد لهم أي حقوق" (٥). ولعل عنوان إحدى المقالات الموزونة من قبل كاتب إسرائيلي(٦) ما يختصر القول، والذي جاء نصاً: " صفقة ترامب تستند إلى التوراة وليس إلى الإتفاقيات الدولية"؟! وهناك أدلة عديدة على ذلك في نصوص الخطة، فهي أي الخطة تعتبر تخصيص بعض الجيوب/ البانتوستات للفلسطينيين بأنه " سيساهم في نقل مساحة كبيرة من قبل دولة إسرائيل – مساحة تطرح إسرائيل حولها دعاوى قانونية وتاريخية سارية المفعول والتي هي جزء من أراضي وطن الأجداد للدولة اليهودية – الأمر الذي يجب أن نعتبره تنازلاً كبيراً من جانب إسرائيل" . هذا اعتراف مطلق بالادعاء التوراتي كقاعدة لتسوية سياسية، دون التطرق مطلقا لمسألة الحقوق التاريخية للفلسطينيين؟!

ويرى أيهود أولمرت أن "صفقة القرن التي أعلنها ترامب، ليست أساسا للمفاوضات، وليست وصفة لتسوية تاريخية، وليست مسارا يؤدي إلى مفاوضات تضع الأساسات لحياة جيرة بين دولة اليهود وبين الدولة الفلسطينية، بل هي خطة للضم من طرف واحد: ستبكي إسرائيل في المستقبل» (٧).

والحقيقة أن صفقة القرن، هي مشروع إسرائيلي توسعي وضعه وصاغه نتنياهو، وإنتحلت صفة إصداره الجوقة الصهيوأمريكية في البيت الأبيض الأمريكي؛ أو كما يكتب أحد الصحفيين الإسرائيليين، "هذه صفقة بين رون ديرمر، السفير في واشنطن، وجارد كوشنير، صهر ترامب والمسؤول عن ملف الشرق الأوسط في البيت الأبيض، ولا يوجد فيها طرف ثالث" (٨). وفي هذا السياق، يكشف نتنياهو عن أنه "منذ ثلاث سنوات، كنت أتحدث مع الرئيس ترامب وفريقه، حول أهم احتياجاتنا الأمنية والوطنية التي يجب تضمينها في أي تسوية سياسية (و..) لقد وجدت أذناً صاغية في البيت الأبيض لهذه الاحتياجات» (٩).

مبادئ وقواعد قانونية دولية ناظمة وحامية للحقوق الوطنية

وإن كانت تلك الأطماع التي أصبغ عليها نتنياهو بأنها « أهم احتياجاتنا الأمنية والوطنية»، إلا أن لمحكمة العدل الدولية حكماً إستشارياً مغايراً. ففي قرارها بشأن جدار الفصل العنصري نشرت رأياً إستشارياً حول قضية قانونية الجدار في الضفة الفلسطينية المحتلة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، تلبية لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣، للإجابة عن التساؤل المقدم إليها من الجمعية العامة في القرار ES-١٠/١٤. وقررت المحكمة في الفقرة ٧٨/ من نص القرار بأن "جميع الأراضي (بما فيها القدس الشرقية) تظل مناطق محتلة، وما تزال إسرائيل تحمل صفة القوة المحتلة" . وقررت المحكمة بأن العواقب القانونية للأعمال الجائرة التي تترتب على إشادة ذلك الجدار على الصعيد الدولي، فيما يتعلق بالدول الأخرى (الفقرة ١٥٢) تتمثل في:

«التعهدات التي انتهكتها إسرائيل، تتضمن تعهدات دولية معنية من النوع الذي يلتزم به المجتمع الدولي ككل(الفقرة ١٥٣) .... ينبغي مراعاتها من قبل جميع الدول سواء صادقت على الاتفاقيات التي تحتوي عليها أم لم تصادق، لأنها تشكل مبادئ في القانون العرفي الدولي لا يجوز انتهاكها(..) أي أنها ملزمة للمجتمع الدولي ككل. (الفقرة ١٥٥)

« ترى المحكمة (الفقرة ١٥٧) أن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناشئ(..) وتعد هذه الدول ملزمة بعدم تقديم العون أو المساعدة للمحافظة على الوضع الناشئ عن بناء الجدار، (و) العمل على إزالة أية عائق يحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير (و) ضمان امتثال إسرائيل للقانون الدولي «.

وعلى الرغم من الوضوح الجلي لهذه الأحكام، تنكرت إسرائيل بإعتبارها السلطة القائمة بالإحتلال لها وتبعتها في ذلك إدارة ترامب الأمريكية، وأبرمتا ما أطلق عليها ب" صفقة القرن" التي تنتهك بشكل سافر وجسيم كل الأحكام التي تضمنها القرار الإفتائي لمحكمة العدل الدولية. ولعل هزيمة ترامب ومأزق نتنياهو، سيعيد وبالضرورة للقضية الفلسطينية أساسها القانوني الدولي الناظم بشأن الإحتلال الإسرائيلي، والذي حاول هؤلاء شطبه والتنكر له. ويتضمن ذلك الأساس، مبادئ وقواعد وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية الشارعة وقرارات الأمم المتحدة.

وينص القانون الدولي على قواعد وأحكام ناظمة تحدد إلتزامات الدول الأطراف كطرف ثالث، تجاه أية إنتهاكات للقواعد الآمرة للقانون الدولي بما في ذلك الحق في تقرير المصير. فعلى سبيل المثال تنص المادة ٤١ من مسودة مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، أن على الدول منفردة ملزمة بعدم الإعتراف بأي عمل غير قانوني وعدم شرعنته، وعدم تقديم المساعدة أو المعونة للحفاظ على هذا الوضع غير القانوني والتعاون لوضع نهاية لهذا الوضع.

وبالإضافة إلى تلك النصوص التي تجرم الحماية الأمريكية للإحتلال الإسرائيلي، ينص القانون الدولي العرفي على قواعد وأحكام بشأن حماية وضمان حماية حق الشعوب والدول في السيادة الكاملة على مصادرها الطبيعية، وهذا في حد ذاته يضمن حق الشعب الفلسطيني في السيادة على المصادر الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما تنص على ذلك أيضًا العديد من قرارات الأمم المتحدة. ويضمن هذا الحق للفلسطينيين الحرية المطلقة لاستخدام مصادرهم الطبيعية والاستفادة منها والسيطرة عليها، كما أنه ينسجم مع الحظر المفروض على إسرائيل بوصفها قوة احتلال بموجب قوانين الاحتلال الحربي، ويمنعها من إستغلال الأرض التي تحتلها بهدف تعزيز مصالحها الاقتصادية.

وينظم القانون الدولي العرفي والمعاهدات الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧، إلتزامات إسرائيل تجاه حقوق الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بقضايا العلاقات الثنائية، كما يورد حقوقنا القائمة بهذا الشأن والواجبات التي يتعين على إسرائيل الوفاء بها.

الصفقة الآفلة إنتهاك وقرصنة للحقوق الوطنية

لعل أهم ما سيترتب على نتائج الإنتخابات الأمريكية، إنكفاء وأفول بل وشطب إعلان ترامب عن خطته «للسلام» بين إسرائيل والفلسطينيين، والمعروفة إعلاميا باسم «صفقة القرن» الصادر بتاريخ ٢٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠. وقد إحتوت تلك الصفقة على مجموعة من البنود التي جاءت في ١٨١ صفحة، وتناولت مختلف القضايا: من الحدود، مرورا بحق العودة، والقدس، ووصولاً إلى شكل الاقتصاد الفلسطيني. وتظهر أية قراءة قانونية لتلك الخطة وفق أحكام القانون الدولي، أنها تتجاوز بل وتتنكر وتنتهك مبادئ القانون

الدولي، كونها ترتكز على مبدأ إكتساب أراضي الغير بالقوة، وتسويغ غير قانوني لسياسة فرض الأمر الواقع الذي ترتب عن الإحتلال غير الشرعي، وعدم الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وإرتكاب إنتهاكات جسيمة لأحكام القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي، والقانون العرفي الدولي. كما تحتوي تلك الخطة على نصوص مخالفة لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن، ومحكمة العدل الدولية، وغير ذلك من قرارات المؤسسات التي حفظت للشعب الفلسطيني حقوقه بحدها الأدنى وقررت حقه في تقرير مصيره.

ويمثل الإعلان عن الصفقة وبتلك الطريقة الاستعراضية الأحادية من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، بعيدا عن الأطراف ذات العلاقة بالصراع في المنطقة، ودون الاعتبار للاتفاقات القائمة والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، انقلابا ليس فقط على القانون الدولي، بل ويمثل انقلابا في السياسة الدولية وإدارة الصراعات الدولية. وبذلك، فإن الإعلان قد ولد ميتاً لأنه تضمن نقاطا قضت على قرارات دولية ومشاريع حلول تعد بالعشرات، والأخطر في أنه يشكل تحديا للشرعية الدولية التي وضعت للقضية الفلسطينية وحل الدولتين مسارات واضحة، رغم عدم الالتزام بها واقعياً من قبل الطرفين أصحاب الإعلان.

وتمثلت خطورة إعلان ترامب- نتنياهو، أنه استهدف تصفية القضية الفلسطينية وفي أحسن الأحوال تقزيمها، وشطب مئات من مشاريع الحلول وعددا مماثلا من القرارات الصادرة عن منظمات دولية وإقليمية. وبذلك فإن ما أقدمت عليه الولايات المتحدة وسلطات الاحتلال الإسرائيلي، بالإعلان عن هذه الصفقة من طرف واحد وبدون الاستناد لأي مرجعيات قانونية دولية، وتجاهل قرارات الشرعية الدولية، يضعهما في مواجهة مع مبادئ القانون الدولي الناظمة لعلاقات الدول وإدارة الصراعات. وهكذا فإن الرفض الدولي لهذه الصفقة وإسقاطها وفقاً وإستناداً للقانون الدولي، يشكل وبالضرورة حمايةً للنظام الدولي والاستقرار في المنطقة بل والعالم بأسره.

فقد نصت الصفقة بشكل واضح على شرعنة الاستيطان، في حين أنها تغافلت عن نص ومضمون المادة (٨/ب/٨) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولي الصادر عام ١٩٨٨، القاضي بأن "قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها" تعتبر جريمة حرب تجرِّمها المحكمة الجنائية الدولية. وفي حين حظرت أحكام القانون الدولي الضم، حيث حظر ميثاق الأمم المتحدة "التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة".

وحمل الرئيس محمود عباس إلى الأمم المتحدة في نيويورك الأسبوع الحالي في النصف الأول من شباط ٢٠٢٠، الوثيقة التي أعدتها منظمة التحرير الفلسطينية والتي تتحدث عن ٣٠٠ خرق وإنتهاك للقانون الدولي، تضمنتها خطة ما تسمى ب "صفقة القرن". وتؤكد الوثيقة أنه "يتضح بأن هذه الخطة تهدف من خلال مخالفة أحكام القانون الدولي والشرعية الدولية، إلى تدمير منظومة الأمم المتحدة ومنظومة الدول القائمة على احترام القانون الدولي، وتشريع مخالفات القانون ومنظومة القرارات الصادرة عن أعضاء الأمم المتحدة".

ولعل التدقيق القانوني بصفقة القرن، يظهر أنها لا تمثّل لا اتّفاقا ولا معاهدة دوليّة وليست لها أي أسس قانونيّة دوليّة. فهي مجرّد خطة أو رؤية أو إعلان، ليس له أيّة طبيعة قانونية، ولا ينشئ أي آثار قانونية. وهي مجرد "خطّة" تمّت صياغتها من جانب واحد، ولم تصدر عن دول: ففي الولايات المتحدة الأمريكيّة لم يتمّ التصديق عليها في مجلس الشيوخ، ولم تمر بالمسار القانوني الداخلي أو الدستوري؛ وكذلك الأمر بالنسبة لإسرائيل فهي لم تمر بالمسار القانوني في الكنيست الإسرائيلي ولا في مجلس وزراء الكيان الصهيوني. ويبدو أن الصفقة قد أصبحت ليس في مهب الرياح بل وجزء من ماضي الإدارة الأمريكية الآفلة لا محالة.

والدليل على ذلك، عدم ذكر الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين في تصريحات بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠، تلك الصفقة الموؤدة بقوله: "يمكننا التحدث عن دولتين لشعبين" أو "دولة واحدة لكلا الشعبين" أو "اتحاد" أو "كونفدرالية"، لكن علينا أولاً بناء الثقة، وأضاف "حاولت أن أقول هذا لكل رئيس أميركي، علينا أن نجد طريقة لبناء الثقة".

ولعل في الوثيقة التي تلقتها القيادة الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/ ٢٠٢٠ ما يشير إلى أن تلك الصفقة الموؤدة قد تم دفنها تماماً، فقد اعلن رئيس هيئة الشؤون المدنية "إنه على ضوء الاتصالات الدولية التي قام بها الرئيس محمود عباس بشأن التزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة معها، وإستناداً إلى ما وردنا من رسائل رسمية مكتوبة وشفوية بما يؤكد التزام إسرائيل بذلك، فإنه سوف يتم إعادة مسار العلاقة مع إسرائيل كما كان عليه الحال قبل ٢٠٢٠/٥/١٩".

وعود إدارة بايدن جديرة بالمتابعة

بدأت إسرائيل وبغطاء أمريكي في وضع خطة الضم موضع التنفيذ التي تضمنتها تلك الصفقة، ما أدى بالسلطة الفلسطينية أن أوقفت في أيار/ مايو ٢٠٢٠ التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي، وإمتنعت عن إقامة أية علاقات أو إتصالات مع كل من إسرائيل والإدارة الأمريكية، وحتى الإمتناع عن تسلم أموال المقاصة، رداً على خطة الضم الإسرائيلية التي تهدف إلى ضم أكثر من ١٣٠ مستوطنة قائمة في الضفة الغربية المحتلة، وغور الأردن الممتد بين بحيرة طبريا والبحر الميت. وتستميت إسرائيل في تسريع هذه العملية في أقرب الآجال، وخاصة في ما تبقى من المرحلة الإنتقالية لإنتقال الحكم من ترامب إلى بايدن.

وبذلك، فلا ضير من التعويل والرهان على خسارة ترامب وفوز جو بادين في الانتخابات الأميركية؛ فبايدن مختلف عن ترامب، على الرغم من أن موقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة واضح تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كونه سيعود إلى سياسة إدارة الصراع، بحثه إسرائيل والسلطة الفلسطينية، على "اتخاذ خطوات لإبقاء احتمالية التوصل إلى نتيجة تفاوضية، بشأن إقامة دولتين على قيد الحياة" - كما تنص سياسته، و"تجنب إجراءات مثل الضم الأحادي للأراضي والنشاط الاستيطاني". واستبعد بل وتجاهل بايدن صراحة ما تسمى ب"صفقة العصر"، وأعاد التأكيد بأنه مع خيار حل الدولتين؛ الأمر الذي يعني إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف بناء المستوطنات على الأراضي المعترف بها كفلسطينية بموجب قرارات الأمم المتحدة، والاعتراف النهائي بالنصف الشرقي لمدينة القدس كعاصمة دولة فلسطينية ذات السيادة، ودفع عملية السلام بمرجعية واضحة وجدول زمني، نحو تحقيق حل الدولتين المعتمد دوليًا.

ويبدو التفاؤل بوعود الرئيس الجديد جو بايدن مشروعاً وواقعياً، بعدما تبين أن بايدن يتجاهل صفقة ترامب نتنياهو، في برنامجه الإنتخابي المعلن في أغسطس/ آب الماضي بنصه على: التزامه "حل الدولتين"، ومعارضته أي خطوات أحادية من أي جانب تقوّض هذا الحل، وكذلك مخالفتهُ التوسعَ الاستيطاني وضمّ "إسرائيل" أراضي فلسطينية، وإعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن. وأعلن نيته إعادة المساهمة المالية الأميركية لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (أونروا)، وإعادة تمويل مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في فلسطين وتقديم مساعدات لمستشفيات القدس؛ ويُشار إلى أن الإدارة الأمريكية قررت وقف كافة مشاريع الوكالة المذكورة في الأراضي الفلسطينية منذ مطلع عام ٢٠١٩، بعد أن كانت تعمل في الأراضي الفلسطينية منذ العام ١٩٩٤، وتشرف على مشاريع إغاثية وتنموية تُقدَّر قيمتها بنحو ٢١٥ مليون دولار سنوياً. يعني هذا كله، أن بايدن سيلغي قرارات ترامب التي استهدفت الشعب الفلسطيني، إرضاءً لصهره كوشنير ومقربيه اليهود الأمريكان والإفنغليين، في استخفاف عميق بالفلسطينيين وبمطالبهم العادلة بالتحرر من الاحتلال الإسرائيلي. وبايدن في البيت الأبيض، سيعمل بطريقة دبلوماسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الأمر الذي سيكسب المزيد من الوقت للقضية الفلسطينية. وبالرغم من مواقفه الداعمة لإسرائيل إلا أنه سيمثل حلا أفضل للفلسطينيين، وبهذا فلا بأس من استقبال يد ممدودة من إدارة بايدن بيد فلسطينية تجاهها؛ على أنه لاّ يجب أنّ يغيب عن الذهن والتذكير أن الرئيس أوباما أعلن في الأسابيع الأولى لرئاسته في العام ٢٠١٠، بمواقف متقدّمة في هذا الشأن، ثم إنكفأ وحده، بعد أن أدرك حجم الضغوط، وأيقن أن عليه أن يتجنب خوض معركة لا نتائج ترجى منها.

نحو آليات تحقيق محفظة الحقوق الوطنية

استهدفت «صفقة العصر» شطب محفظة الحقوق الوطنية الفلسطينية التي إعترفت بها دول المنظومة الدولية، عبر القرارات الدولية المعاقبة من قبل الأمم المتحدة، والتي تحدد بوضوح مجموعة المبادئ التي يتوجب حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أسسها. وتعتبر تلك القرارات المتعاقبة بمثابة محفظة الحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة وغير القابلة للتصرف، وأبرز تلك الحقوق: حق إقامة دولته الوطنية المستقلة (القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧)؛حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم أو الحق في تعويض عادل (قرار الجمعية العامة ١٩٤ (١٩٤٨)؛ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير (القرار ١٣٩/٧٤ المؤرخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٩) ؛ التزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة خلال حرب يونيو ١٩٦٧ (قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)؛ تسمية غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية بأنها «أراض فلسطينية محتلة» (قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)؛ عدم شرعية ضم القدس الشرقية (القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)؛ وعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية (قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) و٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وعليه، فإن من واجب المنظومة الدولية دولاً ومنظمات دولية وإقليمية،بذل الجهود كافة لمساندة المطالب الفلسطينية المستندة إلى القانون الولي وقرارات الشرعية الدولية، وبذل كل ما يمكنها من أجل حماية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٦٧ في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، الذي يرقي مرتبة فلسطين من كيان غير عضو إلى دولة غير عضو، والعمل على أن تعترف الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن؛ والتمسك بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الإستثنائية الطارئة رقم A/ES-10/L.22 ديسمبر ٢٠١٧، الذي اعتبر الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل بأنه باطل ولاغ، والعمل على توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفقا لقرار الجمعية العامة رقم A/Es-10/L.23 بتاريخ ١١ حزيران ٢٠١٨، واتفاقيات جنيف ذات لصلة؛ من أجل إحباط الصفقة، وتفعيل آليات القانون الدولي ذات الصلة بغية تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، بما يضمن حق تقرير المصير وعودة اللاجئين وإزالة الإحتلال وتجسيد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وبسط السيادة الوطنية الناجزة.



ويوفر قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦، وسيلة لتفعيل الإلتزام بعدم الإعتراف بالإجراءات الإستيطانية الإسرائيلية، من خلال مطالبة الدول ب "التمييز في تعاملاتها ذات الصلة بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧" . ومن أجل الإمتثال لهذا الإلتزامات يتوجب على الدول: التمسك بالقرارات المتخذة من قبل الأمم المتحدة، والتي تتعلق بموضوع الاستيطان الصهيوني في الأرض الفلسطينية، وخاصة القرارات المتعاقبة ٤٤٦، ٤٥٢، ٤٦٥، ٤٧٦، ٤٧٨ وصولا إلى القرار الأخير ٢٣٣٤؛ الإعتراف بالفرق بين الأراضي الإسرائيلية والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ في التعاملات الرسمية، من خلال الإمتناع عن عقد اجتماعات رسمية مع المسؤولين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وإدراج البنود الإقليمية في الإتفاقيات مع إسرائيل وإقصاء المشروع الإستيطاني الإسرائيلي منها؛ ودعم إصدار قاعدة البيانات الخاصة بالأعمال التجارية المشاركة في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣١/٣٦(٢٠١٦).

وكانت محفظة الحقوق الفلسطينية الثابتة وغير القابلة للتصرف هذه، محط إعادة تأكيد من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في كلمته(١٠) التي ألقاها نيابة عنه مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة، في الأول من كانون أول/ ديسمبر ٢٠٢٠، خلال احتفال نظمته لجنة الأمم المتحدة المعنية



بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد أعاد الرئيس التأكيد على أننا: "بقينا متمسكين بحقوقنا، وملتزمين بالقانون الدولي، ومطالبين بإحترامه وتطبيقه في فلسطين، مدركين أن القانون الدولي، مهما طال الزمن أو قصر، هو حجر الأساس للمنظومة الدولية الذي يجب التمسك والالتزام به".

وحتى لا يبقى هذا الموقف مجرداً، قام الرئيس بتذكير المجتمع الدولي بأن القيادة الفلسطينية: "قدمنا مبادرتنا للسلام في فبراير ٢٠١٨ أمام مجلس الأمن، والتي طالبنا فيها بعقد مؤتمر دولي، وتشكيل آلية دولية متعددة الأطراف كالرباعية الدولية، لتساعد الجانبين في المفاوضات لحل جميع قضايا الوضع الدائم، وتوفير الضمانات لتنفيذ ما يتفق عليه ضمن فترة زمنية محددة، لتحقيق سلام عادل وشامل وفقاً لمرجعيات الشرعية الدولية".

وأضاف: "أجدد دعوتي للأمين العام للأمم المتحدة بالبدء، وبالتعاون مع الرباعية الدولية ومجلس الأمن، في ترتيبات عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، وبمشاركة الأطراف المعنية كافة ابتداء من مطلع العام القادم، بهدف الانخراط في عملية سلام حقيقية على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام، وبما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال ونيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله في دولته بعاصمتها القدس الشرقية على حدود العام ١٩٦٧، وحل قضايا الوضع النهائي كافة. كما أنتهز هذه الفرصة لتحية جميع الدول التي أعلنت دعمها للمؤتمر الدولي، بما في ذلك شبه الإجماع الذي عبر عنه أعضاء مجلس الأمن خلال الاجتماع الذي عقد تحت الرئاسة الروسية في شهر أكتوبر».

المراجع

(١) د. كمال قبعه، مظلمة القرن والقانون الدولي، مجلة المجلس، العدد ٦٢، آذار- مارس ٢٠٢٠، ص ٥٩- ٦٣.

(٢) عوديد تيرا، ستتوقف الإنجازات الإسرائيلية الأخيرة في ظل بايدين، معاريف/ الأيام ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠.

(٣) رامي هود، اليمين الإسرائيلي: من إستيطان القلوب إلى إستيطان البيت الأبيض! هآرتس/ الأيام ٢١ شباط/ فبراير ٢٠٢٠.

(٤) جدعون ليفي، فاشية منفلتة العقال، هآرتس/الأيام ٢١ شباط/ فبراير ٢٠٢٠.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) تسفي برئيل، صفقة ترامب تستند إلى التوراة وليس إلى الإتفاقيات الدولية! هآرتس/ الأيام ١ شباط/ فبراير ٢٠٢٠.

(٧) إيهود أولمرت، صفقة ترامب خطة للضم من طرف واحد: ستبكي إسرائيل في المستقبل، معاريف/ الأيام ١ شباط/ فبراير ٢٠٢٠.

(٨) ناحوم برنياع، الآثار السياسية المترتبة على إعلان صفقة القرن، يديعوت/ الأيام ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠.

(٩) موقع عرب ٤٨، بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠.

(١٠) وكالة وفا، بتاريخ الأول من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠.

المصالحة الفلسطينية

بين الاجواء الايجابية والخطوات الجدية المطلوبة

بقلم : وليد العوض

ضو المجلس الوطني الفلسطيني

على مدار أربعة شهور عاش الشعب الفلسطيني فسحة من التفاؤل متعلقاً بحبال من الامل المنبعث من سلسلة الاتصالات واللقاءات التي انطلقت أملاً في تحقيق النجاح بإنهاء الانقسام المدمر واتمام المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية باعتبارها الخيار الذي لا بد منه لمواجهة المخاطر والتحديات الجمة التي تواجه القضية الفلسطينية ،مرحلة التفاؤل هذه بدأت في الثاني من تموز الماضي عبر المؤتمر الصحفي الذي عقد بين رام الله وبيروت بمشاركة الاخوين جبريل الرجوب أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح والاخ صالح العاروري نائب رئيس حركة حماس ،وما حمله هذا المؤتمر من روح ايجابية ومؤشرات سياسية هامة تركزت في التأكيد على الموقف الفلسطيني الموحد الرافض لخطة ترامب - نتنياهو وضرورة التصدي لإجراءات الضم التي كانت حكومة الثنائي نتنياهو- غانتس قد اعتبرته أحد أهم ركائز تشكيلها، وكذلك التأكيد على رفض مسار التطبيع الذي بدأته الامارات، ومن ثم البحرين والسودان هذه المسار الذي بدأ كمؤشر واضح على حالة التردي والانهيار الذي وصل له النظام الرسمي العربي .

كما وركز المؤتمر في حينه على التأكيد على دور منظمة التحرير الفلسطينية و رفض كل محاولات التشكيك والمساس بمكانتها كممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبالتالي اغلاق كل الابواب التي راهنت اولاً باستمرار العزف على أوتار الانقسام والنفاذ عبر شقوقه لخلق التباس أمام الرأي العام بامكانية قبول أي من الاطراف على الساحة الفلسطينية للتعامل مع صفقة القرن بأي شكل من الاشكال وبهذا الموقف الموحد الذي ركز على تلك المسارات يكون الباب قد أوصد أمام الصفقة بكل مساراتها التي انطلقت محاورها كافة من السعي لتكريس واقع الانقسام وتحويله لانفصال دائم وجعل قطاع غزة مركزاً لحل القضية الفلسطينية وفق الرؤية

الامريكية، والقفز عن التمثيل الفلسطيني الموحد والالتفاف على منظمة التحرير وبالتالي القفز على إنجازاتها خاصة في مؤسسات الشرعية الدولية والاقليمية، وتشريع ضم أجزاء واسعة من الضفة وتحويل المتبقي من أراض إلى كانتونات معزولة، علاوة على تكريس ضم القدس واعتبارها عاصمة لدولة الاحتلال علاوة على تصفية قضية اللاجئين .

ومن زاوية أخرى فإن ما جاء في ذلك المؤتمر وعلى لسان الرجل الثاني في حركة حماس من تأكيد على دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية ورفض محاولات التشكيك بها والالتفاف على دورها بل واكثر من ذلك التأكيد على الالتفاف حول الرئيس أبو مازن والتأكيد على مكانته الشرعية ليغلق الباب ايضاً امام كل محاولات استغلال مأساة الانقسام ودغدغة المآرب الكامنة لدى البعض نحو امتطاء موجة السعي المشبوه لإيجاد مرجعية بديلة تقبل بهذا المسار التصفوي المذل .

كما ركز المؤتمر المذكور على عناصر مهمة يمكن لها أن تشكل منطلقات وركائز ومدخلاً يعزز المنحى لإنهاء الإنقسام وإخراج الوضع الفلسطيني من الحالة البائسة التي وصلت إليها بمفاعيل ومؤثرات الإنقسام وتداعياته المؤلمة ،وقد مثل التوافق على تصعيد المقاومة الشعبية لمواجهة الاحتلال والاستيطان وخطة الضم وتشكيل قيادة موحدة تتولى وضع برامجها وتضع آليات عملها بما يضمن أوسع مشاركة سياسية وشعبية تعزز من إمكانية تطورها وتصاعدها وصولاً لانتفاضة شاملة وعصيان مدني تام، كما أن ما حمله المؤتمر في حينه من استعداد الحركتين للبدء بحوار جاد بهدف الوصول لتحقيق الشراكة السياسية بكل مستوياتها بما في ذلك في منظمة التحرير وهيئاتها كافة، عزز أيضا من اتساع رقعة الأمل التي سادت وتميزت بالاندفاع السريع لتحرك الاخوين رجوب والعاروري، مما لاقى ارتياحا شعبياً واسعاً وترحيباً فصائلياً لم يعد يرى في الحوار الثنائي طريقاً للمحاصصة بل مدخلاً لإنهاء الانقسام والتخلص من آثاره الضارة مما شجع الاخوين على مواصلة الاتصالات المحفوف بالمخاوف والتوجسات الكامنة لكل منهما حول المدى الذي يمكن الوصول إليه ،مع هذا الاندفاع غير المسبوق لكنه مشوب بالحذر .

ومع ذلك فقد كان هذا المسار خاضعا لمتابعة ورقابة شعبية حذرة وقلقة بقدر كبير ارتباطاً بالتجارب السابقة التي بذلت لإنهاء الانقسام على مدار ١٣ عام، لكنها كانت تفشل قبيل وصولها للمحطة الأخيرة التي ينتظرها الشعب، وبالتوازي مع هذا القلق والترحيب الشعبي والمباركة الفصائلية الانتظاري ، كان الخطر يزداد والتحديات تكبر جراء إصرار ادارة ترامب على تكثيف جهودها لتنفيذ صفقته البائسة عبر اكثر من طريق فبعد أن فشلت مساعي الادارة الامريكية بإحداث اختراق في الموقف الفلسطيني اتجهت لتحقيق ذلك في الموقف العربي، وقد تمكنت من ذلك عبر انطلاق قطار التطبيع حيث نجحت في التوقيع على ثلاث اتفاقات مع ثلاث دول عربية في ظل صمت وصل لمرحلة القبول من جامعة الدول العربية .

والأخطر من ذلك فقد جاهرت العديد من الأصوات المؤثرة في العالم والاقليم بتلميحات لخطوات مشبوهة يجري التحضير لها باستبدال القيادة الفلسطينية والعمل وفقا لأكثر من سيناريو على اختيار أو تنصيب قيادة ما تقبل السير بهذا المسار التصفوي الخطير الذي يتساوق مع خطة ترامب بكل مساراتها ويشكل جسرا آخرا للاستمرار عبر قطار التطبيع لمختلف الدول العربية والإسلامية دون خجل.

كل هذه المخاطر والتحديات دفعت باتجاه ايجاد ديناميكية فلسطينية أكثر قوة وفعالية لمواجهة ذلك، مما فتح الطريق عملياً لعقد الاجتماع الموسع للأمناء العامين لكافة الفصائل الوطنية والإسلامية في رام الله وبيروت برئاسة الرئيس (أبو مازن) بتاريخ ٣-٩- ٢٠٢٠وقد كان لمجرد عقد هذا الاجتماع أثر كبير على المستوى الفلسطيني كما حمل رسائل هامة جددت التأكيد على وحدة الموقف الرافض لخطة ترامب نتنياهو المسماة صفقة القرن، والتأكيد على وحدة التمثيل الفلسطيني عبرمنظمة التحرير الفلسطينية واغلاق الرهان على إيجاد البدائل أضف إلى ذلك، فقد تم الاتفاق على أهمية تفعيل المقاومة الشعبية وتشكيل قيادة موحدة لها والاتفاق أيضا على تشكيل لجنة للإنقسام وأخرى لتحديد آليات الشراكة الكاملة في منظمة التحرير.

إن تلك الأجواء الإيجابية من منسوب الأمل بقرب الإنهاء ،وشجعت أيضاً على مواصلة السعي لتنفيذ ما تم الإتفاق عليه، لكن باندفاعات لم تراع على ما يبدو حسابات وحساسيات إقليمية ،كان لا بد من أخذها بعين الاعتبار دون أن تكون بالطبع قيداً على الاستمرار بالحراك الجاد نحو إنجاز المصالحة، كما تمثلت تلك الاندفاعة السريعة بإصدار البيان الأول للقيادة الموحدة للمقاومة الشعبية قبل أن يكتمل تشكيلها ووضع آليات عمل جادة تضمن ديمومتها واستمرارها، الأمر الذي أثار استهجاناً شعبياً واسعاً عاد معه منسوب الأمل بالانخفاض وتسرب القلق من انتكاسة متوقعة لهذا المسار.

ومع ذلك وفي ظل أجواء بقايا الأمل عقدت جولة من الحوار بين فتح وحماس أواخر أيلول في القنصلية الفلسطينية في اسطنبول أفضت إلى تفاهمات جوهرها الذهاب لإنهاء الانقسام عبر إجراء الانتخابات على التوالي : التشريعية ثم الرئاسية ثم المجلس الوطني ،على أن يجري ذلك وفق نظام التمثيل النسبي الكامل وبنسبة الحسم ١.٥ ٪ وأن هذه العملية التراكمية خلال ستة شهور من إصدار المرسوم الرئاسي، والتوافق على معالجة كافة الازمات من خلال حكومة توافقية بعد الانتخابات

وفي هذا المجال يمكنني القول إن الذهاب لإنهاء الانقسام عبر الانتخابات لم يكن هو الخيار الافضل، لكنه الخيار الممكن الذي لا بد منه، بعد أن فشلت كل المحاولات الأخرى لتحقيق ذلك عبر الحوار لتنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه سابقاً ٢٠١١،٢٠١٧،خاصة فيما يتعلق بتولي الحكومة الواحدة لمهامها ومسؤولياتها وتوحيد المؤسسات الادارية بين شقي الوطن، لذلك فقد جاء خيار الذهاب لإنهاء الانقسام عبر الانتخابات التي تعيد للمواطن حقه الدستوري المسلوب منذ ١٣عام، بعد أن اغلقت الابواب أمام الخيارات الاخرى كما أسلفت.

إن هذه الاجواء التي استمرت قرابة الأربعة أشهر كانت مبشرة بالأمل وباعثة على التفاؤل يعززها ديناميكية الاتصالات واستمرار اللقاءات بين الفصائل في رام الله وبيروت ودمشق ، وشملت أيضا عواصم عربية كالدوحة والقاهرة لوضعها في صورة ما جرى وطلب مساعدتها، لكن الملفت في الامر أن الأجواء الايجابية هذه لم تترافق قط مع أي خطوات جدية تحمل مؤشرات لجديد ما يجري، مما أعاد أجواء القلق لنفوس الشعب وأعاد أجواء الإحباط مجددا لتصبح سيدة المشهد، وعادت غيوم القلق لتخيم مدداً في الاجواء إلى أن جاءت ساعة الحقيقة خلال جولة الحوار منتصف نوفمبر ٢٠٢٠ بين حركتي فتح وحماس في القاهرة تلك الجولة التي شهدت العودة إلى نقطة البداية من خلال طرح وفد حركة حماس لاستدراكات جديدة عكس ما كان قد تم الاتفاق عليه في اسطنبول وغيرها فعادت للحديث مرة أخرى أن موقفها من الانتخابات يتمثل بإجراءاها رزمة واحدة (تشريعي ورئاسي ومجلس وطني) علما أنها كانت قد وافقت على أن تكون متتالية في رسالتها للدكتور حنا ناصر في الخامس في نوفمبر العام ٢٠١٩ .

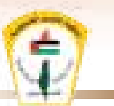
كما اشترطت مجددا أن يسبق ذلك كله، حل كل الازمات والاشكاليات القائمة وتسوية الاوضاع الإدارية لموظفيها خاصة في قطاع غزة، ورغم أهمية ذلك وضرورة الاتفاق على الية لمعالجة ما ذكر، فإن العودة عن كل ما سبق وأن تم الاتفاق عليه في رام الله وبيروت واسطنبول أعاد الأجواء مجددا إلى مربع الإحباط والتسويف مرة أخرى رغم الحديث عن بقايا أجواء إيجابية و جولات لاحقة لاستئناف الحوار، لكن ما يمكن قوله بكل موضوعية بأن مسيرة المصالحة تعرضت لانتكاسة أخرى وفي ظرف دقيق وعلى الجهود كافة أن تتضافر لإنقاذها .

هذه الانتكاسة تتزامن مع مستجدات وظروف دقيقة للغاية أهمها خسارة الرئيس الامريكي ترامب في الانتخابات الامريكية ونجاح المرشح الديمقراطي جوبايدن، إن المرحلة الانتقالية وقبل انتقال السلطة للرئيس المنتخب هي مرحلةخطرة وحذرة خاصة مع رئيس يستعد لمغادرة البيت الابيض في ٢٠-١-٢٠٢١ مهزوما، مما قد يدفعه للتهور في العديد من القرارات، إضافة لما سيحمله استلام الرئيس المنتخب جوبايدن من برنامج سياسي سيقوم بطرحه بعد الشهور الستة الأولى من حكمه على الأقل، وسيرتكز وفق العديد من المؤشرات على إعادة إحياء عملية السلام و المفاوضات وفق الآلية العقيمة التي سبق وأن تم تجربتها على مدار عقدين من الزمن .

إن عملية كهذه لا يمكن مواجهة تحدياتها عبر الحديث واستمرار التغني عن الصمود في مواجهة ترامب حتى رحيله عن البيت الأبيض بل إن ذلك يتطلب أكثر من أي وقت مضى إنهاء الانقسام وتحقيق وحدة وطنية حقيقية مستندة إلى إستراتيجية وطنية حددت معالمها في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وتبناها مؤخرا اجتماع الأمناء العامين في راماالله وبيروت ، كما أن هذا التحدي سيزداد أيضاً أمام العودة للعلاقات مع دولة الاحتلال لما قبل ١٩-٥-٢٠٢٠هذه الخطوة التي مثلت وبكل صراحة عودة عن قرارات المجلسين الوطني والمركزي وقرارات القيادة بما في ذلك بيان الأمناء العامين .

إن هذه الخطوة ورغم مما حملته من تأويلات يجب أن لا تشكل حجة وعائقا لوقف الحراك نحو إنهاء الانقسام، بل يجب أن تمثل تحدياً جديا يتطلب إغلاق ثغرة الإنقسام والاستعداد لمواجهة ما يحمله قادم الايام من مخاطر .إن الطريق الاصوب لذلك يتمثل دون مواربة أو تسويف بتنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه من تفاهمات وإبرامه من اتفاقات، هذا هو التحدي الكبير الذي تواجهه الحركة الوطنية الفلسطينية .

إنه التحدي المتمثل بسقوط ترامب ومجيء جوبايدن للبيت الابيض كما أنه تحدي عودة العلاقات مع دولة الاحتلال لما قبل ١٩-٥-٢٠٢٠مع كل ما يتطلبه ذلك من إدارة الاشتباك مع الاحتلال على مختلف المستويات ،إنها تحديات كبرى يجب أن تتحول بحرص فلسطيني إلى فرصة حقيقة لإنهاء الانقسام وإعادة الوحدة الوطنية ،إنه الطريق الوحيد لمواجهة كل المخاطر والتحديات .



المجلس: التضامن العالمي يدعم حقوقنا

قال المجلس الوطني الفلسطيني، إن إحياء يوم التضامن العالمي مع حقوق شعبنا، يؤكد مواصلة تمسك دول العالم ومناصرو الحرية، والتزامهم بحقنا في تقرير المصير وإقامة دولتنا المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس، وفقا لما أقرته المؤسسات الدولية.

وأضاف المجلس الوطني في بيان صحفي بمناسبة إحياء يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، التي تصادف في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام، تنفيذا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام١٩٧٧، إن الأمن والاستقرار والسلام لن يتحقق في المنطقة، دون أن تكون دولة فلسطين وحقوق شعبها محوره وأساسه، وأن يزول الاحتلال بكل إرهابه وعدوانه واستيطانه عن شعبنا وأرضنا.

وأوضح أنه في الوقت الذي يستحضر فيه شعبنا مرور ٧٣ عاما على قرار تقسيم فلسطين ظلما ورغما عن إرادته، إلى دولتين حسب القرار الأممي رقم (١٨١) في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧، فإنه يؤكد على الواجب القانوني والأخلاقي لدول العالم ومؤسساته، وفي مقدمتها الأمم المتحدة والأطراف التي أيدت التقسيم، تنفيذ الشق الآخر من هذا القرار بإقامة دولة فلسطين الحرة المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

وأكد أن التضامن الدولي مع شعبنا يجب أن يؤدي لإقامة دولة فلسطين، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن الدولي خاصة القرارات: (١٥١٥) لعام ٢٠٠٣، و(١٣٩٧) لعام ٢٠٠٢، و(٢٣٣٤) لعام ٢٠١٦، وإنهاء الاحتلال عن أراضي الدولة الفلسطينية، التزاما بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٧/١٩ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني عام ٢٠١٢، الاعتراف بفلسطين دولة مراقب على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

وتابع المجلس: إن قرارات الأمم المتحدة المتعاقبة التي أكدت حقوق شعبنا غير القابلة للتصرف، لا يمكن أن تلغيها أو تجهضها مجموعة مارقة، أفسدت العلاقات الدولية، وانتهكت القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

وطالب المجلس بهذه المناسبة، دول العالم كافة بالضغط على حكومة الاحتلال لوقف تنفيذ مخططاتها لضم المزيد من أرضنا خاصة في مدينة القدس المحتلة، التي تتعرض هي وأهلها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية لأخطر مشروع استعماري استيطاني، يستهدف تاريخها ومستقبلها كعاصمة أبدية لدولة فلسطين.

وشدد على أن التضامن العالمي الواسع مع حقوق شعبنا، يجب أن يقترن بإنفاذ قواعد القانون الدولي واتفاقيات جنيف الأربعة ومعاقبة المعتدي، وتوفير الحماية الدولية لشعبنا الأعزل، ووضع حد لتصاعد الاستيطان والاستيلاء على الأراضي، وهدم المنازل واعتقال الآلاف من أبناء شعبنا.

ودعا المجلس برلمانات العالم واتحاداتها، وفي مقدمتها الاتحاد البرلماني الدولي، إلى القيام بما جاء في قرار الجمعية العامة الخاص بالتضامن مع الشعب الفلسطيني، ومراسلة الأمين العام للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان العالمية، لرفع الظلم عن شعبنا، وإنهاء الاحتلال، وتمكينه من الحصول على كافة حقوقه.

ووجه التحية لشعبنا الصامد في أرضه وفي أماكن اللجوء والشتات على تضحياته المتواصلة وتمسكه بحقوقه كما حيا جميع حركات التضامن العالمي، وفي مقدمتها حركة المقاطعة العالمية (B.D.S)، مستنكرا في الوقت ذاته قرار وزير خارجية إدارة ترمب اعتبارها معادية للسامية، داعيا لمواصلة نشاطها ضد الاحتلال الذي يبقي دولة فلسطين، وشعبها آخر الدول والشعوب المستعمرة في العالم.

وختم المجلس بيانه بالتأكيد على مواصلة العمل لإنجاز الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ومواصلة دعم الرئيس محمود عباس في الحفاظ على منجزات شعبنا، ومكتسباته السياسية والوطنية، وإجراء الانتخابات كطريق لإنهاء الانقسام، وتوحيد الجهود والطاقات لتحقيق تطلعات شعبنا في الحرية والاستقلال.





المجلس: إعلان الاستقلال أساس الاعتراف العالمي بالدولة الفلسطينية

قال المجلس الوطني الفلسطيني «إن اعلان وثيقة الاستقلال عام ١٩٨٨ أسس لمرحلة الاعتراف العالمي بالدولة الفلسطينية، وعاصمتها مدينة القدس، وأن الوحدة الوطنية الفلسطينية هي الطريق الأقصر نحو دحر الاحتلال، وعودة اللاجئين، وتجسيد هذا الاستقلال الوطني، وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة».

وأضاف المجلس في بيان أصدره بهذه المناسبة، التي تصادف يوم الأحد، الموافق الخامس عشر من تشرين الثاني، ان شعبنا الفلسطيني لا يزال يستحضر بكل فخر واعتزاز الشهيد ياسر عرفات امام المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة التي عقدت بالجزائر، الذي أعلن: باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني، قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

واستحضر المجلس بهذه الذكرى تضحيات الشهداء والأسرى والجرحى من أبناء شعبنا، وتضحيات القادة الشهداء وعلى رأسهم أبو عمار وإخوته ورفاقه، الذين أناروا الدرب نحو الاستقلال، وحافظوا على الوحدة الوطنية، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

وقال المجلس: إن إعلان وثيقة الاستقلال فتح الطريق واسعاً لاعتراف دول العالم بحق شعبنا في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، حيث اعترفت في حينه نحو ١١٠ دول، وتبعها اعتراف الأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠١٢، حيث صدر قرار الجمعية العامة رقم ٦٧/١٩، حتى وصل عدد الدول التي اعترفت بدولتنا نحو ١٤١ دولة.

وأكد في بيانه، على ما جاء في وثيقة الاستقلال، بأن شعبنا لم يتوقف يوما عن الدفاع الباسل عن وطنه، ولقد كانت ثوراته وانتفاضاته المتلاحقة تجسيدا بطوليا لإرادة الاستقلال الوطني، وسيواصل شعبنا هذا النضال حتى يصبح هذا الاستقلال حقيقة ويعود اللاجئون إلى أرضهم، لا يثنيه ولا يرهبه عدوان المحتل وعنصريته.

وأعاد التأكيد على رفض شعبنا لكل المخططات والمشاريع الهادفة لتصفية قضيته الوطنية وإلغاء حقوقه المشروعة التي كفلتها قرارات الشرعية الدولية، معبرا عن ثقته بقدرة شعبنا وقيادته وعلى رأسها سيادة الرئيس محمود عباس على حماية هذه الحقوق غير القابلة للتصرف.

وجدّد المجلس دعوته بضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي ومؤسساته المسؤولية، وأن تأخذ دورها في تطبيق الشرعية الدولية، وقراراتها ذات العلاقة، والانتقال إلى مربع الأفعال لإجبار دولة الاحتلال على وقف عدوانها، وإنهاء احتلالها للشعب الفلسطيني، تحقيقا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. داعيا إلى ضرورة الاستجابة السريعة لدعوة الرئيس محمود عباس لإجراء الانتخابات العامة، حتى يتسنى لشعبنا ممارسة حقه في اختيار من يمثله، وبما يكفل الحفاظ على مؤسساته وشرعيتها، وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

وختم المجلس بيانه، بتوجيه التحية إلى أبناء شعبنا البطل على رباطهم وصمودهم في وجه الاحتلال.



المجلس ينعى أمير الكويت الشيخ الصباح

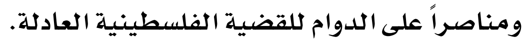




نعى المجلس الوطني الفلسطيني فقيد الأمتين العربية والإسلامية ونصير الشعب الفلسطيني الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة.

وقال المجلس الوطني في بيان النعي الذي أصدره بتاريخ ٢٩-٩-٢٠٢٠، إن الأمة العربية والشعب الفلسطيني يودعون اليوم فارسا عربيا حكيما متمسكا بعروبته وقوميته الأصيلة، والذي أفنى حياته في خدمة قضايا أمته العربية.

وأضاف إن فلسطين وشعبها وقيادتها فقدوا اليوم وفي هذا الظرف الحساس والدقيق، أميراً وفياً داعماً للحق الفلسطيني،



ومناصراً على الدوام للقضية الفلسطينية العادلة.

ودعا رئيس المجلس سليم الزعنون الله عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع مغفرته ورحمته وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يحفظ الكويت وشعبها من كل مكروه.

كما أرسل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رسالة تعزية إلى صاحب السمو الأمير نواف الأحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت بوفاة الشيخ صباح الصباح رحمه الله تعالى، أكد فيها أننا في فلسطين سنظل أوفياء لإرث هذا القائد الكبير، وسنبقى نذكر للشيخ صباح طيب الله ثراء مواقفه الثابتة والمشرفة في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، فقد كان نصيراً قوياً للقضية الفلسطينية طوال العقود الماضية وحتى اختاره الله تعالى إلى جواره راضيا مرضيا.

كما أرسل رسالة تعزية أخرى إلى رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم أعرب فيها عن أصدق مشاعر التعزية والمواساة، سائلين المولى عزّ وجلّ أن يشمله بمغفرته ورحمته وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يحفظ الكويت وشعبها من كل مكروه.

وتلقى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رسائل شكر وتقدير من سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الصباح، ومن رئيس مجلس الامة الكويتي، على رسائله السابقة.(مرفق الرسائل).



مع الخالدين

الزعنون ينعى عدداً من الأخوة المناضلين والقادة من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون عدداً من الاخوة المناضلين والقادة من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.

المجلس ينعى القائد الوطني خيري أبو الجبين

المناضل والقائد الفلسطيني الحاج خيري الدين صالح أبو الجبين «أبو نادر» الذي رحل عنا بعد حياة حافلة بالعطاء المتواصل لأجل فلسطين وشعبها.

وقال الزعنون في بيان النعي الذي أصدره بتاريخ ٢٧-١٠-٢٠٢٠: إن الراحل الكبير أبو الجبين من الأعضاء الأوائل في المجلس الوطني الفلسطيني، ومن المؤسسين في منظمة التحرير الفلسطينية ومدير أول مكتب للمنظمة في الكويت عام ١٩٦٤، وكان من المقربين للمرحوم القائد أحمد الشقيري مؤسس وأول رئيس لمنظمة التحرير.

واستحضر الزعنون الإسهامات الجليلة التي قدمها ابن يافا، فقد أسس مدارس منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت التي استوعبت آلاف الطلبة الفلسطينيين، وكانت له إسهاماته في الحركة الثقافية والحركة الرياضية، وترأس صندوق يافا الخيري في الكويت الذي عزز صمود أهالي مدينة يافا، وألف كتاباً حول سيرته الذاتية والنضالية تناول فيه تأسيس منظمة التحرير.

وتقدم الزعنون، من أسرة الفقيد وعائلته ومن آل أبو الجبين في الوطن والشتات بأصدق مشاعر التعزية والمواساة، داعيا الله عزّ وجلّ أن يتغمده بواسع رحمته ومغفرته، وأن يسكنه الفردوس الأعلى، وأن يلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان.

يذكر أن أبوالجبين ولد في مدينة يافا عام ١٩٢٤، وتوفي في دبي عن عمر ناهز ٩٦ عاماً.

و ينعى شاعر الثورة والعودة المناضل هارون هاشم رشيد

نعى المجلس الوطني الفلسطيني، المناضل الوطني الكبير، شاعر الثورة والعودة هارون هاشم رشيد الذي وافته المنية في مدينة «ميساساجا» الكندية، بعد مسيرة حياة حافلة بالنضال لأجل فلسطين.

وقال المجلس الوطني في بيان النعي الصادر عن رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٢٧-٧-٢٠٢٠: " لقد خسرت فلسطين علماً من أعلامها البارزين والمبدعين، تاركا خلفه إرثا ثقافياً وطنياً غنياً في حقول الشعر والكتابة والصحافة والتأليف، تغنى فيه بالشهداء الأبرار والمعتقلين الأبطال، وجسدت أشعاره الوطنية مأساة اللاجئين الفلسطينيين الذين عاصر نكبتهم، وفي المقابل فقد تمسك بأمل عودتهم إلى أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم».

وأشاد المجلس الوطني بالتاريخ النضالي المشرّف للراحل منذ عمله بقطاع التعليم في مسقط رأسه غزة، ورئاسته مكتب إذاعة "صوت العرب" هناك، ثم مشرفا على إعلام منظمة التحرير في القطاع خلال ١٩٦٥ -١٩٦٧، ثم رئيساً لمكتب المنظمة في القاهرة، ومندوبا لفلسطين في اللجنة الدائمة للإعلام العربي واللجنة الدائمة للشؤون المالية والإدارية بالجامعة العربية.

وتقدم المجلس الوطني من عائلة شيخ شعراء فلسطين ومن أبناء شعبنا بأصدق مشاعر التعزية والمواساة، داعيا الله العلي القدير أن يدخله واسع جنانه وأن يلهم ذويه عظيم الصبر والسلوان.

و ينعى المناضل الوطني الكبير حكم بلعاوي

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، المناضل الوطني الكبير والعضو السابق في المجلس حكم بلعاوي، الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى بعد حياة طويلة من العطاء لفلسطين.

وأشاد الزعنون في تصريح صحفي أصدره بتاريخ ٢٨-١١-٢٠٢٠، بإسهامات الفقيد الكبير في خدمة القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في كل موقع من مواقع المسؤولية الوطنية والحركية التي شغلها خلال مسيرته النضالية.

وتقدم الزعنون من أسرة الفقيد وعائلته، ومن أبناء شعبنا بأصدق مشاعر التعزية والمواساة، داعيا الله عزّ وجلّ أن يتغمده بواسع رحمته ومغفرته، وأن يسكنه الفردوس الأعلى، وأن يلهم أهله وذويه عظيم الصبر والسلوان.



وينعى عضو المجلس الوطني المناضل محمد سلامة جرادة

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، عضو المجلس الوطني المناضل الكبير محمد سلامة جرادة (أبو أسامة محمد) الذي وافته المنية في مملكة البحرين، بعد حياة من النضال من أجل فلسطين.

وأشاد الزعنون في بيان النعي الذي صدر عنه بمسيرة ودور الفقيد الكبير أبو أسامة محمد في خدمة ابناء شعبه، مؤكدا أنه برحيله فقد شعبنا الفلسطيني رجلا وطنياً منتمياً ومعطاء، كانت له بصماته في جميع المواقع الوطنية والحركية التي تقلدها طوال سني حياته.

وتوجه الزعنون باسمه وباسم أعضاء المجلس الوطني في الوطن والشتات بأصدق مشاعر التعزية والمواساة لذوي الفقيد وآل جرادة، وكافة أبناء الشعب الفلسطيني بوفاة الفقيد، داعيا الله عز وجل أن يسكنه واسع جناته وأن يلهم أهله عظيم الصبر وحسن العزاء.

وينعى عضو المجلس الوطني عدنان بليدي

نعى رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، عضو المجلس المناضل الوطني عدنان محمد محمود بليدي، الذي انتقل اليوم الى جوار ربه بعد حياة حافلة بالنضال لأجل فلسطين.

وتقدم الزعنون في بيان النعي الذي أصدره بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠٢٠، من أسرة الفقيد وعائلته ومن آل بليدي بأصدق مشاعر التعزية والمواساة، داعيا الله عزّ وجلّ أن يتغمده بواسع رحمته ومغفرته، وأن يسكنه الفردوس الأعلى، وأن يلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان.

الزعنون ينعى عضو المجلس الوطني الفلسطيني المناضل محمود بركة

نعى رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون المناضل وعضو المجلس الوطني الفلسطيني عند تأسيسه والشخصية الوطنية الجامعة، المناضل محمود بركة « أبو رياض» أحد مؤسسي الحركة الوطنية الفلسطينية، وقائد قوات التحرير الشعبية في مخيم البرج الشمالي في لبنان، الذي رحل عنا وهو متمسك بحلم العودة إلى مسقط رأسه قرية صفورية في الجليل.

وتقدم الزعنون في بيان النعي من أسرة الفقيد ومن آل بركة وفي مقدمتهم المناضل محمد بركة بأصدق مشاعر التعزية والمواساة، داعيا الله عزّ وجلّ أن يتغمده بواسع رحمته ومغفرته، وأن يسكنه الفردوس الاعلى، وأن يلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان.

وينعى عضو المجلسين الوطني والمركزي الفلسطيني باسل عقل

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون المناضل الوطني عضو المجلسين الوطني والمركزي الفلسطيني باسل عقل بعد حياة حافلة بالعطاء لفلسطين.

واستحضر الزعنون في بيان النعي الذي أصدره بتاريخ ٢-١٢-٢٠٢٠مناقب الفقيد الكبير الذي ضحى وعمل طوال حياته في سبيل الدفاع عن قضايا شعبه ووطنه، في كافة المواقع الوطنية التي شغلها في رئاسة الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، وكان أول ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية في مصر، وعمل مستشاراً سياسيا للرئيس الراحل ياسر عرفات، وتولى تمثيل فلسطين لدى الأمم المتحدة، وترأس أول وفد فلسطيني إلى مجلس الأمن الدولي، وعمل مديراً لمكتب الجامعة العربية في لندن، وعضو مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية والحاصل على وسام الاستحقاق والتميز الذهبي من الرئيس محمود عباس.

وتقدم الزعنون من ذوي الفقيد ومن أبناء شعبنا، بأحرّ التعازي والمواساة، سائلاً المولى عز وجلّ أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، وأن يسكنه فسيح جناته، ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان وحسن العزاء.

يذكر أن الراحل باسل عقل ولد في مدينة يافا عام ١٩٣٨، وحصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأميركية في بيروت، وعمل مستشارا في وزارة الخارجية الكويتية، وشارك في العديد من مؤتمرات القمم العربية تحت قيادة الرئيس الراحل ياسر عرفات، والرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين.

وينعى النائب السابق يحيى السعود رئيس لجنة فلسطين في مجلس النواب الأردني

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، النائب السابق يحيى السعود رئيس لجنة فلسطين في مجلس النواب الأردني، الذي توفي إثر حادث سير مؤسف..

وأشاد الزعنون في تصريح صحفي صدر عنه بتاريخ ٣-١١-٢٠٢٠، بالدور المتميز للفقيد الكبير أثناء ترؤسه للجنة فلسطين في مجلس النواب الأردني لأكثر من مرة، ودفاعه الثابت والشجاع عن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

وتقدم الزعنون من ذوي الفقيد، آل السعود الكرام ومن الشعب الأردني الشقيق بأصدق مشاعر التعزية والمواساة بهذا المصاب الجلل، داعيا الله تعالى أن يشمله بواسع رحمته ومغفرته، وأن يدخله فسيح جناته وأن يلهم أهله وذويه عظيم الصبر والسلوان.

المجلس الوطني الفلسطيني ينعى المناضل الوطني الكبير عبد الرحيم ملوح

نعى المجلس الوطني الفلسطيني المناضل الوطني الكبير الرفيق عبد الرحيم ملوح عضو المجلسين الوطني والمركزي الفلسطيني وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السابق، بعد حياة ممتدة وحافلة بالنضال والكفاح من اجل فلسطين وقضية شعبها البطل.

وأشاد المجلس الوطني في بيان النعي الذي أصدره بتاريخ ٢٤-١٢-٢٠٢٠، بمناقب الفقيد الكبير نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ودوره الريادي في مسيرة النضال التحرري من خلال المواقع والهيئات الوطنية والتنظيمية التي شغلها الفقيد والتي كرّسها في الدفاع عن حقوق شعبه في الحرية والعودة والاستقلال، فقد ضحى على مدار سنوات نضاله واعتقل في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وخرج منها أكثر قوة وعزيمة وإصرار على مواصلة مسيرة العمل والعطاء الوطني.

وتقدم رئيس المجلس الوطني من أبناء شعبنا ومن عائلة الفقيد الكبير ومن رفاقه وامين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين احمد سعدات المعتقل في سجون الاحتلال ومن نائب الأمين العام للجبهة أبو احمد فؤاد، بأصدق مشاعر التعزية والمواساة برحيل هذا المناضل الوطني الكبير، داعيا الله تعالى ان يرحمه برحمته وان يدخله واسع جناته، وان يلهم اهله وذويه عظيم الصبر وحسن العزاء.

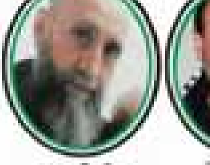




















































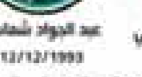
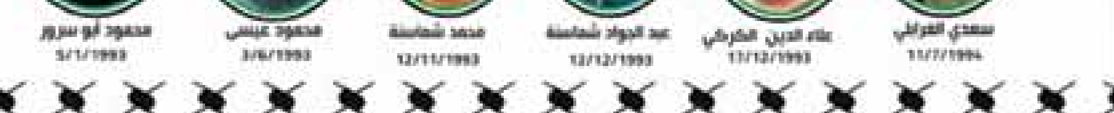

















الشهيد علي أبو عليا